

NDI



دليل

كيف تقوم المنظمات المحلية
بمراقبة الانتخابات

How Domestic Organizations
Monitor Elections

دليل من الألف إلى الياء

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

دليل
المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
NDI Handbook

**كيف تقوم المنظمات المحلية
بمراقبة الانتخابات**
**How Domestic Organizations
Monitor Elections**

دليل من الألف إلى الياء
An A to Z Guide

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
National Democratic Institute for International Affairs

اسم الكتاب : كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات
إصدار : المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية - واشنطن
الطبعة : الأولى، ١٩٩٧ م
ردمك (ISBN): 1 - 880134 - 28 - 4

تمت الترجمة والإخراج الفني بوكالة قاسم للترجمة والإعلان
قام بالترجمة والإعداد الفني / شريف يوسف جيد
قام بتنقيح النص المترجم / كارل شريف الطوبجي وسان أنطون

هذا الدليل متوفر باللغة الإنجليزية من مكتبة الكونجرس طبقاً للمعلومات المفصلة أدناه:

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

NDI handbook: how domestic organizations monitor elections: an A to Z guide.

p. cm.

ISBN 1-880134-17-9

1. Election monitoring--Handbooks, manuals, ect. I. National

Democratic Institute for International Affairs.

JF1081.N35 1995

324.6-dc20

95-31179

CIP

Copyright © 1995 by:

National Democratic Institute for International Affairs.

النسخة العربية هذه، مراجعة وتدقيق: ميّ الأحمر - المعهد الديمقراطي الوطني - لبنان

حقوق المؤلف محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون

الدولية (NDI) 2001 . 4/04 . كل الحقوق محفوظة. يمكن نسخ

و/أو ترجمة بعض الأجزاء من هذا الدليل لأهداف غير تجارية،

شرط أن يشار إلى أن المعهد هو مصدر الدليل وأن يُزوّد بنسخة من كل ما يتم ترجمته.

شكر وتقدير

الكتاب - «كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات» - من إعداد المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمؤلف الأساسي للدليل هو مايكل ستودارد الذي كان فيما سبق مستشار المعهد للبرامج الانتخابية والذي يعمل الآن محامياً في لجنة الانتخابات الفيدرالية.

هذا

وما كان هذا الكتاب ليكون لولا إسهامات أشخاص عديدين يستحقون شكراً خاصاً، منهم لاري جاربر، وهو مدير المعهد للعمليات الانتخابية في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣م، إذ طور أولاً فكرة هذا الكتاب وكتب الجانب الأعظم من فصليه الأولين. أما باتريك مرلو الذي خلف جاربر في الجمعية فقد ساعد في تحرير الشكل النهائي للكتاب واستمر يعمل فيه حتى اكتماله. ومن الإسهامات المتميزة أيضاً تلك التي قدمها مرلو في القسم الخاص بمراقبة وسائل الإعلام وتلك التي قدمها كبير المستشارين جلين كوان للقسم الخاص بالجدولة المتوازنة للأصوات. هذا وقد قام بالجانب الأكبر من مهمة التحرير النهائي رئيس الجمعية كنيث والاك، وكذلك الشكر واجب لجوزيف هينيسي وسوزان جورج اللذين عملا في هذا المشروع أثناء عطلاتهما الصيفية من كلية الحقوق.

إن صفحات هذا الكتاب تروي قصص ودروس جهود المراقبة المحلية حول العالم، ولذا فإن المعهد يريد أن يشكر ويقدر إخلاص واحتراف الكثيرين من هيئة الجمعية والمستشارين المتطوعين الذين ساعدوا في قيادة وتحليل هذه الخبرات ووضع التقارير عنها. وعلى وجه الخصوص والأهمية يقدر المعهد تفاني وشجاعة الآلاف من نشطاء المجتمع المدني الذين راقبوا انتخابات في بلادهم كوسيلة لتعزيز ودعم الممارسات والقيم الديمقراطية.

وقد قدم الصندوق الوطني للديمقراطية التمويل اللازم لهذا الكتاب، ويعبر المعهد عن امتنانه لهذه المساندة.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

تأسس المعهد الديمقراطي الوطني سنة ١٩٨٣م، وهو معهد يسعى من خلال العمل مع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والبرلمانات والمؤسسات الأخرى إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة والنامية والحفاظ عليها وتقويتها. ويقع مقر المعهد في واشنطن وله هيئة من ١٢٠ شخصاً إضافة إلى مكاتب فرعية في إفريقيا وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الوسطى والشرقية وفي الشرق الأوسط وفي بلدان ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي سابقاً.

وقد ساند المعهد تطور ونمو المؤسسات الديمقراطية في أكثر من ٦٠ بلداً، وتعنى برامجه بستة

لقد

مجالات كبرى هي:

تدريب الأحزاب السياسية: يدير المعهد حلقات تدريبية متعددة الأحزاب عن التطور السياسي مع مجموعة واسعة من الأحزاب الديمقراطية. ويدعو المعهد خبراء دوليين لمنتديات ومحاضرات يتعلم فيها أعضاء الأحزاب من المصادر المباشرة تقنيات التنظيم والاتصالات وعملية الاتصال مع هيئة الناخبين.

العملية الانتخابية: يقدم المعهد مساعدة تقنية للأحزاب السياسية والجمعيات المستقلة وسلطات الانتخابات للقيام بحملات للتعليم المدني والانتخابي ولتطوير برامج لمراقبة الانتخابات، وقد نظم المعهد أيضاً أكثر من ٢٥ بعثة دولية لمراقبة الانتخابات.

دعم الهيئات التشريعية: ينظم المعهد محاضرات ومنتديات تركز على الإجراءات التشريعية وتشكيل الهيئات الوظيفية وكيفية البحث عن المعلومات وتقديم الخدمات لهيئة الناخبين وهاكل اللجان ووظيفة ودور المؤتمرات الحزبية التي يعقدها الحزب، كما تساعد برامج المعهد على اقتراب الجماعات المدنية والجماهير من العملية التشريعية.

الحكم المحلي: يقدم المعهد مساعدة تقنية في نطاق مجموعة من الموضوعات المرتبطة بعمليات الحكم المحلي، بما فيها تقسيم المسؤولية بين المحافظين والمجالس المحلية وبين السلطات المحلية والوطنية. وكذلك تعزز برامج المعهد الاتصال القوي بين المسؤولين المحليين وبين ناخبهم.

التنظيم المدني: يدعم المعهد الجماعات غير الحزبية والأحزاب السياسية التي تعمل في مجال التعليم المدني والانتخابي ويقدم المشورة لها، كما تعمل برامج المعهد مع المنظمات المدنية لتعزيز قدراتها على التنظيم.

العلاقات المدنية - العسكرية: يجمع المعهد القادة العسكريين والسياسيين معا لتوطيد الحوار ووضع السبل لتحسين العلاقات المدنية - العسكرية.

لجنة مستشاري المجلس

مايكل بارنز	مايكل مانسفيلد
جون برادماس	دونالد ماكهيري
بيل برادلي	دانييل باتريك مونييهان
ريتشارد سيلست	إدموند موسكي
ماريو كومو	بيل ريتشاردسون
باتريشا ديريان	تشارلز روب
كريستوفر دود	ستيفن سولارز
مايكل دو كاكيس	إيستبان توريز
مارتن فروست	سيروس فانس
ريتشارد جيهارت	آن وكسلر
جون جويس	
جن لوويس	

مجلس الأمناء

بول كيرك	مورتن أبراموفيتس	ليون لينش
رئيس مجلس الأمناء	وليم ألكسندر	لويس مانيلو
راشيل هورويتز	برنارد أرونسون	آزي تايلور مورتن
نائب الرئيس	إيمانويل كليفر	مارك سيجل
كينيث ميلي	توماس إيجلتون	ثيودور سورنسن
سكرتير	باربرا إيسترنج	مايكل ستيد
هرتينا فلورنوي	دانتي فاسيل	موريس تمبلسمان
أمينة الصندوق	إدوارد فيجان	مارفين وايسبرج
يوجين أيدنبرج	جيرالدين فيرارو	أندرو ينج
المدير المالي	شيرلي روبنسون هول	راؤول إيزاجير
كينيث والاك	ماكسين إيساكس	الرؤساء السابقون
رئيس المعهد	بيتير كيلبي	والتر موندال
	بيتير كوفلر	تشارلز منات
	إيليو كولييك	

المحتويات

هـ	شكر وتقدير
و	المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
ط	مقدمة
١	الفصل الأول: مراقبة الانتخابات
٢	لماذا المراقبة؟
٣	من يراقب؟
	موظفو الانتخابات... الأحزاب السياسية... وسائل الإعلام المحلية... المنظمات المحايدة
٥	ماذا نراقب؟
٦	كيف تقوم المنظمات المحايدة بالمراقبة
٩	الفصل الثاني: تطوير المراقبة من قبل المنظمات المحلية المحايدة
١٠	نموذج نامفريل
١١	الاقتداء بخبرة نامفريل
١٤	تدعيم الأنظمة الديمقراطية الضعيفة
١٧	الفصل الثالث: تنظيم عملية مراقبة محايدة: دليل من الألف إلى الياء
١٩	الباب الأول: بدء عمل مراقبة
١٩	أ) احتياج
٢٠	ب) خطة عامة
	المبادئ الموضوعية والإرشادية.. أهداف ومهام خاصة.. وضع جدول زمني انتخابي.. وضع ميزانية.. إدارة الخطة.. تقييم ومراجعة الخطة
٢٤	ت) مداخل إلى التنظيم
٢٦	ث) لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية
٢٨	ج) المصادقية
	احتفظ بالاستقلالية والحيادية.. اتصل بوضوح وانتظام.. تأكد من سلامة خطتك ومنهجيتك.. نفذ خطتك
٣١	ح) تمويل العملية
٣٣	خ) معدات المكاتب
٣٥	الباب الثاني: إعداد العملية
٣٥	د) الأفراد
٣٦	ذ) الضم
	كم عدد الأفراد؟.. أية مواصفات.. أين تبحث؟.. كيف ستضم؟
٤١	ر) التدريب
	نظام التدريب.. المدربين.. المتدربين.. جدول الأعمال
٤٥	ز) كتيب التدريب

٤٦	س) الإعلام
	قنوات الاتصال .. البيانات الصحفية
٥٢	ش) اللوجيستيات
	الاتصال .. النقل .. المبيت
٥٦	ص) التنسيق
٥٧	ض) الأمن
٥٩	الباب الثالث: مراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات
٥٩	ط) النظام الانتخابي
	مبادئ وموضوعات عامة .. المدافعة
٦٢	ظ) التعليم المدني والانتخابي
٦٤	ع) تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين
	تسجيل الناخبين .. تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين
٦٨	غ) الحملة الانتخابية
	مبادئ وموضوعات عامة .. الموارد .. التهديد والإكراه ..
	عملية التنفيذ والمراجعة .. أساليب محددة للمراقبة
٧٦	ف) وسائل الإعلام
	اعتبارات عامة ... الراديو والتلفزيون ... وسائل الإعلام المطبوعة .. تقديم التقارير عن النتائج
٨٥	الباب الرابع: مراقبة مرحلة الانتخابات وما بعد الانتخابات
٨٥	ق) الاقتراع
	مبادئ عامة ... موضوعات ينبغي مراقبتها ... داخل مركز الاقتراع ... الموظفون ...
	الناخبون ... خارج مركز الاقتراع ... أساليب محددة للمراقبة
٩٤	ك) الفرز
	مبادئ وموضوعات عامة ... موضوعات ينبغي مراقبتها ... أساليب محددة للمراقبة
٩٥	ل) الجدولة
	مبادئ وموضوعات عامة ... الجدولة المتوازية للأصوات
١٠١	م) تطورات ما بعد الانتخابات
١٠٥	الباب الخامس: أنشطة ما بعد الانتخابات
١٠٥	ن) رفع التقارير في فترة ما بعد الانتخابات
	أنواع التقارير ... تحليل المعلومات وإصدار التقارير
١٠٨	هـ) اعتبارات ختامية
١١١	الملاحق
١١١	و) الملحق رقم ١: المواد القانونية للانتخابات والمراقبة
١٢٥	الملحق رقم ٢: نموذج لنشرة منظمة مراقبة محلية
١٣٣	ي) الملحق رقم ٣: نماذج لاستمارات مراقبة
١٥٥	الملحق رقم : نماذج تقارير
١٨٨	مختارات من مطبوعات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)

مقدمة

لقد

صمم هذا الكتاب لمساعدة المنظمات المحلية المدنية على مراقبة الانتخابات، ومعظم المبادئ والإرشادات المقدمة فيه يمكن تطبيقها أيضا على أعمال المراقبة التي تنظمها الأحزاب السياسية أو - فيما يتعلق بهذا الأمر - المراقبون الدوليون. إن توطيد ودعم القدرة على المراقبة المحلية يوفر ضمانات ثمينة لعملية انتخابية عادلة، وكذلك فإن تطوير مثل هذه الآليات - والذي له الأهمية ذاتها - يسهم في تطوير وتنمية مجتمع مدني أكثر فعالية ونشاطا.

يعتمد هذا الكتاب على خبرات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، إذ قاد المعهد منذ سنة ١٩٨٦ م سبعة وخمسين برنامجا خاصا بالانتخابات في أكثر من ٣٠ بلدا، وفيما يخص مراقبة الانتخابات لقد درب المعهد وعمل مع عمليات متنوعة للمراقبة المحلية واعتمد على نتائجها. وبالرغم من أن المراقبين الدوليين يحجبون في كثير من الأحيان عمل مراقبي الانتخابات المحليين إلا أن أثر عمل هؤلاء على العملية يكون في الغالب أعمق وأكثر دواما.

لقد زادت أهمية وتأثير المراقبين الدوليين في تشجيع المشاركة الانتخابية وضمنان مصداقية العمليات الانتخابية بصورة عظيمة منذ سنة ١٩٨٠ م، بل وأصبح المراقبون الدوليون يُدعون الآن بصورة منتظمة ليراقبوا الانتخابات «الأولى» أو «الانتقالية»، وقد أسهم حضورهم في العديد من البلدان في الوصول إلى حل سلمي لبعض الصراعات التي دامت طويلا.

لكن التأكيد على أهمية المراقبين الدوليين يمكن أن يتسبب في حجب وتعتيم الدور الهام الذي تلعبه مجموعات المراقبة المحلية المحايدة في ضمان نزاهة الانتخابات. وبالطبع ليست مراقبة المجموعات المحلية للانتخابات بالظاهرة الجديدة، ذلك أن موظفي الانتخابات والمتنافسين السياسيين قد سعوا لأمد طويل إلى أن يطوروا ويطبقوا وسائل تضمن إجراء انتخابات عادلة في بلدانهم. ولقد أضحت المراقبة المحلية في السنوات الأخيرة أكثر تطورا وتعقيدا وتتضمن الآن مشاركين آخرين بجانب موظفي الانتخابات والمتنافسين.

ولمضامين هذا التطور شقان:

أولا: تسهم أعمال المراقبة المحلية الإضافية التي تقدمها المجموعات المحايدة في تحقيق عمليات انتخابية أكثر نزاهة وصدقا وذلك بتشجيع ممارسات الحملات الانتخابية العادلة وبتدعيم جمهور من الناخبين أكثر وعيا ومعرفة، وكذا بتخفيض وتقليل إمكانية التلاعب والغش في يوم الانتخابات.

ثانياً: يمكن للمراقبة المحلية للانتخابات أن تطور وتقوي المؤسسات الضرورية لدعم النظام السياسي الديمقراطي، فأعمال المراقبة تساعد المواطنين على أن يتعلموا ويكتسبوا المهارات التنظيمية اللازمة لكي يشتركوا بفعالية وبصورة مؤثرة في الحياة السياسية للبلد في فترة ما بين الانتخابات. وفي كثير من الأحوال تطورت المجموعات التي كانت قد شكلت لمراقبة الانتخابات إلى منظمات مدنية ذات قاعدة أوسع فتسهم بذلك في تطور المجتمع المدني. وهذا بدوره قد دعم وعضد إمكانات النجاح والتقدم لخطاب سياسي أكبر ولمشاركة المواطنين في الحكم و لرفع درجة الثقة الجماهيرية في الحكومة.

ويجب ألا تحل المراقبة المحلية المحايدة للانتخابات محل مراقبة الانتخابات ومراقبة العملية الانتخابية من قبل الأحزاب السياسية والمتنافسين على المناصب، فمن مصلحة المتنافسين السياسيين أن يصونوا حقوقهم وحقوق مؤيديهم وأن يقودوا حملات انتخابية قوية وأن يضمنوا نزاهة عمليات التصويت والفرز والجدولة، وتقوم المراقبة غير الحزبية بتكملة هذه الجهود. يقود المعهد برامج لمراقبة الانتخابات ومراقبة مراكز اقتراع خاصة بالمتنافسين السياسيين بالإضافة إلى برامج للمراقبة المحايدة للانتخابات خاصة بالمجموعات المدنية. وثبتت الخبرة في هذا المجال بوضوح الفائدة والنفع اللذين يعودان على العملية الانتخابية عندما يشارك فيها الكثير من المنظمات المدنية والسياسية.

ويتضمن هذا الكتاب أقساما ثلاثة: الفصل الأول يقدم رؤية شاملة لمراقبة المجموعات المحلية للانتخابات، والفصل الثاني يتتبع تطور العديد من المنظمات المحلية المحايدة للمراقبة والتي ارتبط المعهد بها. أما الفصل الأخير والذي يمثل الجانب الأكبر من الكتاب فيقدم توجيهها عمليا لتطوير عملية محلية فعالة لمراقبة الانتخابات. وقد وضع العديد من النماذج للتقارير والاستمارات كملاحق، وهذه يمكن تكييفها جميعا لتتفق مع ظروف أية انتخابات بعينها.

إن هذا الكتاب لا يزعم بأنه يقدم شرحا تاما محدد لكل الموضوعات الخاصة بالانتخابات ولا أنه يقدم مدخلا كاملا لمراقبة هذه الموضوعات، فكل بلد مختلف عن الآخر وكل انتخابات جديدة تجلب معها ظروفًا مختلفة اختلافا طفيفا. وبالرغم من ذلك يبرز الكثير من القضايا والموضوعات المشتركة.

ولقد حاول المعهد في هذا الكتاب أن يقدم بعض الدروس المكتسبة من خلال عقد من العمل مع مراقبي الانتخابات المحليين. وبينما أنت تتفاعل وتتجاوب مع الظروف والمواضيع التي تحيط بالانتخابات في بلدك، نأمل أن تجد المبادئ والموضوعات والنشاطات والخطوط الإرشادية والرسومات التوضيحية الموجودة في هذا الكتاب نافعة ومفيدة.

يشجع المعهد قراء هذا الكتاب على الاتصال لتقديم أي تعليقات أو اقتراحات أو مطالب.

كينيث د. والاك

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

حزيران/يونيه ١٩٩٥ م

الفصل الأول

مراقبة الإنتخابات

لقد

في البرامج التي تنفذها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

لماذا المراقبة؟

إن الهدف الأول من أي عملية مستقلة لمراقبة الانتخابات هو ضمان نزاهة العملية الانتخابية، وهذا الهدف يوجد دوما سواء تجرى الانتخابات في إطار نظام ديمقراطي عريق أو نظام ديمقراطي حديث أو انتقالي، وهناك العديد من الأهداف الفرعية التي تبرز أيضا الوقت والتكلفة اللازمة لبدء أعمال المراقبة وتنفيذها.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في حالة الانتخابات الانتقالية الدور الذي يلعبه المراقبون في إعادة الثقة إلى الشعب الذي يساوره الشك في أهمية العملية الانتخابية وفي قيمة مشاركة الناخب. وفي مثل هذه البيئات غالبا ما تكون تجربة الشعب الوحيدة بالسياسة هي انتهاكات حقوق الإنسان والانتخابات المزورة والحكم العسكري الأوتوقراطي. وفي هذه الظروف تحتاج المفاهيم الأساسية عن المسؤولية المدنية إلى تقوية وتعزيز، كما لا بد من التغلب على المخاوف والقلق.

والدعاية المحيطة بتكوين عملية المراقبة، بالإضافة إلى أنشطة المراقبين قبل الانتخابات وحضورهم في مراكز الاقتراع يوم الانتخاب، ترفع درجة الثقة الجماهيرية وتشجع مشاركة المواطنين في العملية. وكذلك فإن التصريحات والتقارير العلنية التي تصدرها

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) وكذلك الاتفاقيات الدولية المتنوعة حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدهم، سواء بصورة مباشرة أو من خلال الممثلين الذين يتم اختيارهم بحرية. وتنص المادة رقم ٢١ من الإعلان العالمي على أن:

«إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.»

وتعكس الاتفاقيات الدولية الأخرى هذه الحقوق وتضيف إليها (انظر ملحق رقم ١). والخصائص الدقيقة لحق المشاركة في الحكم والحقوق الانتخابية محددة تماما في اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية، ولم يعد دور مراقبي الانتخابات في ضمان هذه الحقوق موضع جدل حاد كما كان فيما مضى^(٢).

وجاءت في وثيقة كوبنهاجن لسنة ١٩٩٠م الصادرة عما كان يسمى وقتئذ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) (ويطلق عليها الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE)، دعوة الدول المشتركة إلى قبول مراقبي الانتخابات الدوليين والمحليين، وتؤكد مادتها السابعة على الاقتراح القائل بأن مراقبي الانتخابات يمكن أن يلعبوا دورا هاما في الانتخابات الديمقراطية. وأيضا ينعكس اتباع هذه السياسة بصورة منتظمة في ممارسات الحكومات ذات السيادة وكذلك

(١) انظر الملحق رقم ١.

(٢) انظر بصفة عامة: مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ سلسلة التدريب الاحترافي رقم ٢: حقوق الإنسان والانتخابات (الأمم المتحدة ١٩٩٤)، ي. بيغبيدر Y. Beigbeder، المراقبة الدولية للاستفتاءات، الاستفتاءات والانتخابات الوطنية: تقرير المصير والانتقال إلى الديمقراطية (دراسات دولية في حقوق الإنسان، الناشر Martinus Nijhoff، Dordrecht، ١٩٩٤)؛ ج. جودوين - جيل G. Goodwin-Gill: انتخابات حرة وعادلة: القانون الدولي والتطبيق (الاتحاد البرلماني، جنيف ١٩٩٤)؛ ج. فوكس G. Fox، «حق المشاركة السياسية في القانون الدولي» مجلة جامعة ييل للقانون الدولي، العدد ٥٣٩ (١٩٩٢)؛ تي. فرانك T. Franck، «الحق النامي في الحكم الديمقراطي» المجلة الأمريكية للقانون الدولي، العدد ٤٦ (١٩٩٢)؛ إتش. ستينير H. Steiner، «المشاركة السياسية كحق إنساني»، هارفرد: المجلد السنوي لحقوق الإنسان (١٩٩٨). انظر أيضا الملحق رقم ١.

موظفو الانتخابات: يندرج في فئة موظفي الانتخابات ومديرو الانتخابات الوطنية ومسؤولو الانتخابات الإقليمية، وكذلك موظفو مراكز الاقتراع وموظفو فرز الأصوات. ووجود موظفي انتخابات محايدين ومدربين جيدا في جميع المستويات الإدارية يقلل عادة من الحاجة لوضع عملية

محلي

يستخدم مصطلح «محلي» في هذا الكتاب للإشارة إلى مجموع الشعب والمجموعات المتأصلة داخل بلد أو أرض تجرى فيها الانتخابات، ومصطلحات «أهلي ووطني ومحلي» تستخدم بالتبادل في الحديث عن مراقبة الانتخابات.



تعريف ١

في الانتخابات الانتقالية في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤م، أعطيت اللجنة الانتخابية المستقلة مسؤوليات وسلطات واسعة، ومن الواضح أن معظم مهام هذه اللجنة كانت خاصة بإدارة الانتخابات. وقد أنشئت إدارة مستقلة داخل هذه اللجنة فقط من أجل مراقبة الانتخابات وتقييمها، وتضمنت أنشطة إدارة المراقبة: التحقيق في الانتهاكات المزعومة لقواعد إدارة الحملة الانتخابية ومتابعة الالتزام بالإجراءات المحددة والتعاون مع مراقبي الانتخابات المحليين والدوليين.



إيضاح ١

حزبي

تستخدم كلمة «حزبي» في هذا الكتاب للإشارة إلى الأشخاص أو الحركات ذوي المصلحة المباشرة، سواء كانت معلنة أو غير معلنة، في النتيجة النهائية للانتخابات (مثل: الأحزاب السياسية والمرشحين ونشطاء الأحزاب السياسية). ويمكن لهذه الكلمة أيضا أن تصف الأنشطة التي تظهر تفضيلا لبعض المنافسين في الانتخابات بعينهم، ولكن مصطلح «حزبي» ليس له أي علاقة بحركات أو قوى تاريخية محددة.



تعريف ٢

مجموعة المراقبين يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغييرات في السياسات من شأنها تدعيم إجراء عملية انتخابية أكثر عدلا، فباستخدام تقنيات الوساطة يمكن للمراقبين أن يساعدوا على حل وتسوية النزاعات والجدالات التي تظهر في فترة الحملات الانتخابية وحضورهم في مراكز الاقتراع يحول دون أعمال الغش والفوضى أو حتى وقوع الأخطاء الإدارية العفوية، كما أن انتشار مراقبي الانتخابات في مناطق القلاقل والاضطرابات يفيد في إحباط وإعاقة أعمال التهديد والتخويف أثناء الحملات الانتخابية وأثناء يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك فعندما يتابع المراقبون عملية فرز الأصوات، وذلك عن طريق عمل جدولة مستقلة للأصوات أو عن طريق أي وسيلة أخرى، فإنهم يقدمون مصدرا محايدا للتأكد من صحة النتائج الرسمية. وأخيرا يمكن أن يكون لتقييم مرحلة ما بعد الانتخابات الذي تقوم به مجموعة مستقلة للمراقبة تأثيره على موقف المتنافسين في الانتخابات فيما يخص الشرعية الشاملة للعملية، كما يشجع التقييم الإيجابي نسبيا على قبول جميع الأحزاب للنتائج. وعلى النقيض فيمكن أن يفضي النقد السلبي إلى رفض النتائج إذا كانت العملية قد اعتبرت غير شرعية.

من يراقب؟

هناك أربع فئات من المجموعات المحلية تشترك في مراقبة الانتخابات ولكل منها أدوار ومسؤوليات متباينة (انظر التعريف رقم ١). ويقوم المراقبون الدوليون بتكملة جهود هذه المجموعات بيد أنهم لا يستطيعون أن يحلوا محلها إلا في ظروف خارقة للعادة.

لانتماؤاتهم الحزبية أن تثير الشك في حدوث تأثير حكومي خاطئ ومنحاز، وهكذا تقلل من مصداقيتهم كمراقبين محايدين. وبالرغم من هذه التقييدات فيمكن لموظفي الانتخابات أن يؤديوا دورا هاما في مراقبة الانتخابات. (انظر شكل رقم ١).

الأحزاب السياسية: حتى في البلاد

ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، يوزع ممثلو الحزب السياسي تقريبا في جميع مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. وبالإضافة إلى الحيلولة دون حدوث أي تلاعب انتخابي، يثبت حضور مراقبي المراكز من الحزب القوة التنظيمية للحزب أمام الناخبين الذين سيدلون بأصواتهم، ومن شأن هذا أن يعود بالفوائد النفيسة على أي حزب مشترك في انتخابات شديدة التنافس غير مضمونة العواقب. كذلك يمثل مراقبو المراكز هؤلاء للأحزاب السياسية الأخرى مصدرا هاما فوريا للمعلومات الخاصة بحضور الناخبين يوم الانتخابات ونتائج الانتخابات بعد غلق باب الاقتراع.

وعلى أية حال يمثل مراقبو المراكز الانتخابية من الحزب منافسين سياسيين حزبيين (انظر تعريف رقم ٢)، وفي حالة وقوع مشاحنات أو تسبب يكون عند هؤلاء المراقبين ميل طبيعي لأن يحموا مصالح حزبهم أو مرشحيهم أو قضيتهم. وفي أي بيئة سياسية مستقطبة يمكن أن تعتبر المعلومات التي جمعتها ووزعتها الأحزاب السياسية مغرصة لا يمكن الوثوق بها.

وسائل الإعلام المحلية: إن وسائل

الإعلام المحلية - من تلفزيون وراديو وصحف ومجلات - تراقب هي الأخرى الانتخابات. وبالإضافة إلى تقديم التقارير عن الحملات الانتخابية وعن النتائج النهائية تحقق وسائل الإعلام في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات

مراقبة محكمة. ورغم أن هؤلاء الموظفين الإداريين يراقبون أساسا عمليات تنظيم وإجراء الانتخابات إلا أن عليهم أيضا أن يتأكدوا من أن الانتخابات تتفق مع القانون الانتخابي للبلد ومع المعايير الدولية المطبقة.

ويواجه موظفو الانتخابات بعض التقييدات الخاصة بمراقبة الانتخابات خاصة في الانتخابات الانتقالية.

أولا: بما أن موظفي الانتخابات هم أساسا مسؤولون عن إدارة العملية الانتخابية فقد يكون صعبا عليهم أن يقيموا بموضوعية عملهم بأنفسهم.

وثانيا: في العديد من البلدان يتم وضع موظفين من السلطة التنفيذية أو القضاء أو من ذوي المناصب العليا في الحزب الحاكم في مواقع السلطة في نظام الانتخابات، ويمكن

محايد

مصطلح «محايد» كما يستخدم في هذا الكتاب يعني الأعمال والأهداف التي لا تساند ولا



تعريف ٣

تضرر أيا من المتنافسين في الانتخابات. والعمل المحايد يتم من أجل دعم عملية انتخابية ديمقراطية دون أي اعتبار لمن يفوز ومن يخسر. والمجموعات المحلية من ألبانيا إلى زامبيا أثبتت أنه بالرغم من التوجهات الشخصية لأعضائها إلا أنهم قادرون على المشاركة في الأحداث السياسية مثل الانتخابات، بينما يحتفظون في الوقت ذاته بمصداقيتهم في عملهم المحايد.

الصدق

هذه الكلمة في لفظها الإنجليزي bona fides مشتقة من أصل لاتيني وتعني «بحسن النية». ويمكن أن تستخدم في الإشارة



تعريف ٤

إلى اتصاف منظمة ما أو اشتهاؤها بالصدق أو الإخلاص.

هذه المجموعات - كما سناقش ذلك في الفصل التالي - يمكن أن تقوم بخطوات تأكيدية تثبت بها موضوعيتها وحياديتها وتؤكد أن أعضائها سيظلون محايدين.

ماذا نراقب؟

إن الاهتمام المتزايد الموجه نحو عمليات انتخابية نزيهة كان له تأثيره أيضا على مجال عمليات المراقبة. ولم تعد بؤرة الاهتمام محصورة في ملاحظة الأنشطة التي تجرى يوم الانتخابات أو أثناء عملية جدولة الأصوات، بل بالأحرى أصبحت المراقبة الفعالة للانتخابات تتضمن مهام أوسع وأكبر ابتداء من كتابة القواعد التي تحدد النظام الانتخابي إلى حل وحسم الشكاوى المتعلقة بالانتخابات. وسوف يقدم الفصل الثالث - كما سيلي - مدخلا تفصيليا لمراقبة العملية الانتخابية.

إن وضع النظام القانوني للانتخابات يمثل النقطة الأولى في التأثير على عناصر أي عملية انتخابية نزيهة، إذ غالبا ما تحاول الأحزاب السياسية ومجموعات المراقبة المستقلة التأثير على مضمون القانون، كما أن الجدل حول قانون الانتخابات يقدم أيضا لوسائل الإعلام فرصة هائلة لتبدأ في إخبار الجماهير عن مغزى الانتخابات القادمة.

وبصفة عامة يحدد قانون الانتخابات من الذي يجب السماح له بأن يعمل مراقبا للانتخابات، ويحدد أيضا الحقوق والقيود التي تنطبق على عمل المراقبة. وقد كان هذا الموضوع مصدرا لكثير من الجدل في بلدان عديدة، فقبل الانتخابات الوطنية في رومانيا عام ١٩٩٢ م على سبيل المثال تسيدت مسألة اعتماد مجموعات المراقبة المحلية المستقلة

وتجري استطلاعات قبل الانتخابات كما تقيم الوسائل اللازمة من أجل العرض والإذاعة السريعين لنتائج الانتخابات. وعندما تجرى انتخابات لأول مرة، وخاصة عندما تملك الحكومة أو تسيطر تماما على وسائل الإعلام الكبرى، ينظر الناخبون وأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام على أنها منحازة. وفي ظروف أخرى ترفض وسائل الإعلام أن تنشر معلومات ذات شأن بخصوص سير الانتخابات.

المنظمات المحايدة: إن تحيز موظفي

الانتخابات وتحيز مراقبي الحزب السياسي داخل مراكز الاقتراع وتحيز وسائل الإعلام كل ذلك أدى إلى ظهور المراقبة عن طريق منظمات مدنية «محايدة» (انظر تعريف ٣).

وفي أغلب الأحوال يكون اهتمام المنظمات المدنية منصبا على عملية الانتخابات أكثر منه على نتائجها. وبالتالي فإذا طورت المنظمات المدنية وسائل فعالة للمراقبة فإن تقييمها للعملية الانتخابية سوف يعتبر موضع ثقة واعتبار أكثر من التقييم الذي تقدمه لجنة الانتخابات التابعة للحكومة الحاكمة أو التقييم الذي يقدمه حزب يتنافس في الانتخابات. بل وتمثل مجموعات المراقبة المحلية وسيلة محايدة لتنظيم وإشراف قطاعات المجتمع التي - ما لم يكن الوضع هكذا - ترفض وتخاف أن تأخذ دورا حزبيا في عملية الانتخابات.

والصدق المحايد لمجموعات المراقبة المحلية يواجه تحديا دائما (انظر تعريف رقم ٤)، فالعديد من مثل هذه المنظمات قد كونها أفراد ذوو تاريخ طويل في الصراع ضد النظام الحاكم من أجل التغيير نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فإن

الادعاءات القائلة بحدوث تسيبات يوم الانتخابات والشكاوى المقدمة إلى موظفي الانتخابات وإلى المحاكم.

كيف تقوم المنظمات المحايدة بالمراقبة

يتناول الفصل الثالث بالتفصيل الأنشطة العديدة التي يجب على مراقبي الانتخابات المحليين أن يبحثوا إمكانية استخدامها، ويوجز هذا الفصل الكثير من المبادئ الأساسية التي يمكن أن تساعد المنظمات المدنية المحايدة وأعضائها على القيام بعمل ناجح للمراقبة.

إن تنمية السمعة كمحقق ومقرر عن أحداث الانتخابات موثوق به والحفاظ عليها يمثل هدفا ذا أهمية قصوى. وبصفة عامة يجب أن يظل المراقبون موضوعيين ومحايدين في سائر نشاطاتهم ويجب أن يحجموا عن التعبير علنا عن أي تفضيل لأي حزب سياسي أو أي مرشح.

وكذا يجب على المراقبين أن يؤدوا عملهم بدقة وشمولية وأن يبحثوا ويسجلوا نتائجهم بطريقة موضوعية. ويمكن أن تشكل الملاحظات الشخصية ومصادر المعلومات الأخرى الموثوق بها أساسا للاستنتاجات الخاصة بالانتخابات. ويجب أن تنأى أعمال المراقبة عن الاعتماد على أي مصادر للمعلومات غير موثوق بها وألا تقوم بأي بحث ناقص غير متزن أو غير دقيق وأن تتفادى الوصول إلى أحكام متعجلة سابقة لأوانها أو نشرها وإعلانها، إذ أن كلا من هذه الأنشطة يمكن أن يضر بمصداقية العملية. ويجب على المراقبين أن يوثقوا ملاحظاتهم حتى يكون من

الجدال الدائر حول إصدار قانون انتخابات جديد، لأن الحزب الحاكم سعى لأن يقتصر الدخول إلى مراكز الاقتراع على الأفراد الذين تحددهم الأحزاب السياسية. وعن طريق الجهود المشتركة حصلت مجموعات المراقبة المحلية أخيرا على وضع قانوني في الانتخابات المحلية والوطنية في رومانيا عام ١٩٩٢م.

وعمليات المراقبة - سواء قامت بها الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو مجموعات مستقلة - يجب أن تكون نشطة طوال فترة ما قبل الانتخابات بجمعها. وما إن يوضع النظام القانوني حتى يجب أن تبدأ مجموعات المراقبة في فحص إجراءات تعيين موظفي الانتخابات وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين وتنفيذ قواعد الحملة الانتخابية وإدارة عمليات الاقتراع والفرز ومراجعة الشكاوى وتنصيب الفائزين. ويمكن أن تُختص الحكومة الحاكمة وقوات الأمن ووسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة بمتابعة خاصة لاحتمالات أن تستخدم منصبها وموقعها استخداما سيئا بهدف التأثير على عدد كبير من الناخبين.

وتمثل عمليات الاقتراع والفرز عادة النقاط المحورية لعملية المراقبة. ولا بد أن توضع خطة عمل لتوزيع المراقبين في يوم الانتخابات، وذلك بالأخذ في الاعتبار الموارد المتاحة من أفراد ومواصلات وغيرها. وكذلك فإن تدريب الأفراد وإعداد الوسائل الفعالة لجمع البيانات هما أساسيان لتنظيم عمل مراقبة جدير بالثقة.

ولا تنتهي عملية المراقبة بخلق باب الاقتراع ولا حتى بظهور النتائج الأولية، إذ أنه في الفترة التالية للانتخابات يجب أن يفحص المراقبون

تذكر

- كن موضوعيا ومحايدا.
- قد البحث والملاحظات بدقة وشمولية..
- اتبع الاعتدال والتعقل.
- أثبت مصداقية مجموعة المراقبة بتوثيق وإعلان الأهداف والمناهج والنتائج.

الممكن التحقق منها والتأكد من صحتها. وفي جميع الأحوال يجب أن يميزوا بين الأدلة الموضوعية والأدلة غير الموضوعية. والطريقة التي تقرر منظمة المراقبة أن تستخدم بها النتائج التي توصلت إليها سوف تؤثر على المصدقية التي تستقبل بها تقييمات النتائج. لذا فمن المفيد عامة أن تختار المنظمة طريق الاعتدال والتعقل وذلك بتفادي المغالاة غير المبررة وبتقديم النتائج في مضمونها المناسب. بل وتحقق النتائج على الأرجح تأثيرا أعظم عندما تقدم بطريقة بناءة وليس بطريقة نقدية بحتة.

ويمكن أن يدعم المراقبون مصداقتهم إلى حد أنهم يعلنون أهداف ومنهجية ونتائج أعمالهم، إذ أن إعلان نوايا وإجراءات العمل للجمهور ووسائل الإعلام والحكومة والأحزاب السياسية يقلل من الشك وسوء الفهم.



^

الفصل الثاني

تطور المراقبة

من قبل المنظمات المحلية المحايدة

لقد

غيّرت انتخابات الرئاسة التي أجريت في الفلبين في السابع من شباط/فبراير سنة ١٩٨٦م بصورة مؤثرة المفهوم الشائع آنذاك عن أن مراقبة الانتخابات غير مناسبة وغير فعّالة. ذلك أنه في الفلبين أثبتت عملية مراقبة محلية محايدة منظمة ومدربة تدريباً جيداً أنها تستطيع - عندما تدعم بواسطة بعثات كبيرة من المراقبين الدوليين - أن تقوم بتقييم نقدي لأي عملية بها خلل أساسي.

وكانت أهمية تطوير وتنمية عمل المراقبة المحلية من أكثر الدروس أهمية وتأثيراً التي تعلمها المعهد من خلال مهمته الرقابية في انتخابات الفلبين. وبالتالي فمنذ سنة ١٩٨٦م شجّع المعهد تشكيل منظمات محايدة تقوم بالمراقبة، ودرب الآلاف من المراقبين المحليين ونسق أعمال مرحلة ما قبل الانتخابات وأعمال يوم الانتخابات مع مجموعات المراقبة المحلية في أكثر من أربعة وعشرين بلداً. والعديد من المنظمات التي عمل معها المعهد في إطار الانتخابات الأولى في بلاد شتى قد استمرت بعد انتهاء الانتخابات تساهم في تطوير المؤسسات الديمقراطية في تلك البلاد.

نموذج نامفريل

زار فريق من السياسيين والمتخصصين في الانتخابات من المعهد مع ما يسمى الآن المعهد الجمهوري الدولي (IRI) الفلبين قبل انتخابات الرئاسة هناك سنة ١٩٨٦م ليدرسوا إمكانية القيام بعمل مراقبة دولية موثوق فيه. وقد كان أفضل لقاء عقده الفريق هو ذلك الذي تم مع قيادة حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة «نامفريل (NAMFREL)» وهي منظمة

تكونت قبل ذلك الوقت بثلاثين شهراً بهدف دعم الإصلاح الانتخابي وللقيام بمراقبة الانتخابات. وعلى عكس الكثير من الفلبينيين الذين عارضوا المشاركة في الانتخابات التي يجريها الرئيس فرديناند ماركوس لقد شجع النشاط في نامفريل المشاركة الجماهيرية في العملية كوسيلة لاستعادة الديمقراطية في بلدهم. ولتحقيق هذا الهدف تم ضم حوالي خمسمائة ألف متطوع وتم تدريبهم وحشدهم ليراقبوا مراكز الاقتراع في سائر أنحاء الأرخبيل الفلبيني يوم الانتخابات.

وبالرغم من تردده في بداية الأمر فقد حبّب الفريق أن تقوم كل من المنظمين - المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي - بتنظيم وفد دولي للمراقبة وذلك بناء على الانطباع والتأثير الإيجابيين اللذين خلقتهما نامفريل. وقد اعتمد كل من المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي في وضع خطة عمل للمراقبين الدوليين على متطوعي نامفريل في سائر أنحاء البلاد ليوفروا المعلومات عن التطورات السياسية وليحددوا المناطق ذات المشاكل. و«عملية نامفريل للفرز السريع»، التي سعت لجمع وجدولة النتائج الفعلية للانتخابات من أكثر من خمسة وثمانين ألف مركز اقتراع، قدمت وسيلة فعّالة للغاية لكشف عدم دقة النتائج الرسمية التي أعلنتها لجنة الانتخابات (كوميليك COMELEC) الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وفي الوقت ذاته قدم المراقبون الدوليون قبل الانتخابات وبعبءها مساعدة ومساندة لنامفريل التي كانت في أمس الحاجة إليها، وذلك عندما سعت كوميليك لإلغاء تفويض نامفريل وزعمت الحكومة أن مراقبي مراكز الاقتراع من نامفريل تصرفوا بطريقة غير محايدة.

محايدة تدعى سيفيتاس (CIVITAS) برنامجا ضخما للتعليم المدني كان من شأنه أن شجع الناخبين المتوقع أن يدلوا بأصواتهم على أن يسجلوا أنفسهم لأجل الاستفتاء العام الذي عقد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨ والذي كان سيحدد ما إذا كان الرئيس أوجوستو بينوشييه، والذي استولى على السلطة سنة ١٩٧٣ إثر انقلاب عسكري، سيظل في منصبه لثمانية أعوام أخرى أم لا. وفي الأيام السابقة لإجراء هذا الاستفتاء العام نظمت سيفيتاس العديد من الأنشطة بهدف التغلب على مخاوف الكثير من المواطنين الذين كانوا يشكون في سرية الإدلاء بالأصوات ويخافون من أن ينتقم منهم إذا اقترعوا ضد الحكومة.

كما عززت سيفيتاس أيضا هذه الجهود بلجنة من الشخصيات العامة من مواطني تشيلي لتقوم بعمل فرز مستقل للأصوات. وبالرغم من أن التشيليين أخذوا الكثير والكثير من خبرة الفلبين إلا أنهم لم يحاولوا أن يراقبوا كل مراكز الاقتراع، بل عوضا عن ذلك استخدموا عينة إحصائية ليصلوا إلى النتائج المتوقع المبني على أساس النتائج المأخوذة من ١٠٪ من مراكز الاقتراع التي تم اختيارها بطريقة عشوائية. وكان من نتائج التقدير الدقيق للغاية في استفتاء الرئاسة أن جعل منظمات المراقبة في البلاد الأخرى تستخدم نظام الجدولة المتوازنة للأصوات المبنية على أساس العينات الإحصائية بدلا من - أو بالإضافة إلى - الفرز الكلي الذي استخدمته نامفريل.

كذلك أثرت تجربة الفلبين على تطورات فترة ما قبل الانتخابات البنمية الوطنية في أيار/مايو سنة ١٩٨٩. إذ شكل عدد من رجال الأعمال وبعض أساقفة الكنائس مجموعة مستقلة من المواطنين للضغط على الحكومة

وقد قامت عملية المراقبة التي قادتها نامفريل بتحديد وإبراز الانتهاكات الانتخابية التي ارتكبتها مؤيدو الرئيس الحاكم وقدمت تقريرا عن النتائج يقول بفوز منافسة ماركوس كورازون أكينو. وكان من نتيجة ذلك أن أغلبية الجماهير الفلبينية وكذلك المجتمع الدولي رفضوا النتائج الرسمية التي أعلنتها الكوميليك فحدثت ثورة عسكرية تدعمها قطاعات كبيرة من الشعب ويرافقها ضغط دولي أرغمت ماركوس على التخلي عن السلطة والرحيل عن الفلبين متوجها إلى منفاه في الولايات المتحدة الأميركية قبل مرور ثلاثة أسابيع على انتهاء الانتخابات.

الإقتداء بتجربة نامفريل

بعد وضع دستور جديد للفلبين سنة ١٩٨٧ تحدد موعد للانتخابات التشريعية في مايو من ذلك العام. واستخدم المعهد الديمقراطي الوطني اقتراع مايو هذا ليطلع النشطاء في مجال الديمقراطية في بلاد أخرى بصورة كاملة على خبرة الفلبين. وشكل هؤلاء النشطاء الذين قدموا من تسع دول بعثة المعهد الدولية لمراقبة الانتخابات والتي تكونت من ٢٤ عضوا.

لقد درس هؤلاء المندوبون عمل نامفريل وكان الكثير منهم عند عودتهم إلى بلادهم قد قرر أن يبدأ أنشطة مثيلة في بلاده. وبينما حظيت بعض الجهود التي تمت بنجاح أكبر من مثيلاتها، إلا أن استراتيجية حشد المتطوعين لانتخابات أولى وتطوير المداخل المحايدة للعمل السياسي قدمت قوة دافعة ليست بالقليلة للتوجهات الديمقراطية، حتى عندما تكون المكاسب الفورية غير ظاهرة.

ففي تشيلي على سبيل المثال أدارت منظمة

واجتازت مشكلة الجماهير الخائفة، فقد حشدت أكثر من ثمانية آلاف متطوع ليراقبوا التطورات يوم الانتخابات في سائر أرجاء البلاد وليقوموا بعمل جدولة مستقلة للأصوات. ورغم أنه قد عرف عنها معارضتها للحزب الحاكم إلا أن بافي صممت أن تظل موضوعية ومحايدة في عملها. وأكدت الجدولة المتوازنة للأصوات التي قامت بها بافي فوز الحزب الحاكم الذي كان فيما مضى شيوعيا، وهو الحزب البلغاري الاجتماعي.

وظلت بافي نشطة وعاملة بعد الانتخابات وغيرت اسمها إلى الجمعية البلغارية من أجل انتخابات نزيهة وحقوق مدنية (بافيكو BAFECR) لتتوسع في نشاطها. فقبل الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩١ شجعت بافيكو بشدة على إصلاح قانون الانتخابات ونفذت برنامج تعليم مدني في سائر أنحاء البلاد. وكانت نتيجة الانتخابات أن خسر الحزب الحاكم بفارق ضئيل حسبما أكدته الجدولة المتوازنة للأصوات والتي أجرتها بافيكو مع منظمات أخرى. وقد حشدت بافيكو أكثر من تسعة آلاف مراقب انتخابي لأجل الانتخابات الوطنية في بلغاريا سنة ١٩٩٤ ونظمت برنامجا على مستوى البلاد كلها لتشجيع الناخبين على الاستجابة والمشاركة، وعقدت أيضا العديد من المناظرات بين المرشحين قبل يوم الانتخابات.

كما ظهرت منظمات للمراقبة المحلية أيضا في أقطار أخرى من أوروبا الشرقية، خاصة في ألبانيا ورومانيا. فقد راقبت الجمعية الرومانية من أجل الديمقراطية (PDA) بنشاط وفعالية الانتخابات المحلية والوطنية لسنة ١٩٩٢ بالرغم من الجهود التي بذلها البرلمان ليحول

وإجبارها على إجراء انتخابات نزيهة. وعند الانتخابات نفذت مجموعة من أتباع الكنيسة جدولة متوازنة للأصوات. وأثبت الفرز المستقل للأصوات أهميته الحاسمة في تحديد الفائز الحقيقي في انتخابات الرئاسة التي سعت فيها الحكومة في أول الأمر لأن تتلاعب في النتائج حتى قامت في النهاية بإلغاء الانتخابات كلها.

وباراجواي هي بلد آخر من بلاد أميركا اللاتينية لعبت فيه مجموعات محلية عديدة أدوارا هامة في مراقبة سلسلة من الانتخابات عقدت منذ خلع الرئيس ألفريدو سترويسنر سنة ١٩٨٩. وبالإضافة إلى مراقبة عملية التصويت واستخدام الجدولة المتوازنة للأصوات فقد كانت مجموعات مثل مركز الدراسات الديمقراطية (CED) نشطة وفعالة في تطوير برامج ابتكارية للتعليم المدني، تعلم المواطنين ما هي حقوقهم ومسئولياتهم في مجتمع ديمقراطي. وبحلول سنة ١٩٩٣ تم تكوين ائتلاف بين منظمات مدنية متنوعة باسم ساكا (SAKA) (والتي تعني في اللغة المحلية هناك «شفافية») ليقوم بعمل جدولة مستقلة للأصوات، وهذه قد أكدت فوز مرشح الحزب الحاكم في باراجواي.

وبسقوط سور برلين صارت أوروبا الشرقية تمثل الحقل الديمقراطي الجديد. ففي بلغاريا كونت مجموعة من الطلبة النشطاء النواة للجمعية البلغارية من أجل انتخابات نزيهة (بافي BAFE) والتي تشكلت قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في العاشر من حزيران/يونيه سنة ١٩٩٠ بعشرة أسابيع، تلك الانتخابات التي تعد أول منافسة متعددة الأحزاب في بلغاريا منذ سنة ١٩٣١. وإذ تغلبت جمعية بافي على عرقلة الحكومة لها

«جيرديس - إفريقيا - Afrique» وقد برزت كنصير قيادي لأعمال المراقبة المحلية، وذلك كجزء من هدف سنة لتشجيع تحقيق تقدم ديمقراطي أكبر في المنطقة. وفي سنة ١٩٩١ نظمت جيرديس - إفريقيا بعثة لمراقبة الانتخابات القومية في بنين التي عُقدت في آذار/مارس من السنة نفسها وكانت نتيجتها خروج الرئيس الحاكم من السلطة. وبفروعها المنتشرة في أكثر من ١٢ بلدا إفريقيا، وخاصة في الغرب الناطق بالفرنسية، تنظم جيرديس أعمال المراقبة المحلية والإقليمية وتنفذ برامج تدريبية لموظفي الانتخابات ومراقبي مراكز الاقتراع. وقد لعبت دورا هاما في انتخابات سنة ١٩٩٥م في النيجر وبنين كما أنها عملت مع المنظمات الدولية لتدريب المراقبين المحايدون المحليين ومندوبي الأحزاب في مراكز الاقتراع وكذلك موظفي الانتخابات.

وفي إفريقيا الناطقة بالإنجليزية أثبتت تجربة زامبيا أنها ذات أهمية. فقد تشكل فريق زامبيا المستقل للمراقبة (زيمت ZIMT) قبل انتخابات سنة ١٩٩١ الرئاسية والتشريعية بشهور عديدة ولكنه أخفق في كسب ثقة المؤسسات الرئيسية والقيادية في زامبيا، وخاصة الكنائس. وفي نهاية الأمر تأسست منظمة أخرى هي اللجنة الزامبية لتنسيق مراقبة الانتخابات (زمك ZEMCC) وتضمنت هيئتها ممثلين لست منظمات زامبية. وقد قام كل من فريق زامبيا المستقل للمراقبة (زيمت) واللجنة الزامبية لتنسيق مراقبة الانتخابات (زمك) بتدريب مراقبي الانتخابات وتوزيعهم في سائر أرجاء البلاد لكي يعاونوا في عمل جدولته متوازية للأصوات. وكانت نتائج الجدولة مفيدة لعمل وفد المراقبين الدوليين الذي أوفده كل من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ومركز كارتر بجامعة إيموري *Emory*.

دون دخول سبعة آلاف مراقب من هذه الجمعية إلى داخل مراكز الاقتراع. ومنذ هذه الانتخابات دعت الجمعية - عن طريق فروعها التي تزيد عن الثلاثين في سائر أنحاء رومانيا - إلى شفافية الحكومة والتواصل بين المواطنين وممثليهم المنتخبين.

أما الجمعية الألبانية للانتخابات الحرة والثقافة الديمقراطية (SDC) (والتي تعرف الآن باسم جمعية الثقافة الديمقراطية) فقد تأسست في شباط/فبراير سنة ١٩٩٢م ولعبت دورا هاما في الحيلولة دون وقوع أي تلاعب أو فساد في انتخابات آذار/مارس سنة ١٩٩٢ التي أزاحت عن السلطة حزب العمل الألباني (والذي سمي فيما بعد الحزب الألباني الاجتماعي) بعد أن حكم البلاد مدة طويلة.

وقد راقبت هذه الجمعية الألبانية الانتخابات المحلية والاستفتاء العام الدستوري سنة ١٩٩٤م وما زالت مستمرة في برنامج فعال يهدف إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

وفي نامبيا لقد مثلت انتخابات الجمعية التأسيسية سنة ١٩٨٩ مؤشرا مبكرا لموجة ديمقراطية في القارة الإفريقية. وفي هذا التطور أيضا لعبت مجموعات المراقبة المحلية دورا هاما وبارزا، فكان لمجلس كنائس نامبيا دور ذو أهمية خاصة في توثيق وتسجيل حالات التهريب أثناء فترة ما قبل الانتخابات. والمنظمة الأخرى التي لعبت دورا هاما هي مشروع نامبيا للسلام ٤٣٥، الذي نفذ العديد من حملات التعليم المدني وراقب وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة.

وظهرت في إفريقيا أيضا مجموعة الدراسة والبحث عن الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهي منظمة مدنية على مستوى إفريقيا كلها وتُعرف باختصارها الفرنسي

الانتخابات لكن بأسماء ومهام مختلفة، فعلى سبيل المثال قام اتحاد مراقبة الانتخابات النزيهة، وهو ائتلاف مكون من منظمات مدنية، بالترتيبات اللازمة لمراقبة الانتخابات الوطنية سنة ١٩٩٥.

وفي الشرق الأوسط ضمت اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة أكثر من أربعة آلاف متطوع ليراقبوا انتخابات اليمن في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٣، وهي أول انتخابات متعددة الأحزاب في تاريخ اليمن. ولكن الحكومة سعت إلى الحد من تأثير وفعالية اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة، وذلك بإنشاء منظمة منافسة ورفض دخول مندوبي هذه اللجنة إلى مراكز الاقتراع. ومع ذلك حققت العملية نجاحا كبيرا في إقليم لم تحصل فيه الاتجاهات الديمقراطية بعد على حظها من التقدم.

دعم الانظمة الديمقراطية الضعيفة

إن الموجز السالف يصور المساهمة الهامة التي قدمتها مجموعات المراقبة المحلية المحايدة في دعم الممارسات الانتخابية النزيهة في تلك البلاد. وفي سبيل تحقيق أهدافها تغلبت هذه المجموعات على شكوك الحكومات وقيادات الأحزاب الحاكمة واكتسبت المصداقية ونجحت في تأمين الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيق عملية مراقبة فعالة.

إن استمرارية هذه المنظمات على المدى الطويل تستحق نظرة خاصة، فقد عقد المعهد الديمقراطي الوطني في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٣م مؤتمرا في واشنطن ضم خمس عشرة منظمة تشكلت أصلا من أجل مراقبة أو تدعيم انتخابات متعددة الأحزاب في بلاد عدة. ولقد

وقد دعم نشاط المراقبة في زامبيا ثقة المواطنين الذين كانوا يشاركون في انتخابات متعددة الأحزاب للمرة الأولى منذ أكثر من ١٨ عاما. وفي الانتخابات الرئاسية هزم فردريك شيلوبا - وهو من النشطاء العماليين القدامى - الرئيس كينيث كوندا هزيمة ساحقة وذلك بعد أن حكم هذا الأخير زامبيا منذ حصولها على استقلالها سنة ١٩٦٤.

ولقد طور كل من وحدة مراقبة الانتخابات الوطنية (نيمو NEMO) في كينيا ومجموعة المراقبين المستقلين في بوروندي ولجنة الشؤون العامة في مالابو عمليات فعالة للمراقبة المحلية لأجل الانتخابات الأخيرة في تلك البلاد. واعتمد كل منها في ذلك على تجربة زمك لتنسيق مراقبة الانتخابات حيث تتخذ المنظمات المنتمة للكنيسة دورا قياديا في تقديم الأفراد ودعم البنية الأساسية وتوفير المصداقية لعملية المراقبة. ومؤخراً أحرزت ممارسات المراقبة المحلية في إفريقيا نجاحا في جنوب إفريقيا وأثيوبيا أيضا.

وبالرغم من نجاح نامفريل في الفلبين إلا أن آسيا تعتبر الإقليم الذي تتباين فيه خبرات مجموعات المراقبة المحلية تباينا تاما، فمثلا لم تكن مجموعات كنيسة جنوب كوريا موفقة في إقناع المراقبين الدوليين بحيادهم أثناء انتخابات الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٧.

وقد نجحت بنجلاديش في إقامة عمل مراقبة سنة ١٩٩١، إذ تم تنظيم العديد من المجموعات المحايدة من أجل الانتخابات التشريعية في شباط/فبراير وضمت كل مجموعة عددا من المراقبين يتراوح ما بين بضعة آلاف إلى عدة آلاف. وظلت بعض هذه المجموعات نشطة بعد

أنشطة المنظمات المدنية في مرحلة ما بعد الانتخابات

- العمل على إصلاح قانون الانتخابات.
- تنفيذ برامج التعليم المدني.
- مراقبة حقوق الإنسان.
- تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية.
- تقديم المساعدة القانونية للمواطنين في القضايا والموضوعات المتعلقة بالتخصيص وأمور الأراضي.
- العمل مع المنظمات غير الحكومية لمساعدة مجموعات المجتمع المدني في المستويين الريفي والمحلي.
- تعزيز شفافية الحكومة ومسؤوليتها.

انظر الفصل الثالث، القسم هـ (اعتبارات ختامية) للمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع.

أوضح المشاركون في المؤتمر التحديات التي تواجه الحفاظ على استمرارية المنظمة في فترات ما بين الانتخابات، بما فيها الحفاظ على القوة الدافعة فيما يتعلق بالتنظيم والإبقاء على المتطوعين وزيادة الأموال، كما وصف المشاركون أيضا الأنشطة المتنوعة التي تجرى بعد الانتخابات والتي قامت بها منظماتهم. وتثبت الخبرة الجماعية لهذه المجموعات مساهمتها الفعلية والمتواصلة للعملية الديمقراطية في البلد، ولذا فإن هؤلاء المهتمين بدعم أنظمة حكم أكثر ديمقراطية يجب أن يعطوا أولوية كبيرة لمساندة وتشجيع ظهور مثل هذه المنظمات، بما في ذلك تقديم الدعم المادي والسياسي. وكذا فإن تبادل الخبرات والتجارب بين هؤلاء المهتمين بتنظيم أعمال مراقبة محايدة وتقديم الموارد التقنية لهم قد أثبتا في أغلب الأحوال أن هذا أكثر أشكال المساعدة مباشرة ووضوحا.



الفصل الثالث

تنظيم

عملية مراقبة حيادية:

دليل من الألف إلى الياء

وهذا الفصل مقسم إلى خمسة أجزاء
وثمانية وعشرين قسما (من الألف إلى الياء) كما
يلي:

الباب الأول: بدء عمل مراقبة (من أ - خ)

الباب الثاني: إعداد العملية (من د - ض)

الباب الثالث: مراقبة مرحلة ما قبل
الانتخابات (من ط - ف)

الباب الرابع: مراقبة مرحلة الانتخابات
وما بعد الانتخابات (من ق - م)

الباب الخامس: أنشطة ما بعد الانتخابات
(ن، و، هـ)

هذا الفصل يصف الخطوات
الضرورية لبدء وتنفيذ عملية
مراقبة محلية فعالة وموثوق بها.
ومع أن مادة هذا الفصل قد
وضعت ليستخدمها المراقبون المحايدون إلا أن
العديد من المبادئ يمكن تطبيقها على المشاريع
التي تديرها الأحزاب السياسية وكذلك
المنظمات الدولية.

وغالبا ما تظهر المنظمات المحايدة لمراقبة
الانتخابات في البلاد التي تحتاز تحولا إلى شكل
أكثر ديمقراطية للحكم حيث تتميز البيئة
السياسية بالارتباك وانعدام الثقة. وفي مثل هذا
الوضع يمكن أن يجد المواطنون والأحزاب
السياسية والمرشحون صعوبة في توفير الظروف
اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة وجادة، وفي
غمار هذه الظروف يقوم عمل المراقبة المحايدة
بتقوية ودعم الثقة الجماهيرية عن طريق تأييد
ومناصرة القوانين الانتخابية التي تؤدي إلى
عملية انتخابية نزيهة وعن طريق تقديم مصادر
للمعلومات موثوق فيها وعن طريق تأدية دور
الشاهد المحايد لعمليات الاقتراع والفرز.



إعلان الخدمة العامة هذا يشجع المواطنين على أن يتأكدوا من أمانة انتخابات سنة ١٩٩١م في جويانا، وقد نشره في الصحف
المحلية مكتب المساعدة المحلية، وهو منظمة محايدة غير حكومية.

- (أ) احتياج
- (ب) خطة عامة
- (ت) مداخل إلى التنظيم
- (ث) لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية
- (ج) المصادقية
- (ح) تمويل العملية
- (خ) معدات المكاتب



- المراقبة بسدها أم لا. وكي تصل إلى هذا القرار لا بد أن تأخذ في اعتبارك نقاطا عديدة منها:
- (١) ما إذا كانت قوانين الانتخابات محددة بوضوح وتتفق مع المعايير الأساسية الدولية.
 - (٢) ما إذا كانت هذه القوانين مفهومة من جانب موظفي الانتخابات والمرشحين السياسيين والشعب.
 - (٣) ما إذا كانت سلطات الانتخابات حيادية ومدربة تدريباً كافياً.
 - (٤) ما إذا كان هناك تاريخ لمشاكل سابقة خاصة بالانتخابات، و/أو هناك احتمال لحدوث تلاعب.
 - (٥) ما إذا كانت الأحزاب السياسية المتنافسة و/أو المرشحون قادرين على القيام بمراقبة فعالة للعمليات الانتخابية لكي يدافعوا عن مصالحهم.
 - (٦) ما إذا كان لوسائل الإعلام الإخبارية تاريخ سابق في عمل تغطية متوازنة وموضوعية للانتخابات.

في البيئة الانتخابية المليئة بالشك تؤدي عملية المراقبة الموثوق بها إلى تحسين احتمالات النجاح لانتخابات شرعية يقبل فيها الشعب والمتنافسون شرعية العملية. ويقدم الجزء الأول من هذا الفصل موجزا للأنشطة التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند الترتيب لتنظيم وتنفيذ عمل مراقبة محلي.



يقدم الفصلان الأول والثاني وصفا عاما للوظائف العديدة التي يمكن أن يقوم بها المراقبون، بما في ذلك تشجيع عملية انتخابية نزيهة خالية من التلاعب أو التهيب يؤمن الناخبون بشرعيتها^(٤). وقبل أن تقرر أن تبدأ في عملك لمراقبة أي انتخابات يجب أن تحاول أن تستنتج ما إذا كان هناك حاجة سوف تقوم

(٤) للمزيد من المناقشة عن نطاق الأنشطة التي يقوم بها المراقبون عادة انظر القسم أ، ب «خطة عامة».

وعندما تستطيع أن تضع تقييمًا أوليًا واعيا لعملية الانتخابات فعليك أن تناقش نتائجك مع قادة منظماتك أو قادة ائتلاف المنظمات الذي تنتمي إليه. وعندئذ يمكنك أن تبدأ في وضع خطة عامة تتجاوب مع هذه الاحتياجات.



الخطة العامة (وتسمى أيضا برنامجا أو خطة العملية) وهي استراتيجيتك لتحقيق أهداف عمل المراقبة والتي تعكس أولويات المنظمة المبنية على تقييمك للاحتياجات وللموارد المتاحة^(٦). وتصف خطتك الوسائل التي تأمل أن تحقق بها أهدافا معينة، وبصفة عامة يستحسن أن تسجل العناصر الرئيسية للخطة كتابة (بما فيها الأهداف العامة والمبادئ الإرشادية والأهداف الفرعية والمهام).

الأهداف العامة والمبادئ الإرشادية^(٧): إن الأهداف العامة لمنظمتك هي الأساس الذي تبنى عليه أية خطة للمراقبة، ويجب أن تبدأ وضع خطتك بمراجعة احتياجات العملية الانتخابية المتوافقة مع رغبات منظماتك وقدراتها وإمكاناتها. وتتضمن هذه المراجعة قرارات أساسية بخصوص السياسات المتخذة، وبالتالي تحتاج إلى مشاركة قادة المنظمة^(٨). وتتضمن الأهداف التقليدية لمنظمات المراقبة ما يلي: دعم الثقة الجماهيرية في عملية انتخابية شرعية، والمساعدة في تطوير قوانين وإجراءات انتخابات شرعية، والمساعدة في تطوير قوانين وإجراءات انتخابات مناسبة، وتشجيع الفهم الجماهيري للعملية الانتخابية، والمساعدة في التوسط وحل الخلافات، وخفض مستويات

(٧) ما إذا كان الجمهور على درجة عالية من الثقة في كيفية عمل سلطات الانتخابات والمتنافسين السياسيين.

وبعد أن تفرغ من الإجابة على هذه الأسئلة يجب أن تبدأ في ترتيب العوامل التي تشكل أخطر تهديد لعملية انتخابات شرعية، مثل أعمال التهريب أثناء فترة الحملات الانتخابية أو المعالجة غير المتوازنة من وسائل الإعلام أو الغش والتلاعب أثناء عمليتي التصويت والفرز أو كل هذه الأمور جميعها.

وهناك العديد من مصادر المعلومات التي ستساعدك على الوصول لنتيجة. فيجب أن تحلل التقارير الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام بجانب الدراسات المكتوبة أو المسجلة، كما لا بد أيضا أن تلتقي بممثلي المؤسسات التي ستشترك بصورة تكاملية في العملية الانتخابية، ومن ضمن هذه المؤسسات سائر الأحزاب السياسية وكذلك لجنة الانتخابات (وطنيا ومحليا) والمنظمات المدنية التي تنفذ برامج لتعليم الناخبين أو تدعم حقوق الإنسان وقوات الأمن ووسائل الإعلام. ومتى كان الأمر متاحا فاطلب منهم:

- (١) أن يشرحوا دورهم في الانتخابات.
- (٢) أن يقيموا العملية الانتخابية كما هي مخططة نظريا وكما هي حادثة فعليا.
- (٣) أن يصفوا الاهتمامات الكبرى للمؤسسة التي يمثلون.

وفي أثناء قيامك بالبحث لا تهمل تصورات الناخبين العاديين إذ أن انطباعاتهم - سواء كانت دقيقة أم خاطئة - تمثل عاملا هاما في تحديد مصداقية الانتخابات^(٥).

(٥) انظر القسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» للمزيد من المناقشة عن مراقبة المستوى العام لفهم الناخب عن الانتخابات.

(٦) انظر القسم (أ) «احتياج».

(٧) انظر الملحق رقم ٢، وهو نبذة أعدتها نامفريل تصف الأهداف والمبادئ الإرشادية والمعلومات الأساسية الأخرى عن المنظمة.

(٨) انظر القسم (أ، ث) «لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية».

أهداف ومهام محددة: قم بتقسيم أهدافك العامة إلى أجزاء مكونة لها (أهداف فرعية) تزمع أن تسعى لتحقيقها بنشاط. وهناك بضعة أهداف فرعية أساسية يجب لأي مجموعة تراقب الانتخابات أن تأخذها في الاعتبار، ومنها الملاحظة والتقييم والتقرير وتبني الإصلاحات. وستجد أن كلا من هذه الأهداف الفرعية يمكن أن يطبق على الأحداث المتنوعة التي تكون العملية الانتخابية. ولا بد لأي قائمة حزبية تعدد أهم أحداث الانتخابات أن تتضمن العناصر التالية:

العنف والترهيب والخوف، والحيلولة دون وقوع انتهاكات لقانون الانتخابات والإبلاغ عنها عندما تحدث. وتساعدك عملية المراجعة على تصور وتحليل وتقييم خطتك وأيضاً على حذف البدائل التي ليس لها ارتباط مباشر بتحقيق أهدافك. وبالمثل فيجب أن تعدد المبادئ التي توجه كل قرار وكل عمل تتخذه مجموعة المراقبة، ومن الأمثلة النموذجية لهذه المبادئ الحيادية وعدم العنف. ويمكنك أن تختار - كما فعلت مجموعات أخرى - مبادئ إرشادية لمنظمتك في قاعدة سلوك مكتوبة.

افتراض أن هدفك العام هو دعم الثقة الجماهيرية في شرعية العملية الانتخابية، وكي تحقق هذا الهدف يمكن أن تتخذ لك هدفاً فرعياً هو اتباع برنامج ما بهدف التأكد من أن الناخبين قد سجلوا أنفسهم تسجيلاً صحيحاً. وبينما أنت تستعد لتضع برنامجك للتسجيل، افترض أنك تحدد أن المشاكل الكبرى التي واجهتها الانتخابات السابقة كانت تتضمن:

(أ) المسافات البعيدة بين مراكز التسجيل وبعضها البعض.

(ب) الشطب الخاطئ لعدد ليس بقليل من الأسماء من القوائم.



- وعندئذ يمكنك أن تحدد أهدافك الفرعية للانتخابات القادمة كما يلي:
- أ - ١) تغيير مواقع مراكز التسجيل (مثلاً من مركز واحد كل ١٠٠ كيلومتر إلى واحد كل ٥٠ كيلومتراً) لتسهيل على المواطنين العاديين عملية التسجيل.
- ب - ١) الحيلولة دون حدوث تلاعب في عملية التسجيل.
- ولذلك تضع خطة بالمهام التي تحقق بها أهدافك الفرعية لتبلغ في نهاية الأمر هدفك العام. ويمكن أن تتضمن هذه المهام:
- أ - ١) المطالبة بإجراء تغييرات في تنظيمات الانتخابات لتيسير الوصول إلى مراكز التسجيل، وذلك عن طريق:
- ١) تقديم رسائل ومقالات إلى الجرائد والصحف المحلية.
- ٢) طلب مساندة الأحزاب السياسية.
- ٣) مقابلة موظفي الحكومة لإقناعهم بأن يساندوا السياسات المقترحة.
- ٤) تنظيم لقاء جماهيري عام يناقش فيه الأمر علناً على الجميع.
- ب - ١ - أ) مراقبة عملية التسجيل عن طريق:
- ١) الدفاع عن إتاحة قوائم التسجيل للمتنافسين وللجمهور مع وقت كاف للمراجعة وإجراء التعديلات.
- ٢) إعلان نيتك أن تراقب العملية ووصفك لمنهجك.
- ٣) ضم وتدريب وتوزيع المتطوعين ليراقبوا عملية القيد في مراكز التسجيل المحلية.
- ٤) فحص عينة عشوائية لها دلالتها الإحصائية من التسجيلات للتحقق من دقة قوائم الناخبين.
- ٥) التأكد من وصول كل المتنافسين السياسيين إلى الجمهور في الوقت المناسب كي يقيموا ما إذا كان السجل يتضمن أسماءهم أم لا.
- ٦) مراجعة جميع الأسماء التي شطبت من القائمة لتحديد ما إذا كانت قد شطبت بطريقة صحيحة أم لا.
- ٧) كتابة وتوزيع تقرير عن مدى دقة القائمة: أو
- ٨) التوصية بوسيلة يتم بها التأكد من إعادة تسجيل هؤلاء الذين شطبت أسماءهم من القائمة بطريقة غير سليمة.

- (١) وضع القانون الانتخابي.
 - (٢) تسجيل الناخبين.
 - (٣) تقسيم الدوائر الانتخابية.
 - (٤) تسجيل وتأهيل الأحزاب السياسية والمتنافسين في الانتخابات.
 - (٥) الحملة الانتخابية.
 - (٦) برامج تعليم الناخبين وتدريب موظفي الانتخابات.
 - (٧) الاقتراع وفرز الأصوات.
 - (٨) جدولة وإعلان النتائج الرسمية.
 - (٩) تنصيب الفائزين في الانتخابات.
- يمكن - وينبغي - أن يتم تركيز أهدافك في أهداف فرعية كي يمكنك أن تضع قائمة بالأنشطة المحددة (أي المهام) التي ستقوم بها لتحقيق أهدافك الفرعية وأهدافك العامة (انظر إيضاح رقم ٢).
- ويناقد البابان الثاني والثالث من هذا الفصل خططاً ومناهج لمراقبة التسجيل وتحقيق أهداف المراقبة الفرعية الأخرى، لكن فكر أولاً في هذه الاقتراحات العامة التي تخص كيفية تنفيذ الخطة.
- ### وضع جدول انتخابي تنازلي
- يجب أن يكون أي عمل لمراقبة الانتخابات مخططاً ومنظماً لكي يتفق مع المواعيد النهائية العديدة الخاصة بالانتخابات. ويجب عليك كخطوة أولى في تخطيطك أن تضع قائمة تحدد فيها المواعيد والفترات الزمنية التي سوف تتم فيها أهم الأحداث الانتخابية مثل:
- (١) متى تناقش وتسري قوانين الانتخابات وقوانين الأحزاب السياسية.
 - (٢) متى يتم إعلان موعد الانتخابات.
- (٣) متى يتم تعيين لجنة الانتخابات الوطنية.
 - (٤) متى يجب على المنظمات المشتركة في العملية الانتخابية، بما فيها مجموعات مراقبة الانتخابات المستقلة، أن تسجل نفسها مع السلطات المناسبة.
 - (٥) متى يمكن للناخبين أن يسجلوا أنفسهم.
 - (٦) متى يمكن للجماهير أن يراجع وينقح قوائم تسجيل الناخبين ويطعن فيها.
 - (٧) متى يمكن للأحزاب والمرشحين أن يتسجلوا.
 - (٨) متى تبدأ فترة الحملات الانتخابية ومتى تنتهي، وخاصة مع تحديد آخر ميعاد يمكن أن تجرى فيه أنشطة سياسية (مثل: إعلان استطلاعات الرأي العام وتنظيم المسيرات والظهور في وسائل الإعلام العامة، إلخ).
 - (٩) متى يتم ضم وتدريب موظفي الانتخابات.
 - (١٠) متى يتقدم مراقبو مراكز الاقتراع والمراقبون الآخرون بطلبات اعتمادهم.
 - (١١) متى يتم توزيع مواد الانتخابات على مراكز الاقتراع.
 - (١٢) متى يتم التصويت.
 - (١٣) متى يتم إحصاء الأصوات وجدولتها وإعلانها.
 - (١٤) متى يتم تقديم الشكاوى والالتماسات.
 - (١٥) متى يتم عقد انتخابات الإعادة (إذا كانت ستتم).
 - (١٦) متى يتم تنصيب المرشحين الفائزين.
- ويمثل الجدول الانتخابي التنازلي أداة مرئية مفيدة يمكن أن تساعدك في تحديد الأحداث التي يجب أن تراقبها وكيفية تنظيم خططك وأي نوع من الأفراد والموارد المالية سوف يكون متاحاً، وما هي الإعدادات اللوجيستية المطلوبة.

وضع ميزانية

ويمكن ترشيد بعض هذه النفقات إذا استطعت الحصول على معدات أو خدمات مجانية^(٩). وفي جميع الأحوال يجب على العملية أن تضع نظاما لترخيص وتوثيق الدخل والمساهمات وأوجه الإنفاق كي تعمل بفعالية وتأثير، بل وسمعتك الإدارية الجيدة والشفافية المحاسبية سوف تنعكس بأثر طيب على مصداقية المجموعة كمجموعة تراقب الانتخابات.

إدارة الخطة

اقصر نفسك على القيام فقط بالمهام الفرعية والأنشطة المرتبطة بذلك بقدر ما تستطيع أن تنجز بينما تحتفظ بسمعة عن قدراتك وكفاءتك ومصداقتك. ويمكن إضافة أهداف فرعية أخرى كلما توفر المزيد من الوقت والموارد.

وفي أي عملية مراقبة يوجد دائما عمل لا بد من تأديته لكنه يتطلب عددا من الافراد يتجاوز عدد الموجودين. وفي مثل هذه الظروف يكون من الضروري أن تدير وقتك ووقت أفرادك بفعالية، وذلك عن طريق:

- (١) تفويض الأعضاء في عملياتك بمهام حسب الإقليم الجغرافي والخبرة الوظيفية أو الاهتمامات الشخصية، وخاصة عندما يكون لديك العديد من الأهداف الفرعية وخطة مركبة أو متعددة الجوانب.
- (٢) تنسيق الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المنظمة للتأكد من أن الأنشطة العديدة يتم القيام بها بكفاءة وباستمرار وفي اتفاق مع مبادئك الإرشادية.

وفي بعض الحالات تعين المنظمات فردا واحدا أو مجموعة من الأفراد ليقوموا بتنسيق المعلومات والأنشطة بين العناصر المتعددة في عملية المراقبة.

يجب عليك أيضا أن تضع تصورا عن الميزانية، وهذه يجب أن توضع على أساس الدخل المنتظر^(٩) والأموال المخصصة لمهام معينة. وغالبا ما يجب مع مهمة جديدة أن يتم إعداد العديد من الميزانيات المبنية على تقديرات الدخل المرتفعة والمنخفضة. ومن بين جوانب الإنفاق التي عليك أن تتوقعها ما يلي:

- (١) استئجار مكان للمكاتب الرئيسية والإقليمية.
- (٢) المعدات المكتبية (مثل الحاسبات الآلية والآلات الكاتبة وآلات التصوير، إلخ).
- (٣) المنافع الأساسية (مثل التدفئة والماء والكهرباء، إلخ).
- (٤) مرتبات الموظفين سواء الذين يعملون وقتا كاملا أو بعض الوقت فقط.
- (٥) الاتصالات (مثل فواتير الهواتف وتكلفة ترتيبها وأجهزة الفاكس ووسائط الحاسب الآلي والمعدات الأخرى وتكلفة البريد، إلخ).
- (٦) لوازم المكتب (مثل الأقلام والورق والشرائط اللاصقة والدياسات، إلخ).
- (٧) تكاليف الطباعة والنسخ لأدوات الكتابة والكتيبات وشارات الهوية والملصقات وكتيبات التدريب والتقارير.
- (٨) نفقات السفر لضم وتدريب المراقبين وللقيام بالمراقبة الفعلية.
- (٩) التكاليف (النثرية) للأنشطة (مثل إيجار الموقع والطعام ومعدات الصوت، إلخ).
- (١٠) الخدمات المهنية (مثل المحاسبين والمحامين والمتخصصين في الحاسب الآلي، إلخ).

(٩) انظر القسم (ح) «تمويل العملية».

(١٠) نفس المرجع السابق.

- ضمهم والكتيبات التي وزعت وجلسات التدريب التي عقدت، إلخ)؟
 (٢) هل يقوم أفراد المنظمة والمتطوعون بأداء مسؤولياتهم الفردية؟
 (٣) هل هناك استجابة إيجابية من وسائل الإعلام والجمهور لأعمالك؟
 (٤) هل لديك موارد كافية للإيفاء بحاجات البرنامج؟

مداخل إلى التنظيم



إن أغلب مجموعات المراقبة المدنية المحلية تنظم نفسها باستخدام أحد ثلاثة مناهج أساسية:

- (١) إجراء تحويل - أو إعادة توجيه مؤقتة - «مجموعة مدنية قائمة» إلى منظمة ينصب اهتمامها الأول على مراقبة انتخابات قادمة. وتتضمن مثل هذه المجموعات غالباً - ولكن لا تقتصر على - روابط حقوق الإنسان والنقابات العمالية والمنظمات الدينية والجمعيات الثقافية والنقابات المهنية واتحادات الطلبة، أو
- (٢) إنشاء منظمة جديدة للمراقبة المحايدة للانتخابات، أو
- (٣) تكوين ائتلاف من منظمات متنوعة ينوي أفرادها أن يتعاونوا في مراقبة انتخابات ما.

والنموذج التنظيمي الذي تختاره سيعتمد على اعتبارات عدة، فتوفر الموارد (البشرية والمادية) والقدرات المتخصصة والسمعة السياسية تعد بعض العوامل الوثيقة الصلة باختيار منهجك. وهناك نقاط قوة ونقاط ضعف في كل من هذه النماذج التي أسلفناها.

وعندما يتم القيام بأنشطة متعددة في آن واحد وعلى مستويات متعددة فإن وظيفة الربط هذه تساعد على إيصال الحد الأقصى من المعلومات إلى صناع القرارات وعلى توزيع الموارد بكفاءة.

ويمكن دعم التنسيق من خلال ترتيب لقاءات متكررة مع الأفراد المسؤولين عن مهام محددة، بما فيهم مديرو المكاتب ومسؤولو اللوجيستيات. ومن خلال هذه الاجتماعات يمكنك أن تضمن أن تظل خطوط الاتصال مفتوحة كي تحدد وتحل المشاكل التي تظهر أثناء مراحل التخطيط أو التنفيذ لعملياتك الجماعية. وتذكر أيضاً أن بعض أبعاد التنسيق ينبغي أن تركز على العلاقة بين عملياتك الميدانية (الإقليمية والمحلية) وبين مراكزك الرئيسية. وهذا يتيح للممثلين في كل الأقاليم أن يعرفوا ماذا يحدث في المناطق الأخرى للعملية كما يساعد على التأكد من أن الأقاليم تحظى باهتمام ومساندة مناسبين.

تقييم ومراجعة الخطة

عندما تضع جدولاً انتخابياً تنازلياً وخطة لأنشطتك يجب كذلك أن تضع موعداً نهائياً يحدد المواعيد التي يجب بحلولها أن تكون الأنشطة المتنوعة قد تحققت. ومن واقع هذا الموعد النهائي ستستطيع أن تقيم كل فترة مدى تنفيذ خطتك وأن تضع التغييرات بناء على ما إذا كنت قد نجحت في العمل وفقاً لمواعيدك المحددة، وإحدى طرق تقييم خطتك هي أن تجيب عن بعض الأسئلة والتي تتضمن الآتي:

(١) هل أنت تحقق النتائج التي حددتها بادئ ذي بدء (مثل: عدد المتطوعين الذين تم

أن ينشأ عن هذه السمات ذاتها مشاكل. وعلى سبيل المثال فوجود علاقات متوترة مع مجموعات أو أحزاب سياسية أخرى أو انتشار سمعة التحيز إلى حزب معين يمكن أن يؤدي إلى إعاقة الأنشطة والتحالفات المستقبلية. وبالمثل فإن أي منظمة سابقة الوجود يمكن أن تكون لها أولويات متضاربة أو يمكن أن تكون مترددة في تقديم الموارد المطلوبة لدعم عمل ناجح لمراقبة الانتخابات^(١١). وفي حالة الائتلاف يمكن أن يبرز تعقيد إضافي إذا كان لا بد أن تتخذ جميع القرارات عن طريق مفاوضات مطولة بين قادة المنظمات المختلفة (التي تكون

وبالمقارنة مع ذلك نجد أن إنشاء منظمة جديدة قد يستلزم الكثير من الوقت، وأيضا في أغلب الأحوال تكون فترة بداية أي منظمة مليئة بانعدام اليقين الذي ينتج بالطبع عن مساعي المنظمة الأولية لضم مديريين وموظفين تنفيذيين ولوضع الخطة ولاجتذاب موارد مالية، إلخ.

ومن التحديات الصعبة بصفة خاصة ضم قادة بارزين - ليس لهم سمعة حزبية قوية - لكي يشاركون في منظمة جديدة. وهناك تحد آخر يتمثل في وضع بنية تنظيمية فعالة في إطار زمني قصير.

ومن الناحية الأخرى فعند مقارنة منظمة جديدة بائتلاف يضم مجموعات عديدة يتضح أنها لا تحتاج إلى توفيق سياساتها المتنافسة معا أو توفيق أساليب الإدارة. ويمكن أيضا للمجموعات الجديدة أن تستفيد من عدم وجود سمعة سابقة لها أو أية ارتباطات سابقة بمصالح حزبية. بالإضافة إلى ذلك فإنه كثيرا ما

تتميز المؤسسات السابقة الوجود بأن لها بنية تنظيمية وقيادة متمرسة وأعضاء واعترافا جماهيريا، وفي بعض الحالات يكون لها موارد مادية ومالية، على أنه يمكن في حالات أخرى


راقبت لجنة حقوق الإنسان (HRC) المعروفة انتخابات سنة ١٩٩٣ في باكستان، كمنظمة لها وجود سابق قبل الانتخابات اختارت اللجنة أن تعمل وحدها كي تصون صورتها كمؤسسة محترفة حيادية. وبالنظر إلى محدودية عدد أعضائها أدركت اللجنة أنها لا تستطيع أن تراقب كافة الجوانب وكل إقليم في البلد وحدها. وهكذا قررت أن ترتب أولويات مراقبتها فركزت جهودها في الدوائر التي فيها: (١) تاريخ سابق لمشاكل انتخابية خطيرة أو (٢) احتمال أن تكون نتائج الانتخابات فيها متقاربة للغاية. وفي انتخابات سنة ١٩٩٤ في المكسيك قرر قادة العديد من المنظمات المدنية السابقة الوجود أن يراقبوا عينة توضيحية من مراكز الاقتراع البالغ عددها ٩٥٠٠٠ في المكسيك (عبر ٣٢ ولاية). ولكي ينسقوا ضم وتدريب وتوزيع عدد كاف من المتطوعين ليغطوا مراكز العينات قرر القادة أن يكونوا اتحادا مدنيا ضم أكثر من ٤٠٠ منظمة فردية.

إيضاح ٣



بعد سنوات عديدة من السيطرة الكلية للحزب الاشتراكي على الحكومة الألبانية وعلى المجتمع المدني فتحت انتخابات سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٢ للمنافسة المتعددة الأحزاب. وكانت كل المنظمات المدنية الموجودة مرتبطة بشكل ما بالحزب الحاكم، فقرر الأفراد الذين أرادوا القيام بمراقبة حيادية لانتخابات سنة ١٩٩٢ أن المنهج الوحيد الموثوق به هو إنشاء منظمة جديدة. وفي غضون ثلاثة أشهر قامت الجمعية الألبانية الثقافية الديمقراطية بضم وتدريب ٢١٠٠ مراقب بما فيهم أعضاء الاتحاد ومدرسون وطلبة وآخرون. وقام المتطوعون بمراقبة الاقتراع والفرز بنجاح، وكانت منظماتهم أول منظمة تعلن نتائج الانتخابات الوطنية الموقته.

إيضاح ٤



(١١) انظر القسم (ج) «المصادقية» لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع.

عندما رفض رئيس زامبيا كينيث كوندا في بداية الأمر طلب المعارضة حضور مراقبين دوليين اقترحت مجموعة من الزامبيين تكوين فريق المراقبة الزامبي المستقل (زيمت ZIMT).
وقد تسجلت زيمت رسميا كجمعية خاضعة للقانون الزامبي في تموز/يوليو سنة ١٩٩١، وكونت مجلس إدارة شمل رجال الأعمال وممثلين لمهن قانونية وطبية ومحاسبية ومعمارية واثنين من قادة الطلبة وأعضاء عديدين من رجال الدين.



إيضاح ٥

وقد صادفت زيمت بضع صعوبات داخلية مبكرا، فالعديد من المؤسسين الطبيعيين لزيمت، بما فيهم رجال الدين والطلبة وآخرون قد اتهموا زيمت بأنها قد تأثرت تأثرا غير مناسب بالحزب الحاكم.
ورغم أن زيمت ضمت ممثلين للكنائس والاتحاد القانوني في هيئتها إلا أنها أصرت على أنها لم تكن منظمة مظلية وأن جميع أعضاء هيئتها عملوا بصفتهم الشخصية، فلم يكونوا مكلفين أو مختارين كممثلين لمجموعات أخرى.
وسعى ممثلو الكنيسة والاتحاد القانوني والمجموعات المدنية الأخرى إلى أن ينالوا دورا مؤسسيا في العملية... وفي أوائل أيلول/سبتمبر، عندما زاد عدم الاقتناع بزيمت، استقال ثلاثة من ممثلي الكنيسة من مجلس الإدارة.
وبنهاية أيلول/سبتمبر، اتحدت ست منظمات زامبية لتشكيل لجنة تنسيق مراقبة الانتخابات (زمك ZEMCC).
واختارت كل من المنظمات المؤسسة لزمك مندوبين ليشتركا في الهيئة، ونشرت زمك كتيبات تدريب وأرسلت فرقا متنقلة لتدريب المتطوعين في سائر أنحاء البلاد واستخدمت وسائل الإعلام والمنابر لإيصال رسائل عن أنشطتها ومسؤوليات المواطنين. وقد قدر عدد المشاركين في جلسات زمك التدريبية بـ ٣٥٠٠ فرد.
وكان المستفيد من هذا العمل هو الشعب الزامبي الذي ذهب إلى مراكز الاقتراع بثقة عظيمة، ومن الآن فصاعدا سوف تعتبر المراقبة المستقلة جزءا أساسيا من العملية الانتخابية في زامبيا.
هذا الإيضاح مأخوذ من «انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩١ الوطنية في زامبيا» ص ٦٣ و ٦٤، ٦٨ - ٦٩ (الجمعية الوطنية الديمقراطية ومركز كارتر في جامعة إيموري ١٩٩٢).

لجنة المدراء وبنية

تنظيمية ديمقراطية (١٢)



الخطوة الأولى في تنظيم عملية مراقبة محلية محايدة هي تشكيل لجنة تدير كل القرارات الكبرى للعملية. وهذه اللجنة لها مسميات متنوعة فتسمى لجنة تنفيذية أو مجلس إدارة أو مجلسا منسقا أو لجنة قيادية. وتختار منظمات المراقبة بصفة عامة شخصا واحدا ليكون رئيسا أو رئيسة للجنة، وأيضا أشخاصا آخرين ليشغل واحد منهم منصب نائب الرئيس والآخر منصب أمين الصندوق والثالث منصب السكرتير. كما تشكل اللجان الفرعية أيضا

يحدث في أي مجموعة جديدة تدفق من الاهتمام والحماس من شأنه أن يسهل - في ظروف معينة - بعض المهام مثل الضم وحشد المتطوعين واجتذاب انتباه وسائل الإعلام (انظر إيضاح رقم ٤).

إلا أنه نادرا ما يكون تأسيس منظمة جديدة أمرا سهلا، كما يظهر من إيضاح رقم ٥. وبالإضافة لاختيار نموذج للتنظيم فلا بد لعملك الرقابي أن يضع بنية تنظيمية وأن يقوم بضم الأفراد وتدريبهم وأن يجمع الموارد. ويناقش القسم التالي دور وتشكيل قيادة منظمته.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية إدخال شخصيات بارزة في هذه اللجنة، فالسمعة والاستقامة الشخصية لأعضاء اللجنة تدعم وتعزز شرعية العمل وتشجع المواطنين العاديين على أن يشتركوا في العمل كما أنها تساعد على ضمان تعامل الحكومة وهيئة الانتخابات والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام تعاملًا جديًا مع المنظمة. ولا يلزم أعضاء اللجنة أن يكون لهم خلفية سياسية، بل يمكن ضم رياضيين مشهورين وشخصيات ثقافية إلى اللجنة - عندما يكونوا مناسبين لذلك - كي يقدموا شهرة وشعبية للجنة (انظر إيضاح رقم ٦).

وبحسب كيفية فهم دورها يمكن أن يكون للجنة المدراء عدة مسؤوليات منها:

- (١) تعيين مدير تنفيذي.
- (٢) وضع الأهداف العامة والمبادئ الموجهة والخطة المبدئية لمراقبة الانتخابات.
- (٣) مراجعة خطة المراقبة وتعديلها في حالة الضرورة.

- (٤) إعداد ميزانية.
- (٥) جمع الأموال.
- (٦) إجازة التصريحات العلنية.
- (٧) إقامة علاقات مع أعضاء الحكومة ومع القادة السياسيين ومع المنظمات المدنية الأخرى والمجتمع الدولي.
- (٨) تحمل المسؤولية القانونية عن العملية (مثل: توفير التسجيل والاعتماد القانونيين لعملية المراقبة).

وسوف تستفيد منظماتك أو ائتلافك من المساعي المبذولة لوضع بنيات وإجراءات ديمقراطية لكي تدير شؤونها الخاصة، فمثلا سوف تساعدك قواعد النظام المتفق عليها بالتبادل (مثل إجراءات الاقتراع التي تستخدم

للتعامل مع موضوعات بعينها مثل جمع الأموال وضم المتطوعين والعلاقات مع الحكومة وتطوير إجراءات العمل الداخلية، إلخ.

أسماء وأعمال رؤساء بعض منظمات المراقبة المحايدة البارزة تتضمن^(١٣):
نامفريل - الفلبين: جوسيه كوسيسيون، رجل أعمال قيادي ومن نشطاء المجتمع المدني. والأسقف أنطونيو فورتيشي وهو قائد بارز في



إيضاح ٦

الكنيسة.

لجنة لأجل انتخابات حرة - تشيلي: سيرجو مولينا منسق للاتفاق الوطني ووزير سابق.
سي. إي. دي (CED) - باراجواي: رينيه ريكالدي، سكرتير تنفيذي لجمعية كاثوليكية علمانية.
بافي - بلغاريا: كيفورك كيفوركين، مضيف أشهر برنامج تلفزيوني في بلغاريا.
زمك - زامبيا: الموقر الأب فوستون ساكاللا، قائد الكنيسة الإنجليكانية في زامبيا.
نسفي (NCFE) - اليمن: مصطفى نعمان، دبلوماسي سابق ومن نشطاء حقوق الإنسان.



لجنة من المدراء تزاوّل عملها، نقلا عن «الانتخابات ونحن»
كتيب تدريبي أعدّه مركز جويونا لأحد فروع منظمة جيرديس GERDDES.

(١٣) انظر الفصل الثاني، تطور المراقبة من قبل المنظمات المحلية المحايدة، لمزيد من الخلفية عن أنشطة هذه المنظمات.

المصداقية



إن إظهار صورة المصداقية يدعم فعالية أي عملية مراقبة، ومن ثم لا بد أن يلعب هذا الاعتبار دورا بارزا في اتخاذك للقرارات وقد تتأثر مصداقيتك إذا:

(١) كنت مرتبطا عن قرب بمصالح حزبية أو لك صورة حزبية.
(٢) فشلت في شرح أهداف ومناهج عملك.

(٣) كنت تتبع منهجا خاطئا.
(٤) كنت تنفذ أنشطة بغير كفاءة.
(٥) كنت لا تعلن تقارير أنشطتك ونتائجك.

ويمكنك أن تتخذ أربع خطوات تأكيدية على الأقل لإرساء مصداقيتك:

احتفظ بالاستقلال عن الجمعيات الحزبية وادعم (صورة الحيادية)

يمكن أن يصبح عملك الرقابي متلازما مع مؤسسات أخرى قبل أو أثناء فترة انتخابات ما، وتنشأ هذه العلاقات عندما تقوم بتشكيل ائتلاف أو تنسيق عملياتك مع آخرين وعندما تتلقى تمويلا أو مساعدة أو إرشادا من مصدر بعينه، أو - في بعض البيئات - بمجرد دخولك في اتصالات متكررة (مثلا: مع موظفي الحكومة أو قادة الأحزاب).

ومع أن إقامة العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الأخرى والاحتفاظ بها هو أمر أساسي في المراقبة ولا يشوه مصداقيتك بطريقة حتمية، ألا أن عليك أن تكون حريصا على أن تتحاشى الاعتماد الزائد على أي شخص أو مجموعة ذات مصالح حزبية. وإذا قررت أن

عند اتخاذ القرارات الكبيرة) أو القوانين الثانوية على مناقشة وحل قضايا صعبة بفعالية وكفاءة أعلى^(٤). والبديل الآخر، والذي تصبح فيه المناهج غير الديمقراطية سمات مميزة لأعمالك، يمكن أن يجعل منك هدفا للاتهامات بازدواج المعايير. وفي بعض الحالات أجبرت هذه الظاهرة بعض الأعضاء البارزين في لجنة ما أو ائتلاف ما على الانسحاب من عمل مراقبة أو انتقاده، وهذه الأحداث يمكن أن تكون محرجة وتقلل من مصداقية المجموعة.

وعند تكوينك لمنظمة جديدة يجب أن تقوم بعدة خطوات للتأكد من أن النظام القانوني لكيانك يسمح بسهولة إشراك أعضاء جدد في عملية صنع القرار. ومن المفضل أيضا أن تشجع إدخال أعضاء وقادة من قطاعات جغرافية وعرقية وعنصرية متنوعة من البلد وأن تصنع توازنا بين الرجال والنساء. وإذا كانت مجموعتك تعمل على مستوى الوطن فمن المهم أيضا أن تسهل قبول أي مراكز فرعية جديدة داخل المنظمة من سائر أنحاء البلاد. ويجب كذلك أن تفكر في إجراء عمليات ديمقراطية يتم في نهايتها اختيار أو إقرار قادة محليين ووطنيين - بما فيهم أعضاء لجنة المدراء - لمناصبهم أو عزلهم عنها.

مساهمات من مصالح حزبية فحاول أن تواجه المزاعم المحتملة القائلة بحدوث انحياز، وذلك بالإصرار على - أو على الأقل بالدعوة إلى - مساهمات متساوية من كل المتنافسين في الانتخابات.

ويجب أن تدعم دوما صورة الحيادية (ويشار إليها أحيانا بأنها «محايدة أو غير حزبية أو غير سياسية أو مستقلة أو موضوعية»). إن مصداقيتك سوف تتأثر كثيرا بتشكيل لجنة المدراء وبسمعة رئيس اللجنة أيضا وبأعمال وسمعة كبار العاملين^(١١). وكما هو الحال في منهج تكوين ائتلاف أو تلقي مساهمات فيجب أن تتحاشى تشكيل لجنة من المدراء قد تبدو بسبب ارتباطات أعضائها أنها تفضل مصلحة سياسة معينة دون غيرها (انظر إيضاح رقم ٨).

وبالمثل يجب أن يتعهد طاقمك ومنتدعو منظمتك بأن يمتنعوا عن العمل من أجل أو إظهار أي تفضيل علني لنجاح أو هزيمة أي حزب سياسي بعينه أو أي مرشح^(١٢). ويجب أن يكون اهتمام المراقب الأول منصبا على حماية أمانة ونزاهة العملية الانتخابية بغض النظر عن من يفوز ومن يخسر. وعلى أية حال فإن هذا التوجه لا يمنع ولا ينبغي أن يمنع المراقبين عن التعبير عن اختيارهم السياسي الشخصي في سرية داخل حجيرة الاقتراع.

وفي الوقت نفسه يجب أن تدرك أن الحيادية والاستقلال عن المتنافسين السياسيين لا يعني أن منظمتك يجب ألا يكون لها أي اتصال بأي حزب سياسي أو أي من المنظمات التي ينتمي إليها المرشحون، بل على النقيض لا بد أن توصل إلى المتنافسين السياسيين ماهية أهدافك ومبادئك التوجيهية وما هي غاية أنشطتك (ويجب أيضا ألا تحول دون إمكانية إسهامك

عمل المراقبة يجب أن يرتبط مع المصالح الحزبية فاتخذ احتياطات خاصة للتأكد من أن الصورة الناتجة متزنة ولا تظهر أي تفضيل أو ميل لأي متنافس في الانتخابات بعينه (انظر إيضاح رقم ٧).

وعند جمع الأموال لعمليتك الرقابية كن على علم بأن استخدام موارد مساهمين لهم مصالح شخصية أو حزبية في المحصلة النهائية للانتخابات قد يعطي انطباعا بأنك سوف تكون بالتالي مديونا بالولاء والإخلاص لهؤلاء المساهمين^(١٣). وهذه الظاهرة يمكن أن تحدث حتى إذا كانت المساهمة مقدمة دون انتظار أو توقع أي شيء في المقابل. وإذا تلقيت

في باراجواي قامت أربع منظمات مدنية بتشكيل ساكا (SAKA) وهو ائتلاف لمراقبة انتخابات الرئاسة سنة ١٩٩٣. وقبل تكوين الائتلاف كان ينظر لإحدى المجموعات بأنها محايدة، وكان لمجموعتين أصغر سمعة بأنهما تفضلان أحزاب المعارضة السياسية، وكانت المجموعة الرابعة معروفة بأنها تساعد بشدة الحزب الحاكم. ورغم أن التشكيل المتباين لساكا جعل من العمليات اليومية تحديا خاصا إلا أن النتيجة كانت توازن المصالح الحزبية التي جعلت للائتلاف سمعة حيادية.



قبل أقل من ٣٠ يوما من أول انتخابات محلية متعددة الأحزاب في رومانيا سنة ١٩٩٢ واجهت الجمعية المؤيدة للديمقراطية أزمة وذلك أن رئيس ومؤسس الجمعية أدريان موروزي قد قبل دعوة من ائتلاف أحزاب المعارضة ليخوض معركة انتخابية لمنصب المحافظ في براسوف، وهي واحدة من أكبر مدن رومانيا، فانحاز في صف قضية حزبية. وعلى ضوء هذا طلبت الجمعية من موروزي أن يستقيل فورا، ثم عينت الجمعية رئيستها المساعدة ماريان تاتالوتودي دور الرئيس ونجحت في الحفاظ على صورتها المحايدة.



(١٥) انظر القسم (ح) «تمويل العملية».

(١٦) انظر القسم (أ) و (ن) «لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية».

(١٧) انظر أيضا القسم (ذ) «الضم».

فتوزيع التقارير المكتوبة والشفاهية عن أنشطتك ونتائجك يساعدك في توثيق إنجازاتك ويقدم مرجعا مفيدا لوسائل الإعلام ولرأبقي الانتخابات الاخرين^(١٨).

تأكد من سلامة خطتك ومنهجيتك

إن خطتك ومنهجيتك^(١٩) (أي المدخل المحدد الذي تستخدمه لتنفيذ أنشطتك) تعتبران عائقين إذا بدا أنهما على خطأ وغير معقولين وأن تنفيذهما غير محتمل. وهذا يعني أن خطتك يجب أن تكون معقولة من الناحية اللوجيستية والمالية كما يجب أن تظهر على أنها قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة، افتراضا أنها تنفذ بطريقة صحيحة. ويمكن لأي خطة أو منهجية أن تحافظ أفضل ما يمكن على هذه السلامة إذا كانت افتراضاتها الأساسية معقولة وصحيحة.

افترض على سبيل المثال أنك تضع هدفا هو جمع نتائج فرز الأصوات من ١٠٠ لجنة فرز



في مستوى التعليم الانتخابي - كما فعل العديد من المجموعات الحياضية - بأن ترعى المناظرات السياسية بين المرشحين). ومن شأن إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة جعل المتنافسين يحترمون ويقدرّون غاية منظمتك وقد يشجعهم أيضا على أن يقدموا لك معلومات تنفعك في أعمالك الرقابية فيما بعد.

اتصل بوضوح وانتظام

يتردد العديد من مجموعات المراقبة في الإعلان عن أنشطته. ويسود هذا الاتجاه غالبا في البيئات التي تتميز بالقمع الشديد أو الاستقطاب. ومع ذلك سوف تدعم مصداقتك إلى حد أنك تتبع سياسة اتصال مفتوح ومع الأحزاب السياسية ومع الحكومة ومع وسائل الإعلام. ويجب أن تقدم بوضوح وانفتاح أهدافك الرئيسية والفرعية وأنشطتك المقترحة كي تجيب على التساؤلات وتزيل أي لبس أو سوء فهم عن طبيعة عملك (انظر على سبيل المثال الكتيب الذي أعدته مجموعة نامفرييل في الفلبين في الملحق رقم ٢).

ويمكن لهذه الاتصالات أن تأخذ شكل مؤتمرات صحفية أو تصريحات صحفية أو إعلانات أو رسائل أو مكالمات هاتفية أو مقابلات شخصية. ويجب أن تعلن أي معلومات خاصة بأنشطتك قبل أن تبدأ تنفيذها، فيساعد مثل هذا الإعلان المسبق عامة على منع التلاعب والتهديد كما أنه يمكن أيضا أن يسهل تنفيذ أنشطتك. بل أن إظهارك لإخلاصك وشجاعتك من خلال التصريحات العامة يقدم رسالة قوية عن أن عملك الرقابي يتصف بالجدية في تحقيق مهمته.

ومن الأمور القيمة أيضا أن تشرك الآخرين في معرفة المعلومات عن أعمالك بعد أن تتم،

(١٨) انظر القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات».

(١٩) سوف يتم مناقشة الموضوعات المتعلقة بالمنهجية في البابين الثاني والثالث من هذا الفصل ضمن إطار الأنشطة المحددة لمراقبة الانتخابات.

نقد خطتك

إن أفضل الخطط والمنهجيات ستفقد قيمتها ما لم يتم تنفيذها بطريقة صحيحة، وفي مثل هذه الحالة سوف تخسر عمليتك ومصداقيتها. ويتطلب التنفيذ الجيد الأفراد المناسبين والمواد الملائمة ويتطلب قبل كل شيء تدريباً جيداً^(٢٠) (انظر إيضاح رقم ٩).

ومن الشائع للنقاد أن يتهموا منظمات مراقبة الانتخابات بالانحياز أو بالعجز وعدم الكفاءة، خاصة عندما تكون المنظمات حديثة العهد ولم يتم اختبارها بعد. ولذا فإن منهجك في تنفيذ الخطة يمثل أهم وأقوى دفاعاتك ضد مثل هذه الاتهامات. وإذا تميز أداء أعضائك بالحيادية والموضوعية والحرفية فإن كل النقاد المتعقلين سوف ينتهي بهم الأمر إلى الصمت وسوف يكون هناك تأكيد على مصداقيتك.

تمويل العملية



إن جمع الأموال لعمل مراقبة محلية يثير تحديات عديدة، فالإطار الزمني القصير الأجل لتنظيم أي عملية غالباً ما يضع ضغطاً شديداً على هؤلاء المسؤولين عن جمع الأموال، وربما يتنافس (عمل جمع الأموال) مع واجبات أخرى أكثر أهمية على ما يبدو.

ويجب ألا تتسبب ضرورة جمع المال هذه في تعريض حيادية المجموعة للشبهات كما أسفنا في القسم (ج) «المصداقية»، وبحسب الظروف فربما يتكون تصور عن أن منظمتك متحيزة إذا قبلت أموالاً من الحكومة أو من الأحزاب السياسية أو من أي مجموعات أخرى تقوم بمساندة متنافسين في الانتخابات.

اجتازت سمعة نامفريل كمنظمة مراقبة مستقلة موثوق بها اختباراً عندما أعلنت نتائج انتخابات أيار/مايو ١٩٨٧ التشريعية في الفلبين وتضمنت أخطاء حسابية



جسيمة. وعند اكتشاف هذا الخطأ راجعت نامفريل إعلانها. ومع ذلك كانت الأحزاب المعارضة للرئيسة كورازون أكيينو مقتنعة بأن نامفريل كانت جزءاً من خطة لضمان الفوز الساحق للتشريعيين من أتباع أكيينو. ولكن في نهاية الأمر استطاعت نامفريل بسمعتها الممتازة وتصحيحها وتراجعها الفوري ورغبتها في أن تخضع نتائج الفرز السريع إلى فحص حسابي أن تقنع أغلبية الشعب بأن ذلك كان خطأ غير مقصود بالفعل.

منتشرة في سائر أنحاء البلاد وأن خطتك ستقوم بنشر وتوزيع متطوع واحد ليراقب الفرز داخل كل لجنة، ثم لم يمكنك أن تضم إلا ١٠ متطوعين فقط. عندئذ لن تكون خطتك معقولة من الناحية اللوجيستية، وإذا لم يكن لديك المال والوسائل اللازمة لنقل متطوعيك فهناك خلل أيضاً في خطتك. وبالعكس افترض أن جميع متطوعيك قد صدرت لهم التعليمات بأن يجمعوا نتائج فرز الأصوات وذلك بأن يقوموا ببساطة بإجراء حديث مع أول مراقب تابع لحزب سياسي يلاقونه ممن كانوا بداخل مركز الفرز، ولكن في هذا الموقف سوف تُنتقد منهجيتك لأنك لا تستطيع أن تضمن أن كل بيانات النتائج موثوق فيها بطريقة مقنعة، وهذا يعني أنه حتى إذا كانت منهجيتك قد نفذت بصورة صحيحة إلا أن النقاد يمكن أن يقولوا أنها تفتقر إلى النزاهة.

(٢٠) انظر القسم (ذ) «الضم»، القسم (ر) «التدريب» (ز) «كتيب التدريب» لمزيد من النقاش حول هذا الموضوع.

- مراقبة^(٢١). ثم بعد ذلك يجب عليك أن تضع خطة تجتذب بها الموارد، ومن التقنيات الشائعة المستخدمة في جمع الأموال ما يلي:
- (١) رعاية الأحداث الترفيهية (مثل عشاء كبير أو عروض موسيقية، إلخ) فيها يحصل رسم دخول أو تطلب مساهمات طوعية.
 - (٢) بيع بضائع أو خدمات (مثل: الأعمال الفنية والأطعمة وخدمات التنظيف، إلخ) مقابل ربح يقدم بدوره لعملية المراقبة.
 - (٣) الاجتذاب المباشر للإسهامات بالمال والمعدات وأماكن للمكاتب والنقل، إلخ (وهذا يمكن تحقيقه باستخدام البريد والهاتف والصحف والجرائد والراديو والطلبات الشخصية).
 - (٤) كتابة وتقديم طلبات مساعدة للهيئات والمؤسسات المانحة الأخرى.
- ويجب بصفة عامة أن تبدأ باجتذاب موارد من الأفراد الذين يشاركونك إيمانك بأهمية عمل المراقبة، ويجب أيضا أن تضع أولوية كبرى للاتصال بالأفراد الذين لديهم إمكانية أن يساهموا بمبالغ كبيرة من المال أو من أي موارد أخرى قبل أن تطلب من الآخرين. ولا تقلل من أهمية الهبات الصغيرة التي تتلقاها من مصادر متعددة، فالتأثير التراكمي للإسهامات الصغيرة الكثيرة يقدم أساسا للقول بمساندة جماهيرية واسعة (والتي تزيد من مصداقتك) وكذلك تقدم الهبات الصغيرة مجموعات كبيرة من الأسماء يتم منها ضم المزيد من المتطوعين. وأخيرا فمن الحكمة أن تسجل اسم وعنوان كل مساهم بالإضافة إلى مقدار وتاريخ الهبة. إن هذه السجلات يمكن أن تكون واجبة بحكم القانون أو - وهو الأمر الأكثر أهمية - تقدم معلومات قيمة للمرة القادمة التي تطلب فيها مساعدة.
- إن قانون الانتخابات قد يقدم - أو لا يقدم - توجيهات محددة بخصوص جمع الأموال الحيادي. وفي الغالب فإن انتهاك شروط وروح مثل هذه اللوائح القانونية سوف يتعارض مع الهدف الرئيسي للعملية وبالتالي فيجب تفاديه. ومن ضمن المصادر الشائعة لتمويل عمليات المراقبة المحلية ما يلي:
- (١) رسوم العضوية.
 - (٢) أرباح مبيعات دعاية منظمك مثل الأزرار والقمصان والملصقات والأعلام.
 - (٣) إسهامات من رجال الأعمال والأثرياء والذين يطلب من بعضهم أن يشترك في اللجنة القيادية.
 - (٤) هبات في شكل مواد أو خدمات تقدمها الأنشطة التجارية والأفراد، وتسمى أيضا مساهمات «عينية» (مثل المكاتب والمعدات والنقل ووسائل الاتصالات والخدمات القانونية والحسابية ومنازل للاجتماعات وطعام لمراقبي الانتخابات، إلخ).
 - (٥) منح من مؤسسات محلية أو دولية تهتم بدعم العمليات الديمقراطية.
- وتقدم المنظمات الدولية غالبا إلى مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية جزءا كبيرا من احتياجاتهم التمويلية الأولى. وترفض بعض المجموعات المساعدة المادية من أي مصادر خارجية إيمانا منها بأن جمع الأموال على المستوى المحلي يثبت مساندة جماهيرية ويتفادى أي تصور عن السيطرة الخارجية. ويجب أن تعين فردا أو أكثر ليركز على استقطاب وجمع الموارد، ويكون العديد من المنظمات أيضا لجنة فرعية لهذا الغرض منبثقة من لجنة المدراء.
- ويجب عليك كخطوة أولى أن تحلل الميزانية لتحديد تقديرك للنفقات اللازمة لإجراء عمل

(٢١) انظر أيضا المناقشة عن الميزانيات في القسم أ، ب «خطة عامة».

- (٣) قدرة الكهرباء والمبنى اللازمة لتركيب شبكات اتصالات والمعدات الأخرى (مثل آلات التصوير والهاتف والحاسبات الآلية).
- (٤) الملاءمة والراحة والأمن لطاقتهم المنظمة وللمتطوعين إذ يمكن أن يعملوا لساعات متأخرة تحت ظروف صعبة.
- (٥) سهولة وصول المواطنين العاديين إلى مكتبك.
- (٦) القرب من المشاركين الآخرين في العملية الانتخابية.
- (٧) إمكانية استخدام المكاتب بعد الانتخابات، إذا ما قررت المنظمة أن تستمر في العمل (انظر إيضاح رقم ١٠).

معدات المكاتب



إن أي مكتب قومي أو أي مكاتب رئيسية تمثل المكان الذي يمكن أن يجتمع فيه طاقم مجموعة المراقبة ليعملوا ويخططوا ويتصلوا مع بعضهم البعض ومع المجموعات الإقليمية الأخرى ومع الآخرين. ومن ضمن العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار مكتب قومي ما يلي:

- (١) الموارد المالية التي يمكن تخصيصها لهذا الغرض (أي: كم يمكنك أن تدفع؟).
- (٢) أنماط المشروعات المتوقعة قبل وأثناء وبعد يوم الانتخابات (مثلا جمع المواد وعقد اجتماعات وإجراء جلسات تدريب وعقد مؤتمرات صحفية... إلخ) والمساحة المطلوبة لتنفيذ هذه المشاريع بكفاءة.

عند تكوينها في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٠م اتخذت بافي مكاتبها في الدور الأرضي من قصر الثقافة الواقع بجوار مركز صوفيا، عاصمة بلغاريا، وهو من المعالم



المعروفة للغاية في هذه المنطقة. ويحتوي على قاعات مؤتمرات وأسباب أخرى للراحة، كما استخدم التلفزيون البلغاري أيضا قصر الثقافة كمركز رئيسي للبحث ليلة الانتخابات. وهكذا أتيت لبافي أن تنقل بسهولة ويسر المعلومات التي جمعت من جدولتها المتوازية للأصوات إلى إستوديو التلفزيون.

- (د) الأفراد
- (ذ) الضم
- (ر) التدريب
- (ز) كتيب التدريب
- (س) الإعلام
- (ش) اللوجيستيات
- (ص) التنسيق
- (ض) الأمان



إلى النجاح. ويحدد هذا القسم بإيجاز الأنماط المختلفة من «الأفراد» الذين ربما تحتاج أن تضمهم، كما يحدد واجباتهم المتنوعة.

وإحدى المسؤوليات الكبيرة التي تقع على عاتق لجنة المدراء هي اختيار مدير تنفيذي يشرف على عملية المراقبة بكاملها ويديرها ولا بد أن يكون لهذا المدير السلطة لكي:

(١) يدير التنفيذ اليومي للخطة العامة.

(٢) يضم ويدير الأفراد.

(٣) يقيم علاقات مع موظفي الحكومة وقادة الأحزاب السياسية والصحفيين وممثلي المنظمات الأخرى.

(٤) يتعامل مع أي مشاكل خطيرة ذات طبيعة سياسية أو إدارية.

ويمكن أن تتضمن بقية الطاقم في عملية المراقبة:

طاقما إداريا يدير باقي أفراد الطاقم والمكتب (أو المكاتب)، ويرد على الهاتف، ويعمل على

الأفراد



إن المراقبة نشاط يعتمد على عيون وآذان المراقبين. وبينما تتطلب التغطية الإعلامية للمراقبة في الصحف أو في الراديو مجرد عدد محدود من هؤلاء المراقبين، إلا أننا نجد على العكس من ذلك أن عمل إدارة وتنفيذ عملية على مستوى البلد لمراقبة عمليات التصويت وفرز الأصوات يوم الانتخابات غالباً ما يتطلب المئات بل حتى الآلاف من المراقبين، ذلك بالإضافة إلى نواة ذات حجم معقول من المديرين والمستشارين المحترفين وطاقم تدعيمي. فأثناء انتخابات سنة ١٩٨٦م في الفلبين شارك أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ متطوع في عملية المراقبة التي قامت بها نامفرييل على مستوى البلد كله. وسواء كانت عملية المراقبة تستخدم ٥٠ مراقبا أو ٥٠٠,٠٠٠، فإن الموارد البشرية هي المدخل

الضم



ما إن تحدد نمط وعدد الأفراد اللازمين لشغل الأدوار الإدارية الوظيفية المتنوعة في العملية حتى يجب أن تبدأ عملية الضم. وسوف تحتاج كخطوة أولى أن تتعرف على المتطوعين الذين لديهم خبرة في ذلك الأمر ولديهم رغبة وإرادة أن يخصصوا وقتا لعملك.

ويجب أن تبدأ بالإجابة على أسئلة عديدة تشابه تلك التي أخذتها في الاعتبار عند وضع الخطة التنظيمية وعند جمع المال وعند اختيار مساحة (مكان) المكتب.

كم عدد الأفراد - المهوبين منهم وغير المهوبين - الضروري لتحقيق أهدافك؟ ما هي أنواع الخبرة المهنية المطلوبة؟

كي تجيب على هذا السؤال يجب أولاً أن تحدد ما الذي تخطط لمراقبته. ومن القسم (ب) «خطة عامة» يجب أن تكون قد انتهيت من عملية تحليل ماهية الأهداف الفرعية والمهام المنتظرة، فمثلاً: هل ستراقب نزاهة وسائل الإعلام، أم حيادية الشرطة، أم دقة تسجيل الناخب، أم التصويت والفرز، أم كل هذه العناصر الانتخابية بجملتها؟ ثم لا بد أن تحدد كيفية مراقبة هذه العناصر: هل ستقوم المنظمة بقراءة كل الصحف، ومراقبة كل ضباط الشرطة، وفحص كل سطر في سجل الناخبين، ومراقبة كل لجنة اقتراع وفرز، أم أنها سوف تختار عينة نموذجية تأخذ منها ملاحظاتها؟ ولا بد أيضاً أن تفكر في عاملي الوقت والمكان: هل ستراقب لمدة أربعة شهور أم لأربعة أيام؟ هل ستراقب البلد كله أم بضعة أقاليم منه فقط؟

الحاسبات الآلية، ويقود السيارات، ويحتفظ بالمراسلات.

منسقين ميدانيين ينسقون الاتصال بين صناعات القرار المركزيين وبين المتطوعين في المستويات الإقليمية والمحلية. ويكونون مسؤولين عن ضم وتدريب وتوزيع المتطوعين والإشراف عليهم. موظفي الإعلام الذين يجيبون عن أسئلة الصحافة، ويصممون الدعاية العامة للمنظمة، ويضعون مواد التعليم المدني وكتيبات التدريب. موظفي اللوجيستيات الذين يشرفون على توفير الاتصال والنقل وترتيب أماكن المبيت للعمليات.

مهنيين (مثل: محامين ومحاسبين وديموغرافيين وإحصائيين ومتخصصين في الحاسبات الآلية، إلخ) الذين يساعدون في إعداد طلبات رسمية للجنة الانتخابات وللمحاكم، ويتلقون ويقيمون الشكاوى الخاصة بالمشاكل الانتخابية، ويدفعون الفواتير والمرتببات، ويوفرون المسؤولية الحسابية المالية، ويصممون جدولة متوازنة ومستقلة للأصوات.

وسواء كانوا يعملون بأجر أو بدون فيجب على الطاقم الإداري والمراقبين أن يلتزموا بحضور جلسات التدريب وأن يتبعوا التعليمات ويقبلوا تكاليفات محددة. ويتوقف عدد الأفراد المكلفين بكل عملية على عدد السكان والمساحة الجغرافية للبلاد وعلى محيط الخطة التنظيمية ومدى توفر الطاقم والمتطوعين.

ويمكن لهؤلاء المهنيين أن يساعدوا في إدارة عمليات المنظمة التي تقوم بالمراقبة. وربما يكونون مناسبين بصورة نموذجية لوضع مادة تدريبية وتجهيز الأوراق المناسبة لتسجيل المنظمة وإعداد ميزانية وحساب النفقات.

كم عدد الأفراد المتوفرين فعلا لعملية المراقبة وما هي مواصفاتهم؟ وكيف يمكن للأعضاء المنضمين حديثا أن يكملوا أو يحسنوا هذه الإمكانيات الموجودة أساساً؟

يجب أن تبدأ بتكوين قائمة تضم الأفراد الذين أعلنوا عن رغبتهم في العمل لصالح عمل المراقبة والمهارات والخبرات التي يقدمونها (انظر تعريف رقم ٥).

عندئذ يجب أن تقارن هذه القائمة بقائمة أخرى كاملة بالمهام التي يجب القيام بها. ويجب أن تركز جهودك على ضم أفراد يمكنهم أن يؤديوا المهام التي ليس لديك لأجلها عدد كاف من الأفراد أو المهارات في قائمة أفرادك. ومن أجل الأغراض السياسية أو اللوجيستية (أو الثقافية) يجب أن تضم ممثلين لكل إقليم أو تمركز عرقي تخطط أن تراقب فيه. ولأجل تحقيق الهدف الأكثر أهمية وهو إثبات حياديتك يفضل غالباً أن تتأكد أن لمنظمتك - إلى أقصى حد ممكن - تركيبة متنوعة وعادلة من حيث الجنس والعرق والدين والإقليم والانتماءات السياسية السابقة.

أين تبحث عن أفراد لتضمهم إلى عملك؟

تعتبر المنظمات السابقة الوجود أسهل المصادر للحصول على المتطوعين وضمهم. ومن الأمثلة العامة لذلك: المجموعات الدينية المدنية، واتحادات الأعمال، ومنظمات الطلبة

وبعد أن تجيب على هذه الأسئلة سوف تبدأ بتكوين تصور لعدد الأفراد الذين سوف تحتاج إلى ضمهم. وأخيراً، عندما تحصى عدد العمال الذين يجب ضمهم، لا تنس أن تضع في حسابك متطوعين إضافيين سوف تحتاج إليهم ليحلوا محل العمال الذي سيرهقون أو يمرضون أو يتغيبون لأي سبب من الأسباب.

ويعتمد نمط الأفراد الذين لا بد أن تضمهم على إجابات الأسئلة التي طرحت في الفقرة السابقة. ففي اختيارك للأفراد الذين سيراقبون الانتخابات يجب أن تأخذ في اعتبارك ما إذا كانت هناك مهارات معينة مطلوبة: مثل القراءة، والكتابة، والتحدث بعدة لغات، ومعرفة الرياضيات البسيطة، واستخدام المعدات والتجهيزات (مثل الهاتف والحاسب الآلي وأجهزة الفاكس وآلات التصوير، إلخ)، والقيادة. كما يجب أن تأخذ في اعتبارك أن متطلبات بدنية ضرورية للعمل، مثلاً: هل يجب أن يتمتع الأفراد بروئية وسمع جيدين؟ هل يجب أن يكونوا قادرين على السير لمسافات طويلة أو على الوقوف على أقدامهم طوال اليوم؟

ويمكنك أيضاً أن تقرر ما إذا كانت خدمات المهنيين المدربين ستكون نافعة لأعمالك أم لا، فمثلاً إذا كنت تخطط لمراقبة تشريع أو حقوق الإنسان فقد تسعى لضم أناس ذوي تدريب قانوني، وإذا كنت تراقب موضوعات خاصة بتمويل حملة انتخابية فسوف تحتاج إلى محاسبين في فريقك، وإذا كنت تجمع معلومات على قاعدة بيانات صادرة عن الحاسب الآلي لتجري جدولة متوازنة للأصوات فسوف يكون أخصائيو الحاسبات الآلية والإحصاء عظيمي النفع لك.

كيف ستضم الأفراد؟ ما الذي ستقوله لهم عن عملية المراقبة والأنشطة المخطط لها كي تقنعهم بأن ينضموا لأعمالك؟

لا يمكنك أن تضم متطوعين بمجرد أن تطلب منهم أن يكونوا في مراكز التصويت يوم الانتخابات ليراقبوا الأحداث، بل إن إعداد المراقبين ليؤدوا مسؤولياتهم يوم الانتخابات يتطلب تحضيراً وتدريباً ينفذان بعناية، ويبدأن من مرحلة الضم.

يجب أن تخطط لتدعو من ترى أنهم يمكن أن يتطوعوا لاجتماع الضم. وبالنسبة للمجموعات السابقة الوجود يمكنك أن تطلب من قادتها أن يسمحوا لك بأن تعقد اجتماعات دورية منتظمة أو تطلب مساعدتهم في ترتيب اجتماع خاص. وعندما تقوم بالضم من عموم الجمهور يجب أن تقوم بعمل دعاية عن اجتماعاتك عن طريق وسائل الإعلام ولصق وتوزيع الإعلانات وكذلك شفويا.

لذا يجب أن تضع رسالة قصيرة ذات مغزى لتجذب الناس. وعندما تقوم بعملية الضم لا بد لرسالتك أن:

(١) توضح أهداف عملية المراقبة.
(٢) تصف الخطة العامة التي سوف تحقق بها الأهداف.

(٣) تحدد الأنشطة التي تحتاج إلى متطوعين وكيف أن هذه الأنشطة تحقق الأهداف الفرعية لخطة العملية.

(٤) تحدد واجبات ومسؤوليات المنضمين.

(٥) تطلب من المستمعين أن ينضموا لعملك (انظر إيضاح رقم ١٢).

تذكر أهمية أن تطلب من كل متطوع أن يساعد في ضم متطوعين أكثر. فكل منهم له عائلة وأصدقاء وزملاء في الدراسة أو العمل.

قائمة

القائمة هي بيان ذو نقاط أو كتالوج بالإمكانات المتاحة مثل الممتلكات والأفراد والأموال. ويمكن أن تتضمن وصفا لسمات معينة (مثل سن الأفراد أو جنسهم أو مهاراتهم)، والكميات المتاحة من الإمكانيات، ومعلومات عن أين يمكن العثور عليهم أو الاتصال بهم.



تعريف ٥

يوضح العدد الضخم من متسلقي الجبال الذين أداروا الأندية المحلية في منظمة بافي البلغارية كيف أن منظمة سابقة الوجود استخدمت في ضم المتطوعين. وقد كان



إيضاح ١١

ميروسلاف سيفليفسكي، وهو المدير التنفيذي لبافي، السكرتير التنفيذي لاتحاد متسلقي الجبال البلغاريين في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٠. وطلب سيفليفسكي من العديد من زملائه السابقين أن ينظموا أندية بافي في أقاليمهم. وساعدته اتصالاته السابقة في عمل شبكة على مستوى البلد كله وأحضر إلى بافي أفرادا ذوي مهارات تنظيمية قديرة ويقدرون عمل الفريق.

أو منظمات حقوق الإنسان، والنوادي الاجتماعية (انظر إيضاح رقم ١١).

ويمكن أيضاً أن تضم متطوعين من عموم الجمهور. ولكن الضم من هذا المصدر يستنزف وقتنا كثيرا للغاية، إذ أن شرحك لمشروع ما لشخص لا يعرفك أو غير معتاد على المشروع يتطلب جهدا كبيرا. ومع ذلك فإن الجمهور العام هو في الغالب المصدر الوحيد الذي تجد منه أعدادا كبيرة من المتطوعين إذا كنت تخطط لعملية واسعة.

وبالإضافة إلى ذلك كن صريحا فيما يتعلق بتوقعاتك من الأفراد وأهمية كل متطوع للعملية كلها، وعرفهم أن عملية المراقبة هي عمل جماعي يتطلب إخلاصا والتزاما جادين. وتأكد من أن تخبر المتطوعين عن قواعدك الخاصة بالحضور والتدريب والثياب والسلوك الحيادي والالتزام بقوانين الانتخابات، إلخ، وشرح سبب وضع كل قاعدة من هذه القواعد كي تشجع على السلوك الذي ينعكس انعكاسا حسنا على عمل المراقبة.

أخيراً: لا تختم تقديمك أو تنه الاجتماع قبل أن تكون قد سجلت أسماء هؤلاء الذين يريدون أن يشتركوا في أعمالك ومعلومات عن كيفية الاتصال بهم. كما يجب أن تنتهز هذه الفرصة لتخبر المنضمين الجدد عن مهمتهم التالية، التالية، فمثلاً يمكن أن تذكرهم أن «تعالوا إلى أول اجتماعاتنا التدريبية في نفس المكان ونفس التوقيت بعد ثلاثة أسابيع من الآن».

فمثلا في الفلبين، قامت نامفريل بزيادة مجموع أفرادها حتى بلغ ٥٠٠,٠٠٠ متطوع وذلك بأن اقترحت أن كل عضو جديد يجب أن يضم على الأقل خمسة متطوعين.

وكي ينجح أي اجتماع للضم يجب أن تدخل العديد من المناهج في تقديمك لعملك: أولاً: حاول أن توضح أهداف عمل المراقبة بطريقة تجعل كل واحد من مستمعيك يفهم ويعي لماذا وكيف ترتبط هذه الأهداف بحياته أو حياتها، أي اجعل الشرح شخصيا.

ثانياً: اشرح لمن تتوقع أن يتطوعوا أن مراقبة الانتخابات هي طريقة يمكن بها لكل إنسان أن يشترك - فرديا - اشتراكا مباشرا في السياسة والحكم الديمقراطي.

ثالثاً: ما دمت تطلب من الناس أن يساهموا بالوقت والجهد من أجل مكافأة مالية ضئيلة أو بدون مكافأة على الإطلاق، ضع في اعتبارك أن تقوم بالتقديم بطريقة جذابة وممتعة. فمثلا تقوم منظمات المراقبة غالباً بتقديم التسليمة مثل الموسيقى والرقص والطعام أو الوعد بخبرة اجتماعية ممتعة كإغراء إضافي للمتطوعين.

رابعاً: تأكد من أن توقعات من ينتظر تطوعهم تتفق مع حقيقة وواقع ما سيطلب منهم أن يعملوه وما سوف تستطيع أن تقدمه لهم. والفهم الواضح بينك وبين المتطوعين يتطلب منك أن تتحدث بصراحة مع هؤلاء الذين سيصبحون مراقبين عن الشروط التي ينتظر منهم أن يشاركوا على أساسها.

وأخبرهم بما يمكنهم أن يتوقعوه منك من تعليمات وإشراف وتكليفات، كما يجب أن تخبرهم أيضاً عن احتمالات دفع أو عدم دفع الأجور وتكلفة الطعام والنقل والمصاريف الأخرى.

استخدم «الاتحاد المساند للديمقراطية PDA» وسائل الإعلام العامة استخداماً مؤثراً في ضم متطوعين قبل الانتخابات الشاملة للمجالس المحلية في رومانيا سنة ١٩٩٢.

إيضاح ١٢



وقد حصل الاتحاد على موافقة من محطة التلفزيون لكي تذيع إعلاناً قصيراً يدعم التعليم المدني. وكان موضوع هذا الإعلان هو «رومانيا تحتاجك أنت!» وأكد على أهمية الانتخابات القادمة وضرورة مشاركة المواطنين في مراقبة العملية. وأظهر متطوعي الاتحاد وهم يقومون بعملهم ويطلبون من كل المواطنين المهتمين أن يشاركوهم في عملهم. كما ضم الاتحاد أيضاً متطوعين عن طريق شراء إعلان في الجرائد والصحف وتعليق الملصقات وتوزيع النشرات.

(انظر على سبيل المثال نموذج طلب البيانات الذي استخدمته نامفريل في ملحق ٢). وبصفة عامة يجب للبيانات الموجودة في البطاقات أن توضع في ملفات المكاتب الرئيسية، وإذا أمكن فيفضل أن تحفظ في قاعدة بيانات كومبيوترية. واتخذ احتياطات معقولة للتأكد من أن هذه البيانات لا يستخدمها هؤلاء الذين يريدون أن يهددوا المتطوعين أو يعيقوا المراقبة.

ما هي الإجراءات التي سوف تتخذها لكي تضمن أن المنضمين سوف يحترمون ويدعمون سمعة منظمك بأنها تجري عملا جيدا حياديا؟

تذكر أن المصدقية هي خاصية أساسية لأي عملية مراقبة ناجحة. وأحد عناصر المصدقية هو الجودة، وأفضل وسيلة لضمان جودة عملية ما هي ضم وتدريب أفراد قادرين^(٢٢). وإظهار صدقك المحاييد بفعالية ونشاط هو عنصر آخر هام في تكوين أي عملية موثوق فيها. وأثناء عملية الضم يجب أن تضع الإجراءات التي سوف تحمي وتصون سمعة المنظمة بالحيادية وتدعم فهم المتطوعين للسلوك المتوقع منهم. ويمكن لأي مجموعة للمراقبة أن تحمي سمعتها بأن لا تختار متطوعين إلا من بين هؤلاء الذين يساندون أهداف المجموعة، وسوف يستجيبون لإشراف قادة المجموعة، وسوف يقومون بعمل معقول ليوافوا بواجبات عضويتهم ومسؤوليتهم.

ويمكن لمنظمات المراقبة أن تستخدم سبلا مختلفة لتحديد إخلاص والتزام المتطوعين الذين سينضمون إليها بهذه الخطوط الإرشادية، بما في ذلك طلب رسوم اشتراك. وكفي تحمي نفسك

ويجب أن يطلب من كل المتطوعين أن يملأوا بطاقة بيانات تتضمن التالي:

- (١) الاسم والعنوان ورقم الهاتف.
- (٢) مكان العمل.
- (٣) مهارات خاصة.
- (٤) الوقت/ الأيام المتاحة للعمل.
- (٥) أسماء وأرقام هواتف أفراد آخرين قد يهتمون بالعملية.

في جويانا طلبت المجموعة المدنية الملقبة «مكتب المساعدة الانتخابية (EAB)» من مراقبيها أن يوقعوا على ما يلي:

إيضاح ١٣

تعهد المراقب

انتخابات السلطات المحلية ١٩٩٤م

- أنا الموقع أدناه أتعهد هنا:
- (١) أنني أوافق على أن أعمل باسم مكتب المساعدة الانتخابية كمراقب مركز اقتراع في انتخابات السلطات المحلية في ٨ آب/أغسطس سنة ١٩٩٤.
 - (٢) أنني لست ناشطا ولا مرشحا لأي مجموعة أو حزب يخوض هذه الانتخابات.
 - (٣) أنني حضرت جلسة تدريب وأنني أعني تماما واجبات المراقب.
 - (٤) أنني سوف أنفذ واجباتي بحيادية وموضوعية وبأقصى استطاعتي في التزام مني بتوجيهات المراقبة التي يقدمها مكتب المساعدة الانتخابية.
 - (٥) أن التقارير الشفاهية والكتابية التي سأقدمها سوف تمثل وصفا دقيقا للوقائع والأحداث التي شهدتها بنفسني.

التوقيع

الاسم بحروف كبيرة

(٢٢) انظر القسم (ر) «التدريب».

للأفراد أن يلتقوا ببعضهم البعض ويدعم الحماس والوفاء والشعور بالإخلاص المشترك للمهمة.

وإن برامج تدريب أولئك الذين سيقومون بالمراقبة تنوع في المجال والتركيز والفترة. وها هي الأسئلة الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تنظيم برنامج تدريب:

(١) من هو الشخص المتاح ليراقب جلسات التدريب؟ (مثلا: قادة المنظمة أو مجموعة مدربة من الموظفين الصغار أو خبراء وظيفيون أو خبراء دوليون أو مسؤولون محليون، إلخ).

(٢) من هم الذين سيحضرون جلسات التدريب؟

(مثلا: الذين سيقومون بالتدريب في المستقبل، أو مراقبو ما قبل الانتخابات أو المراقبون في يوم الانتخابات، أو مراقبو مراكز الاقتراع من الحزب السياسي، أو موظفون حكوميون، أو الصحفيون، إلخ).

(٣) ما هي المواد التدريبية والوثائق التي يجب إعدادها؟ (مثلا: وصف المنظمة - بما في ذلك أهدافها الفرعية، ومواعيد هامة، وأسماء وعناوين وأرقام هواتف، وكتيبات إرشادات - وقوائم المراجعة أو أية استمارات أخرى، وقواعد السلوك (قواعد إجرائية)، وقوانين الانتخابات، ووسائل تعليمية أخرى مثل: عينة من المواد الانتخابية والجداول البيانية المتغيرة وشرائح لجهاز العرض وشرائط مسموعة أو مرئية، إلخ).

(٤) أي ترتيبات لوجيستية وأية تكلفة تلزم لتنفيذ برنامج التدريب؟ (مثلا: قاعات الاجتماع والنقل وبدل المصاريف اليومية والطعام والإقامة، إلخ).

أو - على الأقل - كي تضمن مستوى معين من الالتزام لدى متطوعيك، يمكن أن تطلب منهم أن يوقعوا بطاقة تعهد يعد بها المشارك أن يقوم بنشاط المراقبة كله بطريقة حيادية أثناء فترة الانتخابات (انظر إيضاح رقم ١٣).

وبعد أن أخذت خطوات للتأثير على نمط الأفراد الذين قبلوا في عمل المراقبة يجب أيضا أن تضع إجراءات للسيطرة على المتطوعين الذين يظنون في العملية. وكثيرا ما يحدث أن ينضم أناس في البداية لمنظمتك ثم فيما بعد يتصرفوا بطريقة ترغبك على إعفائهم من مهامهم. ولكي تستعد لهذا الاحتمال يجب أن تكتب المعايير والإجراءات التي سوف يتم بها فصل الأفراد، ويجب أن تعلن وتشرح سياستك بوضوح لكل الأفراد المنضمين حديثا أثناء توجيههم الأول أو أثناء جلساتهم التدريبية.

التدريب



يمكنك أن تضمن جودة وحيادية عمليتك بتدريب الأفراد على المهارات والمعلومات العامة المرتبطة بمراقبة الانتخابات.

معظم طاقم الأفراد، وخاصة المراقبون الفعليون، لا يفهمون ولا يعون دورهم في عمل المراقبة إلا بعد أن يكملوا برنامجا تدريبيا. لذلك يجب إعطاء اهتمام دقيق لوضع وتصميم برنامج التدريب الذي يشكل جزءا أساسيا من عملية مراقبة الانتخابات الشاملة. وبالإضافة إلى تقديم التعليمات والإرشادات لمن سيقومون بالمراقبة فإن برنامج التدريب يثبت للجماهير أن المجموعة منظمة تنظيما جيدا وأن لديها منهجا معينا تتبعه في القيام بمهمتها. كما أنه يتيح

المريئة ويجروا أنشطة تقليد (لما يدرّبون عليه)، كما يتيح أيضا للمتدربين فرصة ليطرحوا أسئلة مباشرة على المدرب. ومن ناحية أخرى قد تضطر إلى الاقتصار على استخدام التدريب غير المباشر، فاستخدام وسائل الإعلام العامة مثل الصحف أو الراديو هو أحد أمثلة التدريب غير المباشر. لكن بينما يتيح لك هذا المنهج أن تصل إلى عدد كبير من الناس في فترة زمنية قصيرة إلا أنه يحد بشدة من استخدام الوسائل التعليمية ومن فرصة طرح الأسئلة.

وتتخذ منظمات المراقبة عادة مزيجا من الأنظمة الثلاثة التالية:

- ١) تدريب المدربين (النظام الهرمي)
- ٢) ورش العمل المتنقلة
- ٣) أيام التدريب الوطنية

النظام الهرمي: يسمى هكذا لأنك إذا رسمت صورة لتصف بها تدفق المعلومات من المدرب الأصلي إلى المتدربين الموجودين في أقصى مركز محلي (المراقبين المحليين) بدت الصورة وكأنها هرم. والمفهوم القائم خلف هذا المنهج هو أنك إذا ركزت على تقديم المعلومات والإرشادات وأساليب لإجراء التدريب لمجموعة صغيرة من الأفراد فسوف يتعلمون المواد تعليما جيدا يكفي لأن يمكنهم من القيام بتدريب آخرين هذا التدريب نفسه. وفي الواقع فإن أية مجموعة تنال تدريبا جيدا تكون لها القوة والقدرة على أن تكرر هذا التدريب. فمثلا، إذا دربت ١٠ أفراد تدريبا كافيا، سيصبحون عندئذ مدربين. وإذا دربت كل عضو منهم مجموعة من ١٠ أفراد آخرين سيكونون قد اتصلوا بمئة فرد وهوؤلاء يمكنهم أن يكرروا العملية حتى يصلوا إلى ألف وهكذا.

٥) ما هي المعلومات والإرشادات والمهارات التي تنوي أن تعلمها أثناء فترة التدريب؟
٦) ما هو المستوى الثقافي للأفراد الذين يحضرون التدريب وما مدى معرفتهم بأهداف المنظمة وبالإجراءات القانونية والإدارية للانتخابات، وما هي التوترات والضغوط المتضمنة في العمل مع منظمة حيادية؟
٧) ما هو النموذج (أو النماذج) الذي يجب استخدامه لتوصيل أنماط مختلفة من المعلومات؟ (مثلا: محاضرات، وورش عمل، وجلسات للأسئلة والأجوبة، وأنشطة التقليد، وتمثيل الأدوار).

٨) ما الأنظمة التي سوف تستخدمها لتوصيل معلومات التدريب إلى الأفراد المناسبين؟

نظام التدريب: عندما تضع تصورا عن

منهجك في التدريب سوف تواجه التحدي المتمثل في توصيل المعلومات والإرشادات والمهارات الضرورية لطاقتهم أفرادك^(٢٣). وإذا كنت تحاول أن تراقب الأحداث التي تقع على المستوى المحلي (مثل قيد الناخبين، والتصويت والفرز، وأعمال التهديد، إلخ) فمن المحتمل أن تحتاج أيضا إلى ضم وتدريب مراقبين على المستوى المحلي. والوصف المقدم هنا ينطبق أساسا على التدريب الذي يقصد منه الوصول إلى المستوى المحلي.

ويوجد في اختيارك لمنهجك عوامل هامة تتضمن مقدار الوقت المتاح لك ونوعية ما يتوفر للعمل من الموارد المالية والاتصالات والمواصلات. فمن ناحية قد يكون لديك الوقت والموارد الكافية لتتخذ منهجا جماهيريا يتلقى فيه الأفراد تدريبا في أقصى مستوى محلي. وهذا المنهج له ميزة السماح للمدربين بأن يوزعوا المواد ويستخدموا وسائل الإيضاح

(٢٣) انظر أيضا القسم (أ، ب) «خطة عامة» والقسم (ذ) «الضم» والقسم (ش) «اللوجيستيات».

بإمكانهم أن يسافروا عبر البلاد لفترة طويلة. ويمكن في تنوع آخر استخدام الفرق المتنقلة كبديل لنظام تدريب المدربين. وفي هذا النظام تكلف فرق خاصة بأن تقوم بجولة انطلاقاً من المكان المركزي لتجري برامج تدريبية على طول طريق فيه محطات وقوف محددة مخططة، ثم تعود في النهاية إلى المكاتب الرئيسية المركزية. ويمكن أن يمثل هؤلاء المدربون المصدر الوحيد للمعلومات والإرشادات والمهارات التي تنقل إلى المتدربين حتى في أقصى المستويات المحلية. وهذا النموذج، والذي يعتمد على الاستخدام المستمر للمدربين المتمرسين، يساعد على ضمان تحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة والانتظام في التدريب. وبالإضافة إلى ذلك فكثيراً ما يكون حضور مدربين من المكاتب الرئيسية المركزية سبباً في بعث الحماس على المستوى المحلي كما أنه يشجع على الانضمام للعمل.

وهناك اختيار ثالث يتضمن رعاية أيام تدريب قومية تعقد خلالها جلسات تدريبية في وقت واحد في سائر أنحاء البلاد. وبينما يسمح هذا النظام للمنظمة أن تصنع حدثاً وطنياً ذا درجة عالية من الجاذبية، فإنه يتطلب في بداية الأمر فترة مكثفة من النشاط لا بد أن يتم فيها تدريب العديد من المدربين ولا بد فيها من تصميم كمية هائلة من المواد وإنتاجها وتوزيعها.

المدربون: من الأهمية أن تحدد وتدريب المدربين الذين - بدورهم - سوف يدرّبون كل الأفراد في عمليتك للمراقبة. والأفراد الذين لهم خبرة بالتحدث إلى مجموعات كبيرة وتوصيل الإرشادات يمثلون في الغالب

ويحتاج نظام الاتصال الشخصي هذا إلى مواصلات. فلنشر معلومات التدريب عبر البلاد لا بد من: أن تأتي بالمتدربين المحليين إلى المدربين أو أن تذهب بالمدربين إلى المتدربين المحليين. وعند استخدام هذه الطريقة يجمع الأفراد من الأقاليم أو المدن البعيدة في مكان مركزي مثل العاصمة أو أي مدن هامة أخرى) وهكذا يمكن لهم بدورهم أن يرجعوا إلى مدنهم حيث سوف يكررون التدريب مع آخرين. والمدربون الذين انتهوا حديثاً من تدريبهم يكررون عندئذ العملية للأفراد الذين يتم إحضارهم من القرى والمدن البعيدة. ويعود أهالي القرى والمدن بدورهم إلى مواطنهم ليستمروا في اتباع نفسه النسق.

ويتيح لك هذا المنهج غير المركزي أن تكون سريعاً مؤسسة واسعة مستخدماً الحد الأدنى من الموارد اللوجيستية والتنظيمية. وما دام إشرافك المباشر غائباً إلى حد كبير في التدريب الذي يتم خارج العاصمة يجب أن تدرك أنه سوف يكون لك سيطرة أقل على هؤلاء الذين يتم ضمهم وعلى جودة واستمرارية تدريبهم.

أما النظام الثاني الذي يتم فيه توزيع مجموعة من المدربين ليزوروا المتدربين المحليين وهؤلاء بدورهم يكررون التدريب لأسرتهم وأصدقائهم في المنطقة المحلية نفسها، فهو اختلاف بسيط عن النظام الموصوف أعلاه، وهذا النظام يوظف نموذجاً فرقا متنقلة يتكون كل منها من مدربين أو ثلاثة.

ويساعد هذا النظام على الاحتفاظ بجودة واستمرارية التدريب من مستوى إلى المستوى التالي. ويمكن أيضاً توفير التكاليف بخفض عدد الأفراد الذين يحتاجون النقل إلى أماكن قاعات التدريب. ومن الصعوبات المحتملة العثور على مدربين ذوي كفاءات كافية

مثلا أن تدعوهم ليشرحوا ويفسروا قوانين الانتخابات والإجراءات المتعلقة بها، وليشتركوا في جلسات الأسئلة والأجوبة، أو فقط لمجرد أن يشاهدوا المناقشة. ومن ناحية أخرى توجد بعض الحالات تكون فيها مشاركة أناس من خارج منظمتك سببا لمنع أو تعطيل التدريب. وفي هذه الحالات أفضل شيء هو أن تقصر المشاركة على الأعضاء أو المؤيدين فقط.

جدول الأعمال: يجب أن تعد جدول أعمال لبرنامج التدريب يتيح الفرصة لتناول النقاط التالية:

(١) تعريف المتدربين والمشاركين بعضهم على بعض.

المرشحين النموذجيين. وقد اعتمد العديد من منظمات المراقبة على مدرسي المدارس، والأساتذة، وقادة الكنائس، وقادة المنظمات المدنية ليلعبوا دور المدربين.

الجمهور: يجب أن تفكر في دعوة مجموعات أخرى إلى جلساتك التدريبية بجانب المنضمين إليك ومن ينتظر انضمامهم إليك. وبالتحديد عندما تدعو (أو على الأقل تخطر) موظفي الحكومة وممثلي الحزب السياسي والصحفيين أو المراقبين الدوليين أن يحضروا بعضا من برامجك التدريبية، فإنك تدعم سمعتك وتبرهن على الطبيعة المحايدة لعملك وتقوي العلاقات مع هذه المؤسسات الهامة. وفي حالات عديدة تضيف مشاركة هذه المنظمات إلى كفاءة البرنامج، فيمكنك

في توجو قامت مجموعة المراقبة المحلية جيرديس (GERDDES) بأنشطة تقليد لعملية التصويت للمتدربين ولمن ينتظر أن يتطوعوا للعمل. وكان هدف هذا التقليد هو أن يعطي للمشاهدين فكرة أوضح عن أية مشاكل يجب توقع حدوثها عند المراقبة يوم الانتخابات. وقبل هذا التمرين أعد المدربون كل المواد والمعدات الضرورية:

- كانت قائمة القيد لوحا من ورق خط به مساحات تحدد اسم وعنوان وتوقيع الناخب.
- صنعت بطاقات الاقتراع من قطع مقصوصة من الورق الأبيض، وقد كتب على البطاقات رموز لثلاثة مرشحين وهي: ديك ونجمة وزهرة.

إيضاح ١٤



- تم صنع صندوق اقتراع باستخدام صندوق من الورق المقوى مع فتحة صغيرة في قمته.
 - تم إحضار حجارة لكي يوضع الحبر على أصابع هؤلاء الذين أدلوا بأصواتهم.
 - وضعت ستارة من نافذة قريبة على كرسي لتصنع بذلك حجيرة الاقتراع.
- وبدأ المدربون باختيار خمسة أفراد من الحاضرين ليؤدوا دور موظفي الانتخابات. وجلس هؤلاء على منضدة في مقدمة الحجرة، وكانت مسؤوليتهم الأولى أن يقوموا بتسجيل الناخبين. ثم اختار المدربون ٢٠ متطوعا من المشاهدين ليقيدوا أنفسهم كناخبين. وعندما اكتمل القيد اختير المراقبون من الحاضرين، واحد لكل حزب سياسي، واثان ليمثلا مجموعة مراقبة محايدة، واثان ليمثلا مراقبين دوليين، وأخيرا تم تكليف متطوع بأن يمثل الجيش. ثم بدأت عملية التصويت بحسب قانون انتخابات توجو. وأشرف موظفو الانتخابات على كل مرحلة من مراحل العملية: فتح مركز الاقتراع، والتصويت، وإغلاق مركز الاقتراع، وحل الخلافات، وفرز الأصوات وحصرها، وإعلان النتائج. وكان المراقبون يراقبونهم عن كثب خلال هذه العملية كلها. ولكي يجعل المدربون هذا التمرين أكثر تحديا وصعوبة اتفقوا مع بعض الناخبين وبعض موظفي الانتخابات على أن يثيروا فوضى وتسيبا، وتضمن هذا محاولات للتصويت مرتين والتصويت بدون قيد والتلاعب بصندوق الاقتراع وعمل دعاية داخل لجنة الانتخاب، إلخ.
- وقد تم تعليم المراقبين كيفية التعامل مع المشاكل وتسجيل أي شكاوى، وقد كان هناك تشجيع للمشاهدين لكي ي طرحوا أسئلة طوال هذه التمثيلية.

كتيب التدريب



إذا ما كان بالإمكان فيجب أن تصدر كتيب تدريب لتدعم وتقوي المعلومات التي تقدم أثناء برنامج التدريب، لأن إصدار كتيب للتدريب يساعد كلا من المنظمة والمتطوعين. فكتابة وإصدار الوثيقة يشجعان المنظمة ويدفعانها إلى تحسين أكثر لأهدافها الفرعية ولوضع خطة يتم بها تحقيق هذه الأهداف. ويستفيد المتطوعون من المصدر المكتوب الذي يمكن الرجوع إليه وإعادة قراءته بعد انتهاء جلسة التدريب.

ويجب على أي كتيب مكتوب بوضوح وإيجاز أن يحدد دور وواجبات ومسؤوليات مراقبي الانتخابات. والكتيب الجيد هو الذي يسهل استخدامه والذي يسمح لقراءه أن يجدوا بسرعة معلومات عن نقطة معينة. وتساعد الصور والرسومات والتصويرات القصصية على سهولة فهم النص.

وتتنوع المحتويات المحددة لكتيب التدريب بحسب البيئة الخاصة بكل انتخابات وبمحور أنشطة مراقبتك. ويصدر معظم المراقبين المحليين كتيبات تتضمن بعض أو كل المعلومات الأساسية التالية:

(١) مقدمة تصف باختصار تكوين المنظمة وأهدافها الأساسية.

(٢) رؤية تاريخية موجزة توضح دلالة وأهمية الانتخابات القادمة.

(٣) مراجعة قصيرة لتطور أعمال مراقبة الانتخابات الحيادية والتي يجب أن تؤكد للمراقبين أن المهمة الموضوعية أمامهم ليست مستحيلة وقد أنجزتها منظمات أخرى (ويمكن أخذ أمثلة من وصف المجموعات الموجودة في الفصل الثاني من هذا الكتاب).

(٢) التعريف بالمنظمة وهدف برنامج التدريب (مثل وصف مجموعة المراقبة وميثاقها وأهدافها وأنشطتها حتى اللحظة الحاضرة، وشرح الأهداف الفرعية وجدول أعمال جلسة التدريب).

(٣) توزيع كتيب تدريب ومواد أخرى.

(٤) مراجعة إجراءات الانتخابات.

(٥) مناقشة تقنيات المراقبة.

(٦) تدريبات التقليد وتمثيل الأدوار.

(٧) صنع مواقف وتحديات معينة يمكن أن يواجهها المراقبون في تأدية عملهم.

(٨) جدول زمني لتنفيذ خطة العمل.

(٩) أسئلة وأجوبة.

ويمكن مناقشة بعض من هذه النقاط في خمس أو عشر دقائق، بينما هناك نقاط أخرى، مثل مراجعة إجراءات الانتخاب، قد تتطلب ساعة أو ساعتين. وتذكر أن تقدم فترات راحة في الجلسات، إذ أثبتت التجربة أن المتدربين يجدون صعوبة في الاحتفاظ بتركيزهم لأكثر من ٥٠ دقيقة في المرة الواحدة، بغض النظر عن مدى جاذبية الموضوع.

وقد أثبتت التمثيليات أنها واحدة من أحب طرق توصيل المعلومات عن العمليات الانتخابية ومراقبتها، وواحدة من أكثر الطرق فاعلية أيضاً. ويجب أن يسمح جدول التدريب بوقت كاف لتمارين التقليد والتمثيل وبفترة لتبادل الأسئلة والأجوبة (انظر إيضاح رقم ١٤).

الناخب، وأنشطة الحزب السياسي، وتمويل الحملة الانتخابية، وحيادية موظفي الانتخابات، إلخ).

(٣) مراقبة مدى استعداد مديري الانتخابات.

(٤) مراقبة التصويت والفرز.

(٥) عمل جدول متوازٍ للأصوات.

(٦) مراقبة عملية الشكاوى الانتخابية.

ويجب أن تحسب الوقت الذي تحتاجه لإصدار كتيبات التدريب بدءاً من التصور ومروراً بالكتابة والطبع وانتهاءً بالتوزيع. وهناك ميل عام للتقليل من أهمية طول الوقت اللازم لتكميل هذه العملية، الأمر الذي من شأنه أن يعطل التدريب ويعوق خطة المراقبة بجملتها. وفي جميع الأحوال يجب أن توفر في ميزانيتك التمويل اللازم لطباعة وتوزيع الكتيبات لكل المراقبين كي يستطيعوا أن يحتفظوا بها لتكون مرجعاً لهم في المستقبل خلال مهمتهم الرقابية.

(٤) موجز لقاعدة التنظيمات الانتخابية يتضمن وصفاً لمسؤوليات موظفي الانتخابات المختلفين وإجراءات الانتخابات وآليات كتابة وتقديم الشكاوى (تنشر اللجنة المركزية للانتخابات غالباً عينات من هذه المواد. ويمكن أن تنسخ وتدخلها ضمن موادك أنت).

(٥) لائحة السلوك للمراقبين تصف الخطوط الإرشادية للسلوك المقبول.

(٦) وصف للأنشطة التي يقوم بها المراقبون قبل وأثناء يوم الانتخابات والتفاصيل المتضمنة في عمل مراقب الانتخابات بما فيها:

(أ) متى يصل إلى اللجنة المحددة له.

(ب) مع من يتحدث عند وصوله.

(ج) ماذا يفعل إذا حدثت مشاكل.

(د) أين يقدم التقارير المكتوبة أو الشفاهية.

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن الكتيب قوائم مراجعة مصممة خصيصاً أو أي استمارات أخرى يسجل فيها المراقبون ملاحظاتهم مع شرح الاستخدام الصحيح لهذه الاستمارات (انظر ملحق رقم ٣).

وإذا كانت عملية مراقبتك تزداد صعوبة، أو إذا كانت الفرق تكلف بأعمال خاصة، فيمكن أن تعد كتيبات متخصصة تتفق مع هذه الأعمال الخاصة. ومن ضمن ما يمكن أن يتناوله الكتيب المتخصص النقاط الآتية:

(١) مراقبة فترة ما قبل الحملة الانتخابية (مثلاً: الإصلاحات الانتخابية، وقيد الناخبين، وتسجيل الحزب، والترشيح، وتحديد الدوائر الانتخابية، إلخ).

(٢) مراقبة فترة الحملة الانتخابية (مثلاً: التغطية الإعلامية، وأعمال التهيب، وتعليم

الإعلام



يجب أن تضع ضمن خطتك العامة عنصر تقديم المعلومات عن عملك الرقابي إلى الجمهور وإلى الصحافة وكذلك إلى أعضاء منظمك. ومن شأن أي إستراتيجية للمعلومات العامة مخططة تخطيطاً جيداً ومنفذة بطريقة صحيحة أن تحدد ما إذا كنت ستضم وتدرّب متطوعين كافيين لينجزوا عمليتك وإذا كانت عمليتك مسموعة ومفهومة ومؤثرة. ولذلك لا بد أن تتعلم أن تستخدم بكفاءة الرسائل والمعلومات والإعلانات والأخبار الجديدة

٣) الإجابة على التساؤلات أو الاتهامات الموجهة إلى منظمته.

٤) التقرير عن أنشطته ونتائجك وتقييماتك و/أو توصياتك.

ويجب لكل المعلومات التي توزع خارج عمليتك أن تعكس دوماً وبدقة أهدافك وأنشطتك. ولذا فمن الأهمية بمكان أن كل الاتصالات الأساسية، من كتيبات تدريب إلى التصريحات الصحفية، يجب أن يضع لها مكتب الإعلام تصوراً ويراجعها مع مساعدة الأعضاء الآخرين في عمليتك والذين لهم علاقة بذلك.

ويجب أن يلتزم سائر أعضاء منظمته بالحذر في الحديث إلى مراسلي وسائل الإعلام. وتمنع معظم المنظمات الجميع ما عدا موظفي الإعلام أن يتحدثوا مع وسائل الإعلام - إلا إذا صرح لهم أن يقوموا بذلك - وذلك لكي تتفادى إصدار رسائل متضاربة أو تقييمات سابقة لأوانها.

لهذا السبب يجب أن تفكر في وضع وتوزيع خطوط إرشادية خاصة بوسائل الإعلام لسائر أعضاء منظمته كي يعرفوا كيف تريدهم أن يتعاملوا مع وسائل الإعلام وكيف يحولون الاستفسارات إلى مكتب الإعلام.

وما إن توضع الإستراتيجية والرسالة حتى يكون مكتب الإعلام ملزماً بصورة مستمرة بنقل المعلومات داخل وخارج منظمته. ويبدأ ذلك الواجب عندما تعلن المنظمة أولاً عن وجودها ونيتها لمراقبة الانتخابات، وتستمر حتى يتم التقرير عن كل نتائج المنظمة والإجابة على الأسئلة.

والمقابلات والاجتماعات وقنوات الاتصال الأخرى.

وعملية إدارة الإعلام هي من أصعب الواجبات في عملية المراقبة. وهكذا يجب أن تكلف واحداً أو أكثر من موظفي الإعلام أو من موظفي الصحافة لكي يسدوا احتياجات إعلامك. وعسى أن يكون الأفراد الذين لهم خبرات صحفية أو تحريرية ولهم القدرة على صياغة الرسائل خير مرشحين لهذا العمل، كما تكون الخبرة في استخدام أو صنع عمل فني أو في تصميم نصوص أو في الطباعة أيضاً مفيدة. ومن الأمور التي لها أهمية خاصة أن يكون موظفو الإعلام قادرين على التحدث بكفاءة أمام كاميرا تلفزيونية أو ميكروفون راديو أو حشد كبير من المستمعين.

ويقع على مكتب الإعلام العديد من المسؤوليات، وأولها العمل مع لجنة المدراء والمدير التنفيذي لتحديد احتياجات وأولويات الاتصالات لمنظمتك. وعندئذ، وبالتنسيق مع وضع الخطة العامة، يجب على مكتب الإعلام أن يضع استراتيجية لسد هذه الاحتياجات. وتتضمن عناصر أي استراتيجية جيدة تحديد نمط الاتصال (مثلاً: تعليمي، مقنع) والجمهور الذي تتم مخاطبته وما هي أفضل وسيلة اتصال تخدم أهدافك.

ومكتب الإعلام مسؤول أيضاً عن وضع الرسالة المحددة التي تحتاجها مجموعتك لتقوم بالاتصال، ويمكن أن يكون دور الرسالة:

١) ضم أو تدريب متطوعين

٢) تقديم النصح للجمهور وللموظفي الانتخابات عن منهجيتك وأنشطتك المقترحة.

الإعلام العامة إلى عدد محدود من الناس. وبينما من الممكن أن يكون الاتصال الشخصي أقوى طريقة لتوصيل رسالة ما إلا أن عيبه يتمثل في أنه أقل فعالية وكفاءة من المطبوعات أو وسائل الإعلام الإيجابية.

المطبوعات

يستخدم العديد من مجموعات المراقبة المطبوعات مثل الملصقات ونشرات المعلومات والكتيبات الإرشادية والتقارير المكتوبة لتوصيل رسالة ما (انظر تعريف رقم ٦).

ويمكن أن تقوم منظمك بتصميم وكتابة وتسليم المطبوعات وحدها باستقلالية. وباستثناء عملية الطباعة الفعلية أو عملية إعادة الإصدار، فإن المطبوعات تقدم للمجموعة المراقبة ميزة عدم طلب مساعدة من أي وسيط، ولا إمكانية تدخله (مثل جريدة من الجرائد أو الراديو أو التلفزيون).

ويجب على موظف المعلومات العامة كخطوة أولى أن يجهز المواد التي تشرح المعلومات الأساسية عن منظمك. وكثيرا ما تأخذ هذه المواد شكل وثيقة (ولها مسميات متنوعة، مثل نشرة مطوية) مكونة من صفحة إلى عشر صفحات يمكن توزيعها بالبريد أو باليد^(٢٤). ويمكن أن يكون للنشرة العديد من الاستخدامات، فيمكن أن توزعها مع التصريحات الصحفية أو توزعها باليد في الاجتماعات أو تضمناها وسط مطبوعات أخرى. ويجب أن تصف هذه النشرة أصول وأهداف ومنهجية المنظمة، كما يجب أن تتضمن معلومات أساسية عن قادة المنظمة والأعضاء والمكان ورقم الهاتف، إلخ. والعديد من المنظمات تعيد معالجة بعض أو كل هذه المعلومات بإرفاقها مع نص مواد مكتوبة أخرى أو إدخالها فيه، بما في ذلك

قنوات الاتصال: يمكنك أن تنقل

رسالتك من خلال ثلاثة أنماط من القنوات:

- ١) الاتصال الشخصي
- ٢) المطبوعات
- ٣) وسائل الإعلام العامة

الاتصال الشخصي

في كل مرة تخاطب فيها مستمعا مخاطبة شخصية تستخدم قناة اتصال تسمى «اتصالا شخصيا»، وتعتبر اللقاءات الشخصية والمكالمات الهاتفية والاجتماعات العامة والمؤتمرات واللقاءات أنماط عديدة من الاتصالات الشخصية.

ويقوم الاتصال الشخصي بنقل أسلوب وشعور منظمك ورسالتك. وبالنظر إلى الطبيعة الفورية التفاعلية لهذه الوسيلة يمكنك أن تؤكد أيضا على النقاط الهامة وتعديل وتكيف تقديمك حسب ردود أفعال المستمع. وأهم شيء هو أن قناة الاتصال هذه تقدم فرصة للمستمع لي طرح فيها أسئلة.

والاتصال الشخصي نافع على وجه الخصوص في البلاد التي فيها مستوى منخفض من التعليم والتي تصل فيها وسائل

مطبوعات



تعريف ٦

يمكن أن يستخدم مصطلح «مطبوعات» للدلالة على إصدار لمادة مطبوعة تقدم للتوزيع. وفي هذا القسم من الكتاب تشير المطبوعات إلى المواد التي يعدها وينشرها «مصدر» الرسالة (وهو في هذه الحالة مجموعة المراقبة)، مستخدما وسيلة واقعة تحت تصرف المصدر، كتميز لها عن تلك الاتصالات التي يعدها ويوزعها «الآخرون» عن مجموعة المراقبة أو تلك التي تستخدم وسيلة خارج سيطرة المجموعة (مثل الصحف أو الراديو، كما سنناقش).

تقرر متى ولمن سوف توزع هذه التقارير. وكذا يجب أن تحدد ما هو حجم المعلومات التي ستعلنها وفي أي نقاط. وأحد الخيارات، وإن كان مغالاة، هو أن لا تعلن عن أي معلومات على الإطلاق، بينما هناك منهج آخر يتضمن الإعلان عن المعلومات العامة عن أهدافك ومنهجيتك وأفرادك وأنشطتك الانتخابية وخططك المستقبلية، مع الامتناع عن ذكر أي تعليق عن نتائجك أو تقييماتك. وهناك اختيار ثالث يتضمن كل هذه العناصر ويضع تأكيداً كبيراً على نتائجك وتقييماتك وتوصياتك.

وسائل الإعلام العامة

تشير وسائل الإعلام العامة إلى الصحافة المطبوعة (الجرائد والصحف) وإلى الوسائل الإلكترونية (راديو وتلفزيون)^(٢٦). وأكثر ملامح وسائل الإعلام العامة جاذبية هي قدرتها على الوصول سريعاً إلى قاعدة عريضة من الناس، ويتضح هذا الملمح بجلء بصفة خاصة عند استخدام الراديو ويتضح بدرجة أقل عند استخدام التلفزيون. وهذان لا يتأثران بالمشاكل الشائعة مثل الأمية والمسافات البعيدة والطرق السيئة. ومن ناحية أخرى فإن لوسائل الإعلام العامة عيوبها، فمع بعض الاستثناءات (والتي سنناقشها في السطور التالية) يكون استخدام وسائل الإعلام العامة مكلفاً للغاية، وفي بعض البلاد أيضاً يكون الوصول إلى الإذاعة والتلفزيونات والراديو محدداً للغاية. بل ولأن كاتب التقارير والمحررين والناشرين/والمنتجين يقفون بينك وبين توزيع معلوماتك، لذا يمكنهم أن يتحكموا في تحديد وقت ومضمون رسالتك، ويمكن أن يحاولوا أن يتحدوا مصداقتك. ولأجل تحقيق هدف هذا الكتاب يجب أن

الاقتراحات وكتيبات التدريب والتصريحات الصحفية والتقارير.

ويجب أن يعطى اهتمام خاص لعمل إصدار التقارير المكتوبة. وقد كتبت مجموعات المراقبة حول العالم أنماطاً متنوعة من التقارير بما فيها: تحليلات لقانون الانتخابات، واقتراحات بإصلاح النظام الانتخابي، وتقييمات سابقة للانتخابات، ودراسة لحيادية وسائل الإعلام، وتقارير ما بعد الانتخابات (أولية ومؤقتة) وكذلك تقارير شاملة عن العملية الانتخابية بجمليتها.

والتقارير عن المعلومات التي تجمعها هي السجل العام الذي يمكن أن يتم منه تقييم مصداقتك والذي يمكن به تقييم شرعية الانتخابات. وتتضمن هذه التقارير إجابات لأسئلة عن أهدافك ومنهجيتك وتنفيذك وحياديتك ونتائجك واستنتاجاتك وتوصياتك. وسوف تحدد المعلومات التي تعلنها والطريقة التي تعلنها بها - إلى حد كبير - تأثير فعالية منظمتك، وأيضاً التقارير التي تكتبها وتوزعها هي مصدر قيم للمعلومات لأجيال المستقبل من مراقبي الانتخابات في بلدك. وأخيراً تقدم التقارير دليلاً ملموساً^(٢٥) على أنشطتك ويمكن أن تسهم في نجاحك في الحصول على تمويل وعلى ضم متطوعين في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من المنظمات الحديثة النشأة غير معتادة على - أو تخاف من - احتمال نشر المعلومات عن نفسها أو عن نتائجها. ولذلك يمكن أن يكون من الحكمة أن تتناول أسئلة معينة أثناء اجتماعاتك التخطيطية، فمثلاً يجب أن تحدد ما هو منهجك في كتابة التقارير وأي عضو من منظمتك مسؤول عن وضع المسودات والتحرير والنشر.

وإذا قررت أن تصدر تقارير فلا بد أيضاً أن

(٢٥) انظر القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات» القسم (ح) «تمويل العملية» والقسم (ذ) «الضم» والملحق رقم ٤.

(٢٦) انظر أيضاً قسم «وسائل الإعلام» لمزيد من المناقشة عن مراقبة وسائل الإعلام العامة.

لإجراء تعليم انتخابي عن نقاط مثل القيد والاقتراع والحقوق والواجبات الأساسية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ومعلومات عن كل المرشحين.

ويمكنك أيضاً أن تختار أن تقدم رسالة عامة أو مقالا قصيرا للنشر في الصحف. وهذه الاتصالات، التي تسمى أحيانا «رسائل إلى المحرر أو تعليقا أو مقالات آراء» لا تكلف شيئا ويمكن أن تصل إلى قاعدة عريضة من الناس. وعلى أية حال ليس لديك أية ضمانات أنها سوف تنشر. لذلك يجب أن لا تعتمد على هذه الوسيلة وحدها فقط.

وبالطبع إذا جذبت - بقصد أو بدون قصد - انتباه وسائل الإعلام العامة بشيء يتميز «بقصة إخبارية» فإن المعلومات الخاصة بهذه القصة سوف تطبع أو تذاع. وبالرغم من أن هناك تكلفة مالية ضئيلة أو معدومة لهذا الاتصال إلا أنه من سوء الحظ ليس هناك بالمثل إلا فرصة محدودة لتضمن المساعدة أو توقيت الرسالة المرسلة.

وإذا ما كان بالإمكان التأثير على التغطية الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام العامة فيجب أن يبذل مكتب الإعلام كل جهد لتحقيق هذا (أي التأثير عليها). وتستلزم هذه المسؤولية انتباهها دائما، بما في ذلك الإجابة على أسئلة المقرررين، والرد على النقد، وإجراء مقابلات وتلخيصات لأنشطتك، وإخطار وسائل الإعلام مسبقا بالأحداث المستقبلية.

البيانات الصحفية: للحصول

على انتباه أكثر من قبل وسائل الإعلام يجب أن يعرف مكتب الإعلام كيف يصدر «تصريحا صحفيا»، والتصريح الصحفي هو إخطار مكتوب قصير جدا (عادة صفحة واحدة) يعلن عن حدث قد يجذب انتباه القراء أو المستمعين أو المشاهدين.

تنظر إلى استخدام وسائل الإعلام العامة من منظورين:

الأول منهما يناقش الاتصالات التي تصممها أنت وتنتجها وتصدرها بمبادرة منك أنت.

الثاني يرتبط بالتغطية الإخبارية، والتي يمكن أن توصف بأنها الاتصالات التي تنتجها وتصدرها وسائل الإعلام العامة - بحسب مبادرة وتأويل الصحفيين والمراسلين والمحررين - عن أنشطتك.

والميزة الأساسية للاتصال الذي تبدأه وتقوم به أنت هي أنه يكون لديك تحكم تام في رسالتك وتوقيتك. وعلى أية حال فننادرا ما يسمح أصحاب الصحف ومحطات الإذاعة باستخدام خدماتهم مجانا. ولذلك فمن العيوب البارزة للاتصال الذي تبدأه أنت التكلفة الباهظة.

والاتصالات التي يحكم عليها بأنها «في الصالح العام» أو «من أجل المصلحة العامة» تسمى أحيانا «إعلانات خدمات عامة» وأحيانا تقوم وسائل الإعلام العامة بنشر أو إذاعة هذه الاتصالات بالمجان اعترافا منها بقيمتها وأهميتها من أجل «الصالح العام» (أي: جمهور واع). وفي أحيان أخرى تقوم الحكومة أو أي مصادر أخرى بتحمل التكاليف. ولا بد لمثل هذه الاتصالات أن تفيد الجمهور بأكمله وليس فقط شريحة معينة من الجماعة لكي تحتفظ بسمة كونها حقا من أجل الصالح العام. وهكذا يجب أن تكون وسائل إعلانات الخدمات حيادية. وتناقش إعلانات الخدمات غالبا موضوعات متعلقة بالعملية وليس سياسات أو انتقادات للمرشحين الفرديين. وفي حالة الانتخابات يمكن أن تستخدم إعلانات الخدمات كأداة

هذا المراسل كل تصريحاتك الصحفية مستقبلا حتى بدون قراءتها. ونفس الأمر ينطبق على القراء (المتوقع أن يقرأوا تصريحاتك).

(٤) حاول أن تقصر تصريحك الصحفي على صفحة واحدة تلخص النقاط أو الموضوعات الأساسية وأهميتها.

(٥) جهز تصريحات صحفية تناسب وقتها. فلا تصدر تصريحاً بعد أسبوع من الحدث، إذ لن ينشره أو يذيعه الإعلام. وبالمثل فلا تصدر تصريحاً قبل الحدث بفترة كبيرة لئلا ينسى المتلقون الحدث قبل أن يحدث.

(٦) استخدم لغة واضحة ومعبرة في التصريح الإعلامي. وللاستشهادات قيمة هامة خاصة في الصحف والتلفزيون.

(٧) إذا كان متاحاً فقدم لوسائل الإعلام الصحفية صوراً فوتوغرافية جيدة للأحداث وشرح بالتفصيل مضمون الصورة (مثلاً: أسماء الأشخاص الظاهرين في الصورة والتاريخ والمكان وطبيعة الحدث)، فالعديد من الصحف تميل إلى استخدام التصريحات الصحفية إذا كانت مرفقة بصور.

(٨) قم بمتابعة تصريحاتك الصحفية واتصل بهؤلاء الذين أرسلت إليهم التصريحات الصحفية لكي تتأكد من أنهم قد استلموها. وقبل أي حدث استفسر ما إذا كان هناك شخص ما من المنظمة الإعلامية ينوي حضور الحدث. وبعد الحدث اتصل بالصحيفة التي حضرت لكي تجيب على أية أسئلة وتؤكد النقاط والموضوعات الأساسية.

والتصريحات الصحفية ومحادثات المتابعة التليفزيونية يمكن - إذا تم إعدادها بطريقة صحيحة وإذا تم توزيعها في أوقات مناسبة - أن تساعد على إقناع وسائل الإعلام بأن القصة والحدث يستحقان بالفعل أن تتم مناقشتهما في الصحف. ولذلك لا بد أن يقدم مكتب المعلومات العامة تفاصيل كافية عن أنشطتك (مثل لقاءات ضم المتطوعين، والاجتماعات التي يتم فيها الدفاع عن الإصلاحات، ومراقبة الانتخابات، إلخ) والنتائج والتحليل التالية. وقبل أن تصدر تصريحاً صحفياً يجب أن تفكر في عدد من العوامل التي سوف تحسن فرص التغطية^(٢٧):

(١) ضع قائمة صحفية. حدد المنظمات الإخبارية التي تتلقى التصريحات الصحفية والصياغة التي يفضلونها والمعلومات التي يطلبونها. وقم بتجميع العناوين وأرقام الهواتف والفاكسات وأسماء الأفراد المناسبين، بما فيهم المحررون والمراسلون المختصون الذين سيقومون في الغالب بتغطية خبرك.

(٢) حدد المواعيد النهائية لكل منفذ إعلامي سوف تعمل معه. ومن الهام جداً أن تدرك أن منظمات الأخبار هذه تعمل بحسب مواعيد نهائية، فمثلاً إذا كانت هناك جريدة تطبع للتوزيع يوم الأربعاء والموعد النهائي لتلقي المادة هي صباح الثلاثاء فإن أي قصة ترسل لهم يوم الثلاثاء بعد الظهر ستكون متأخرة جداً على النشر.

(٣) اذكر شيئاً في بياناتك الصحفية يستحق أن يكون خبراً. فإذا اعتاد أحد المراسلين على تلقي تصريحات صحفية منك لا تستحق اهتمام الأنباء فيمكن أن يرفض

الأساسية. ومعظم أبعاد اللوجيستيات يكون لها مضامين مالية هامة، ولذا فمن المستحسن أيضا أن تشجع التعاون القريب بين مكتب اللوجيستيات وبين مكتب الحسابات أو مكتب الميزانية. وبالمثل فطالما أن تنفيذ كل نشاط ينبع من الخطة العامة ويؤثر عليها فيجب أن تتأكد من أن مكتب اللوجيستيات يحضر مناقشات التخطيط ويقدم تقريرا عن أي نجاح أو فشل لوجيستي في العملية. ويجب أن تأخذ في الاعتبار ثلاثة مكونات أساسية للوجيستيات:

- (١) الاتصال.
- (٢) النقل.
- (٣) أسباب المعيشة (أي الوجبات والمبيت). وعندما تضع أو تستخدم موارد اتصالاتك ونقلك وأسبابك للمعيشة، يجب أن تحدد ما يلي:
- (١) ما هي الكمية المطلوبة من كل منها؟
- (٢) كم سيكلف ذلك؟
- (٣) ما هي الإجراءات التي يجب اتباعها في إعداد الموارد واستخدامها؟
- (٤) ما هي القيود على استخدامها؟
- (٥) ما هي الأطر الزمنية أو المواعيد النهائية اللازمة؟
- (٦) بمن سوف تتصل (مثلا: السائق، حارس الفندق، المورد، الخ) بخصوص استخدامها وكيف يمكن الاتصال بهم؟

الاتصال: لعل الاتصال هو أهم قدرة تحتاجها عمليتك الرقابية كي تنجح، ويتمثل في قدرتك أن تدعو منسقين ميدانيين إقليميين لاجتماع، أو أن تتلقى تقارير عاجلة عن مشاكل تتعلق بالانتخابات، أو أن تضع مسودة لتصريح صحفي تعلن فيه عن نتائجك. وفيما

(٩) كون علاقات وصلات طيبة مع المرسلين في المنظمات الإخبارية، فمثل هذا الاتصال عامل أساسي للنجاح.

(١٠) تأكد عند جميع التصريحات الصحفية أن تذكر اسم موظفك المختص للمعلومات العامة ورقم الهاتف والعنوان الذي يمكن الاتصال به عن طريقه.

اللوjistيات



يصف هذا الكتاب العديد من الأنشطة التي يمكن أن تحاول عملية مراقبتك القيام بها. وكما اقترح في الفصول السابقة فإن تكوين منظمة جيدة ووضع خطة مناسبة هما خطوتان أساسيتان. واللوjistيات تمس كل بعد من أبعاد تنفيذ المكونات المتنوعة لخطتك، كما هي موضحة في الخطوات التالية (انظر تعريف رقم ٧).

يجب أولا أن تفكر في تخصيص موظف للوجيستيات أو مكتب للوجيستيات في منطقتك ليكون مسؤولا عن التخطيط والإشراف الخاص بذلك. ويجب على الأفراد في مكتب اللوجيستيات أن يكون لهم - بصورة مثالية - خبرة في تنظيم أحداث كثيرة وخبرة عملية في أنظمة الاتصالات والنقل

اللوjistيات



مصطلح «اللوjistيات»

تعريف ٧

هو إشارة عامة إلى كل

الأنشطة المرتبطة بالتنفيذ المادي لعملية ما.

المخاطبة الجماهيرية، بالإضافة إلى إعادة إصدار المواد المطبوعة (التصوير) والقنوات المتنوعة الموصوفة في قسم «الإعلام». وأنظمة الاتصال المتخصصة مثل تلك التي تستخدم في الترجمة الشفهية والمكتوبة وفي الاتصالات المتنقلة (مثل راديو مرسل ومستقبل والهواتف المحمولة) يمكن أن تكون نافعة أيضا.

وأي نظام فعال يمكن أيضا أن يتضمن إجراءات يتصل الأفراد عبرها بعضهم بعض. فمثلا تضع بعض المنظمات نظاما يسمى «شجرة الهاتف» (إشارة إلى الساق التي تقود إلى الأفرع والتي تتصل بالأغصان الصغيرة لأي شجرة). وفي هذا الإجراء يبدأ شخص (في جذر الشجرة) بنقل رسالة إلى خمسة أعضاء في العملية. وكل من هؤلاء الخمسة يكلف بأن يكرروا العملية وهكذا. والوسيلة لنجاح شجرة الهاتف هي التأكد من أن كل شخص لديه وسيلة اتصال (مثل: هاتف أو وسيلة لنقل الفرد ليقوم باتصال شخصي) ويعرف أين يمكنه أن يتصل بالشخص التالي (مثلا: أرقام هواتفهم وعناوينهم). ويمكن لشجرة الهاتف أن تستخدم بطريقة عكسية لنقل معلومات إلى مكاتبك الرئيسية المركزية عندما يكون عدد كبير من المتطوعين في خضم العمل، كما هو الحال في يوم الانتخابات.

وتعتبر قيود التكنولوجيا والبنية الأساسية والميزانية اعتبارات هامة. فمثلا: تخصيص موارد لشراء أجهزة فاكس ليس خطة جيدة في بلد لا تعمل فيه الهواتف جيدا. كما أن الحاسبات الآلية تكون عديمة القيمة إذا لم يكن لديك برنامج التشغيل المناسب أو الأفراد المدربون للعمل عليها. والتعقيد والتكلفة

يخص معظم الاتصالات فإن مكتب الإعلام يجب أن يقرر أية معلومات يجب أن تعلن وتذاع وسائر التفاصيل عن كيفية وتوقيت إعلانها^(٢٨). وبالمثل فيمكن للمديرين في المكاتب الرئيسية وفي الهيئات أن يتحملوا مسؤولية معرفة متى يحتاجون للاتصال والكيفية التي يريدونه بها. لكن يجب عليهم وعلى كل شخص آخر في منطقتك أن يحصلوا أولا على نظام يتصلون به. فمن المهام الأساسية لمكتب اللوجيستيات أن يضع ويحافظ على البنية الأساسية والمعلومات الضرورية (مثل الأسماء وأرقام الهواتف، إلخ).

أولا: لا بد أن تحدد كل من تحتاج الاتصال بهم وكيف يمكن الوصول إليهم. وفي المراحل الأولى لعملية المراقبة يجب أن تجمع الأسماء والمعلومات الضرورية (مثل أرقام الهواتف والعناوين، إلخ) الخاصة بأعضاء لجنتك القيادية وبطاقم الأفراد وبالمتطوعين، بالإضافة إلى ممثلي الحكومة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمنظمات المدنية الأخرى. سجل هذه المعلومات بحيث تكون آمنة لكن سهلة الاسترجاع، ومتى كان متاحا فاستخدم قواعد بيانات كمبيوترية بسيطة لهذا الغرض.

ثانيا: ضع نظاما شاملا يمكن به للمشاركين في عمليتك أن يتصلوا. وتتضمن أي قائمة جزئية للوسائل التي يمكن أن تستخدمها في هذا النظام ما يلي: الهاتف، والفاكس، والبريد الإلكتروني (عن طريق الحاسب الآلي) والبريد العادي، وخدمات التوصيل، وحامل الرسائل سواء على الأقدام أو بالدراجة، وأنظمة

(٢٨) انظر القسم (س) «المعلومات العامة» والقسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات».

إلى، أو أن تضع قائمة بالأحداث كما ناقشناها في القسم «خطة عامة» لكي تحدد أي نوع من النقل سيكون مطلوباً لتنفيذ الخطة العامة ومدى تكراره وحجمه. وغالباً ما تعتمد الأنشطة مثل الضم والتدريب ومراقبة يوم الانتخابات اعتماداً شديداً على النقل.

ويمكن أن تكون أساليب النقل غالية وأن يصعب الحصول عليها، وخاصة في البلاد ذات النمو الاقتصادي الضعيف. ولذلك لا بد أن تضع قائمة بالمصادر المتاحة لك (٢٩). أولاً خطط لاستخدام أي وسائل نقل متاحة بالمجان (مثل المشي، وركوب الدراجات، والركوب مع شخص آخر في سيارته، واستعارة السيارات المتبرع بها مؤقتاً أو استخدام سيارات المتطوعين). ثم فكر كيف يمكن للنقل العام أن يسد احتياجك، فسيارات الأجرة والحافلات (الباصات) والقوارب ومترو الأنفاق والقطار اختيارات غالية نسبياً، وإذا ما نظرنا إلى التوقيت والوفرة فنجد أنها تفتقر إلى المرونة وإمكانية الاعتماد عليها. وأخيراً يجب أن تقرر ما الذي يجب أن تشتريه أو تستأجره. ويبدو هذا المنهج في بداية الأمر وكأنه يتطلب أموالاً ليست قليلة، إلا أنه يمكن أن تكون أكثر المناهج اقتصاداً إذا كنت تطلب استخداماً متكرراً ووفرة مستمرة.

حاول أيضاً أن توفق بين نوع المواصلات المطلوبة وبين متطلبات الواجب. فمثلاً يمكن أن تحتاج إلى سيارة ذات دفع رباعي لنقل المدربين إلى الأقاليم الريفية ولكن ليس توصيل رسائل بين أقسام مدينة واحدة.

العالية ليساً أفضل مؤشرين على نظام اتصال ناجح. فالوسائل التي توفر سرعة ودقة الاتصالات وإمكانية الاعتماد عليها سوف تخدم احتياجاتك بصورة أفضل، كما يمكنها أيضاً أن توفر أموالك.

النقل: بالإضافة إلى القدرة على الاتصال فإن أي عمل ناجح لمراقبة الانتخابات لا بد أن تكون لديه القدرة على نقل المواد والأفراد، فمثلاً هناك حاجة للنقل لتوصيل مواد الضم إلى المكاتب الرئيسية الإقليمية أو لأخذ المراقبين لمراكز الاقتراع، أو لنقل المدربين بالطيران إلى المناطق البعيدة في البلد. ويجب أن تبدأ بتحديد احتياجات النقل. وهكذا يمكن أن يكون من المفيد أن ترجع




في انتخابات سنة ١٩٩٤ في جنوب إفريقيا توقفت مجموعة المراقبة المحلية («نيون» NEON) تقريباً عن العمل أثناء الفترة الحرجة أثناء فرز الانتخابات. وذلك أن البعض من متطوعي نيون، والعديد منهم كان قد جازف بحياته في القيام بواجباتهم الرقابية، اعتقد أن قادة نيون قد وعدوا بأن يدفعوا أجوراً عينية و/أو تكاليف الطعام. وبعد الاقتراع (وبعد الكثير من عملية المراقبة)، عندما شرح القادة أن هذا التصور غير صحيح، كان العديد من المتطوعين محبطين وغاضبين لدرجة أنهم أضربوا عن العمل، وتضررت سمعة ومصداقية نيون بشدة عندما تحول الإضراب إلى أعمال عنف.

إيضاح ١٥

خطة الطوارئ

خطة الطوارئ هي خطة بالأنشطة التي يجب القيام بها إذا حدثت ظروف غير متوقعة.



تعريف ٨

عليك أيضا أن تقرر ما الذي يمكنك تقديمه وما هي السياسة العادلة (التي يجب عليك اتباعها). وقد أظهرت الخبرة من أرجاء العالم أنه إذا كان هناك أي لبس أو سوء فهم لسياساتك أو أي عدم استمرارية في تطبيقها، مهما كان بسيطاً، فيمكن أن يزعج المتطوعون للغاية. وهكذا يجب أن تفكر بجدية في وضع سياسة وتوصيلها إلى كل العاملين قبل بدء أنشطتهم وأن تستخدم هذه السياسة بعدل واستمرارية (انظر إيضاح رقم ١٥).

وفي النهاية تتضمن أية عملية لوجيستية على خطة طوارئ لأي أنظمة أو إجراءات لا تعمل كما كان متوقفاً (انظر التعريف رقم ٨).

ويجب أن تتوقع خطط الطوارئ أي عدد من المشاكل المحتملة التي يمكن أن تهدد الاستقرار اللوجيستي لعمل المراقبة، فقد لا تعمل الهواتف أو قد يتم تخريبها، ويمكن أن يقطع التيار الكهربائي، ويمكن للأمطار الغزيرة أو أي طقس قاس آخر أن يعرض طرق النقل للخطر. ولذلك يجب أن تدخل الوسائل البديلة لإنجاز الأهداف اللوجيستية في الخطة الأصلية.

وكما أسلفنا فإن الترتيبات اللوجيستية لا تتطلب بالضرورة تكنولوجيا معقدة أو أنظمة شاملة. وفي الغالب فإن أكثر الأنظمة بساطة يكون له الفعالية والكفاءة نفسها واحتمال تعطله أقل كما يسهل الارتجال في استخدامه. وهكذا فقد مثلت الخطط اللوجيستية التي تستخدم الدراجات أو الرسل الراجلين أو التبليغ الشفهي أو إعلانات الراديو أجزاء أساسية لأعمال مراقبة ناجحة.

المبيت: كما ذكرنا آنفاً فتنفيذ أي عمل لمراقبة الانتخابات يمكن أن يتطلب ساعات طويلة من العمل وسفراً لمسافات طويلة. وفي الحالات التي يسافر فيها الأفراد بعيداً عن منازلهم لا بد أن تكون مستعداً لتقديم مبيت ووجبات كافية لهم.

فمثلاً عندما يقوم المدربون بجولة عبر العواصم الإقليمية في البلد، قد يتعدون عن منازلهم لأسبوعين أو ثلاثة. والحل غير المكلف للمبيت هو أن تجد أعضاء أو مساندين لعمل المراقبة يمكنهم أن يقدموا حجرات إضافية في منازلهم. وعندما لا يكون المبيت المجاني متاحاً، تحتاج أن تحجز غرفاً في فندق.

ويستلزم عقد الاجتماعات أيضاً وجود أماكن وهكذا ستحتاج أن تحدد وتحجز استخدام المساحة التي ستعقد فيها مؤتمرات أو ورش عمل تدريبية أو اجتماعات لضم متطوعين أو اجتماعات إستراتيجية. وغالباً ما تستخدم مجموعات المراقبة قاعات الاستماع، وفصول المدارس، وقاعات المؤتمرات في الفنادق الكبرى وفي المباني الحكومية، والأماكن المفتوحة في ملاعب كرة القدم أو ميادين القرى لعقد الاجتماعات الموسعة.

وعندما يكون المراقبون مشغولين أثناء مواعيد الوجبات العادية، تقدم عمليات المراقبة أحياناً طعاماً أو بدلاً مالياً عن تكلفة الوجبات التي يشتريها المراقبون. وتتنوع التقاليد الخاصة بهذه الممارسة من بلد لآخر، إذ أن العديد من المنظمات لا يكون لديها المال الكافي لتدفع تكلفة الطعام. وسيكون

التنسيق



إن مجموعة المراقبة المحايدة نادرا ما تكون وحدها في مراقبة أي انتخابات انتقالية، ففي الغالب تقوم الأحزاب السياسية بإجراء نوع من المراقبة بالإضافة إلى وسائل الإعلام الإخبارية والمنظمات الدولية ومجموعات محلية أخرى. ويمكن أن تدعم عمليتك إذا قمت بالتنسيق مع هذه الأعمال الأخرى.

ويمكن للتنسيق أن يتخذ عدة مناهج. فيمكن للمجموعات التي تختار أوسع نمط للتنسيق أن تتفق على: المشاركة في الواجبات تصفها خطة عامة يصادق عليها الجميع معا، ووضع قاعدة عامة للسلوك وطلب الإذعان لها، واستمارات التقارير، والإجراءات الديمقراطية العملية لاتخاذ القرار، وتوحيد التدريب وخطط التوزيع، والمشاركة في جمع المعلومات، وفي بعض الحالات أيضا إصدار تقرير مشترك.

وبالمقارنة فعندما تتخذ المجموعات منهجا أقل تنسيقا، يمكن أن توافق على أن تتشارك بصورة غير رسمية في المعلومات من وقت لآخر أو أن تجري أنشطة مشتركة في بعض الأحيان. وفي ظل هذا المنهج تنفذ المجموعات عملياتها باستقلالية. ودرجات التنسيق المتنوعة يمكن أن تتضمن التنسيق في مشاريع معينة، مثل الجدولة المتوازية للأصوات أو المشاركة الرسمية في المعلومات في لقاءات دورية محددة المواعيد.

وتتنوع العلاقة بين مجموعة محلية مستقلة لمراقبة الانتخابات وبين المراقبين الدوليين من بلد لآخر ومن انتخابات لأخرى. ففي بعض

في انتخابات اليمن الوطنية سنة ١٩٩٣، وبعد أن اعتمدت السلطات الحكومية المجموعة المدنية (نسفي NCFE) لتراقب كل أبعاد عملية الانتخابات، وضعت نسفي خطة عمل

إيضاح ١٦



رقابي شامل، بما في ذلك جدولة متوازية للأصوات. وباقتراب يوم الانتخابات قامت الحكومة على غير توقع بإلغاء اعتماد المجموعة المدنية. وبينما ظلت نسفي تطالب بالرجوع عن هذا القرار حتى يوم الانتخابات، أعدت خطة طوارئ بديلة في حالة فشل طلبها. وصدرت التعليمات لمتطوعي نسفي أن يحاولوا مراقبة الأنشطة - كما كان مخططا له في البداية - وإذا لم يسمح لهم بالوصول إلى داخل مراكز الاقتراع (كما كان الأمر فعلا في النهاية) فيجب أن ينتظروا خارجا ويقابلوا الناخبين ومراقبي الأحزاب لمراكز الاقتراع وأن يجمعوا أقصى قدر ممكن من المعلومات في قوائم مراجعة أعدتها ووزعتها نسفي. وقد مكنت خطة نسفي البديلة هذه أكثر من ٤ آلاف متطوع من أن يحبطوا إمكانية التلاعب وأن يعطوا ثقة للناخبين وأن يجمعوا تقارير مفيدة عن العملية.

في زامبيا كانت الخطوة الأولى لعملية فرز الأصوات لانتخابات الرئاسة سنة ١٩٩١ هي نقل صناديق الاقتراع وهي مغلقة من مراكز الاقتراع الفردية إلى مراكز فرز مركزية. وكان

إيضاح ١٧



المراقبون المحليون قلقين من احتمال أن يتم التلاعب بصناديق الاقتراع، وخاصة أثناء عملية النقل، إذا ابتعدت عن نظر المراقبين. والذي زاد الأمر تعقيدا أن حدد موقع العديد من مراكز الفرز بعيدا عن مواقع مراكز الاقتراع، وكان عدد السيارات المتوفرة غير كاف لنقل الصناديق والمراقبين المرافقين معا. لكن المراقبين أصروا على أن يرافقوا موظفي مراكز الاقتراع وصناديق الاقتراع على أقدامهم حتى مراكز الفرز.

وفي بعض الحالات حمل المراقبون الصناديق إلى مراكز الفرز على رؤوسهم طوال طرق قطعها على الأقدام أو عبر الأنهار.

المحليون. وبالنسبة لمجموعة المراقبة يمكن أن تتسبب قضايا الأمن في إثارة معضلات صعبة فيما يخص السياسات، فعلى سبيل المثال الإعلان عن وجود المراقبين ومواجهة التسيبات هما نشاطان يساعدان على دعم الثقة في عملية الانتخابات. ولكن تحقيق وإنجاز هذه الأهداف يمكن أن يتطلب تعريض المتطوعين للخطر. ويجب أن يكون المراقبون واعين بأن بعض الأفراد والمؤسسات التي يمثلونها قد ينظر إلى أعمالهم على اعتبار أنها محرجة ومجرمة، ولكي يقوم الأفراد أو المجموعات بمنع المراقبين من الإعلان عن نتائجهم يمكن أن يحاولوا تهديدهم وتخويفهم أو تعجيزهم. وليس هناك حل بسيط لهذه المعضلة رغم أنه يمكنك أن تتخذ خطوات لتتفادى مشاكل الأمن، ولكن لا بد من تناول هذه المواقف بحذر وحيطة عندما تثار. أولاً: لا تدع أن الموضوع ليس له وجود. وإذا كان لديك سبب لتعتقد أن هناك مواقف خطيرة محتملة يمكن أن يواجهها مراقبوك فيجب أن تناقش هذا الموضوع. ولا بد أن تبدأ المناقشة في

البلاد تقوم المنظمات بضم وتدريب وتوزيع أفراد من أهل البلد يعملون تحت رعاية المجموعة الدولية. وفي بلدان أخرى يمكن أن تقدم المنظمات الدولية المساعدة المادية أو التقنية من أجل تكوين مجموعة مراقبة محلية تعمل بعدئذ ككيان مستقل تماماً. ويمكن أن تختار المجموعة المحلية - أو لا تختار - أن تنسق أنشطة المراقبة مع المساعدين الدوليين. وأخيراً يتخذ بعض المراقبين الدوليين موقفاً انغزالياً إزاء المجموعات المراقبة المحلية، وفي هذه الحالات يمكن أن يقتصر التنسيق بين المجموعات الدولية ونظيراتها المحلية على المشاركة في التقارير.

ويجب أن تدرك أنه في بعض الظروف يمكن للتنسيق أن يثير الشبهات حول استقلالية مجموعتك الرقابية وحول حياديتها. ويمكن أن يحدث هذا إذا كانت إحدى المنظمات التي تنسق معها حزبية للغاية، أو إذا لم تكن صادقة في إجراء عملية عالية الجودة، أو إذا كانت تميل لاستخدام إجراءات غير ديمقراطية في إدارة عمليتها^(٣٠). وفي هذه الحالات لا بد أن تتخذ خطوات لتفادي الأضرار بمصادقية مؤسستك، وقد يعني هذا سحب مشاركتك من التنسيق في العمل.

أمثلة للسياسات والإجراءات الأمنية

- يجب أن يبلغ كل المراقبين المدير التنفيذي (و/أو الشرطة) عن أية تهديدات أو عنف.
- يجب أن يتابع المدير التنفيذي كل تقارير التهديد والعنف مع الشرطة.
- يجب على المراقبين أن يناوؤا بأنفسهم فوراً عن البيئات ذات الأخطار المحتملة، وأن يتصلوا بمشرفهم طلباً لتعليمات جديدة.
- عندما تكون الشرطة وسلطات الحكومة هي مصدر المشكلة، يجب أن تراقب أنشطتهم وتعاملهم (أو عدم تعاملهم) مع الشكاوى وأن يتم إبلاغ وسائل الإعلام والمؤسسات الدولية.

الأمن



كثيراً ما تجرى الانتخابات الانتقالية في بيئات متقلبة، ويمكن أن يتسبب أي موقف سياسي مستقطب أو تاريخ يتميز بالعنف أو صراع مسلح في الإقليم في رفع درجة الاهتمام بأمن وسلامة هؤلاء الذين يشاركون في العملية الانتخابية، بما فيهم المراقبون

(٣٠) انظر القسم (ت) «مداخل إلى التنظيم» والقسم (ج) «المصادقية».

لجنة المدراء الذين يجب عليهم اتخاذ سياسات وإجراءات مناسبة لهذا الأمر (انظر الأمثلة). يجب عندئذ أن تنقل وتعزز السياسات والإجراءات لسائر أفراد عمليتك وأن تدخل مناقشة للمعلومات الخاصة بذلك في إطار كتيبك التدريبي وورش العمل التدريبية ومحادثاتك مع المراقبين الأفراد، إذ يحتاجون أن يعرفوا كيف يحددون أي مشكلة يحتمل وقوعها وكيف تريد منهم أن يتفاعلوا معها. ويمكن أيضا أن تقيم قنوات اتصال بين عمليتك وبين مكاتب قوات الأمن المحلية والإقليمية والوطنية. وعليك كحد أدنى أن تعطي المراقبين رقم هاتف للاتصال بك في حالة الطوارئ (انظر إيضاح ١٨).

وترتبط موضوعات الأمن أيضا بتقييم الحرية التي يقوم بها المرشحون بحملاتهم الانتخابية ويصوت بها الناخبون ويعمل بها موظفو الانتخابات. أما عن كيفية مراقبة تأثير الأمن والتهديد على هذه الأنشطة فسوف يناقش ذلك باستفاضة أكثر في الأقسام (ط - غ، ق، ك).

واجهت الجمعية الألبانية للثقافة الديمقراطية (SDC) مشاكل مع التهديد الانتخابي في انتخابات سنة ١٩٩٤ السابقة. وقد قام مراقبو هذه الجمعية بتوثيق الأحداث في مواجهة تهديدات فردية. وبعد يوم الانتخابات تلقى أعضاء الجمعية اتصالات عديدة تسعى لشني المجموعة عن إعلان نتائجها. وفكرت الجمعية الألبانية بدقة وبحرص في التبعات المحتملة لأعضائها واتخذت الاحتياطات لتحميهم (وأيا لتحمي مصادر المعلومات التي أرادت أن تظل غير معروفة. وعندئذ استنتج قادة المجموعة أن أهمية إعلان المعلومات بطريقة متزنة وحرفية هي أهم وأعظم من المخاطر، حيث أنها تثبت قدرة المجموعة في مواجهة التهديد والضغط الخارجية. وفي مناورة وقائية حشدت الجمعية الألبانية أيضا مساندة من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) وآخرين لتثبيت التضامن الدولي كدعم لسلامة وأمن أعضاء الجمعية الألبانية. ثم عقدت الجمعية (SDC) مؤتمرا صحفيا لتعلن بياناتها عن الانتخابات بلا خوف.



إيضاح ١٨

- ط) النظام الانتخابي.
 ظ) التعليم المدني والانتخابي.
 ع) تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين.
 غ) الحملة الانتخابية.
 ف) وسائل الإعلام.



٢) تقييم النظام الانتخابي بحسب ما يتم في الممارسة (في الواقع الحادث).
 ٣) المطالبة بالتحسينات، حسبما هو مناسب، عن طريق إصلاح التشريعات و/أو الإجراءات التعديلية للنظام. ويقدم هذا القسم إطار عمل لمناقشة هذه النقاط الثلاث. أما الاقتراحات الخاصة بكيفية تقييم النظام الانتخابي كما يطبق في الممارسة الفعلية فسوف يتم مناقشتها في الفصول (ظ-م).

يجب أن تبدأ تقييم أي نظام انتخابي بدراسة القوانين واللوائح الخاصة بذلك في بلدك. ويمكن أن توجد هذه القوانين المحلية في دستور بلادك، وفي المواد التشريعية (مثل قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية وقانون وسائل الإعلام والقانون الجنائي وقواعد الإجراءات، إلخ)، والأحكام القانونية.

النظام الانتخابي



إن النظام المستخدم لتحديد الفائز والخاسر في أي انتخابات (أي: نظم تحديد المقاعد بما فيها التمثيل النسبي و تمثيل الأغلبية والتمثيل المختلط، إلخ) هو واحد من أهم أبعاد أي انتخابات. وتؤثر طريقة تحديد المقاعد على العملية السياسية والحكومة التي ستتولى الحكم. وللبنية والقواعد (وتسمى أحيانا إطار العمل الانتخابي) التي يتم بها إنجاز نظام الانتخابات وتنفيذه ومراجعته أهمية خاصة مماثلة.

وفيما يخص النظام الانتخابي يجب أن يفكر المراقبون في بداية العملية في وضع خطة من أجل:

١) تقييم النظام الانتخابي كما وضع بشكل مجرد (أي كما هو مفترض نظريا أن يعمل حسب قوانين وتنظيمات مكتوبة).

قارن أيضا هذه المواد مع المعايير الدولية المقبولة. ويمكنك أن تجد مواد مختارة من الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان مسردة في الملحق رقم (١). ويمكن أيضا أن تجد المعايير الدولية في الأحكام أو الحلول الرسمية التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية أو المحاكم المحلية لبلاد مختلفة.

ويمكنك من تحليلك أن تستنتج أن الإصلاح القانوني أو التنظيمي مناسب من أجل دعم نزاهة وصراحة العملية الانتخابية. ويمكن أيضا أن تقرر أن تدعو لعقد مؤتمر مائدة مستديرة أو ندوة مع موظفي الحكومة و/أو ممثلي الأحزاب السياسية لمناقشة الإصلاحات الانتخابية المحتملة، وهذه سوف تناقش أكثر في القسم الفرعي التالي عن المناصرة.

مبادئ وموضوعات عامة: تذكر المادة

رقم (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي نقطة انطلاق شائعة لمناقشة المعايير الدولية لتقييم الانتخابات، أن:

(١) «لكل شخص الحق في المشاركة في حكم بلده (أو بلدها) بصورة مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية...»
(٣) «إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم. ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت».

وليس هناك أي قاعدة عالمية تحدد كيف تنطبق هذه المعايير الواسعة على التقييمات الفردية لانتخابات ما. ومع ذلك فإن أحد المناهج المستخدمة يحدد بصورة واسعة، نظريا، الحد الأدنى من الشروط التي تحقق مبادئ الانتخابات الحرة الشرعية الحقيقية.

وتشتمل هذه القوانين عادة على القواعد التي تحكم:

- (١) تحديد المقاعد.
- (٢) تحديد الموظفين المسؤولين عن الانتخابات.
- (٣) تحديد الدوائر الانتخابية.
- (٤) تسجيل الناخبين.
- (٥) تسجيل الأحزاب السياسية ومرشحيها.
- (٦) ممارسة الحملة الانتخابية، بما فيها استخدام وسائل الإعلام وتمويل الحملة واستخدام موارد الدولة.
- (٧) إجراءات التصويت والفرز.
- (٨) التعامل مع الشكاوى ومراجعتها واستئناف الأحكام.
- (٩) مراقبة الانتخابات.

كلف فريقا صغيرا في منطقتك بأن يقرأ هذه القواعد ويطلب - إذا كان ضروريا - شروحات وتفسير أكثر من المحامين أو موظفي الحكومة المسؤولين.

وبعدما تنتهي من تحليل البنية والقواعد فكر فيما إذا كان محتملا أن يؤدي النظام الانتخابي، كما هو مصمم نظريا، إلى عملية شرعية.

أولا: قم بتقييم ما إذا كان نظام الانتخابات معقولا من وجهة النظر اللوجيستية. فمثلا اجمع كل المواعيد النهائية في جدول الانتخابات وحدد ما إذا كان يمكن أن يتسجل الناخبون ويمكن طباعة المواد الانتخابية وتوزيعها ويمكن تدريب الموظفين واستكمال الحملة الانتخابية في الوقت المسموح به أم لا.

ثانيا: قارن بين شروط قانون الانتخابات وبين المعايير القانونية للتشريع المحلي. فمثلا إذا كان هناك مادة تمنع الاجتماعات السياسية فهل ينتهك هذا المنع أي مواد في دستور البلد؟

ويجب ألا تنتهك الأنظمة الانتخابية أيًا من هذه المبادئ الأساسية. ويتطلب مبدأ عدم التمييز بصفة خاصة أن يحمل كل صوت قيمة متساوية تقريبا. ويجب أن تكون القاعدة «صوت واحد لشخص واحد» مضمونة عن طريق مواد تضمن أن كل صوت له تقريبا القيمة نفسها. فمثلا فيما يخص عالمية الحق الدستوري الانتخابي يجب أن تقيم ما إذا كان قانون الانتخابات يقصر المشاركة الانتخابية على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية وغيرها أو القومية أو المكانة الاجتماعية أو امتلاك الممتلكات أو الميلاد أو المراتب الأخرى^(٣١).

ويجب أن يصمم إطار عمل النظام الانتخابي بحيث يوفر ضمانا بأن الانتخابات تنفذ وتدار بمصداقية وأن الجمهور لديه ثقة في النظام. ولتحقيق هذه الغاية لا بد أن يكون لأي نظام انتخابي آلية لتعيين موظفي انتخابات يديرون الانتخابات بحيادية واستقلالية. وعندما تكون الحيادية موضع شك يجب أن يقدم النظام آليات أخرى لتدعيم مصداقية العملية.

ويعتبر توزيع التمثيل المتوازن للمصالح السياسية المتنوعة على لجان الانتخابات وأجهزة المراجعة حلا شائع الاستخدام عندما تكون الحيادية موضع تساؤل. ومن الحلول التكميلية الأخرى وضع نظام «مراجعات وموازنات» تخضع به لجنة الانتخابات إلى مراجعة جماعات تشريعية وقضائية مستقلة و/أو جماعات مستقلة للمراقبة. والدرجة التي تكون بها العملية الانتخابية قابلة للمراجعة من قبل المراقبين تسمى مستوى الشفافية أو الصراحة. ويقدم أي نظام يتسم بمستوى عال من الشفافية حوافر قوية لموظفي الانتخابات

ويقدم كتاب «إرشادات للمراقبة الدولية للانتخابات»^(٣١) حصرا موجزا لهذا الحد الأدنى من الشروط:

(١) لا تفرض أي قيود غير معقولة على الأحزاب أو الناخبين.

(٢) يحترم المشاركون (الذين يمثلون الحكومة والجيش والأحزاب السياسية وآخرون) حقوق التعبير الحر، والتزام الحر، والتجمع الحر لفترة كافية تسمح بالتنظيم السياسي والحملة الانتخابية وبتوعية وإخبار المواطنين عن المرشحين وعن القضايا.

(٣) توفير الضمانات الكافية للاقتراع السري وعدم التهديد.

(٤) وجود تأمين وتأكيد على أمانة ونزاهة عمليتي الاقتراع والفرز.

ويمكن أن تتسع هذه القائمة لتشمل الكثير من المبادئ الأساسية لشرعية أي انتخابات، ومنها:

(٥) عدم التمييز في معاملة المتنافسين السياسيين، وأهلية الناخب، والحقوق السياسية الأخرى.

(٦) عملية قانونية صحيحة تتضمن الإجراءات التشريعية والتنظيمية والقضائية التي توفر الإخطار والاستماع والطعون، التي تحمي ضد الأحكام المتعسفة أو المتحيزة والتي تقدم علاجا فعالا لاختزال الحقوق المحمية.

(٧) أعمال النوايا الطيبة لتأمين نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية، بما في ذلك الضمانات بأن تكون هناك شفافية (أي: صراحة ووضوح) في العملية وأن يفهم الناخبون حقوقهم والخيارات المقدمة لهم وإجراءات الانتخابات.

(٣١)

L. Garber, Guidelines for International Election Observing (The International Human Rights Law Group, Washington, D.C.: 1990), at p. 18.
انظر أيضا: G. Goodwin-Gill, Free and Fair Elections: International Law and Practice (The Inter-Parliamentary Union, Geneva: 1994); and Professional Training Series #2: Human Rights and Elections, (The United Nations Center for Human Rights, Geneva: 1994).

(٣٢) انظر المادة رقم ٢، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة رقم ٢، المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في الملحق رقم ١، انظر أيضا القسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين».

الحكومة أو في التشريعات أو مع مديري الانتخابات. فمثلا، القوانين التي تعطي صلاحية للمراقبين المحليين أن يدخلوا كل مراكز الاقتراع والفرز ويمنح لهم بموجبها السماح بالدخول إلى أي مرحلة هامة أخرى من العملية الانتخابية هي قوانين هامة لأعمالك (انظر إيضاح رقم ١٩، وملحق رقم ١).

وقدرة مجموعتك الرقابية على التأثير على تصميم وعمل نظام انتخابي يمكن أن تتطلب ضم محامين، ومدافعين عن السياسة العامة، وخبراء في الانتخابات، وآخرين ممن يستطيعون أن يصلوا إلى صناع القرار في الحكومة. وكذلك فإن تعبئة الرأي العام عن الموضوع - عن طريق وسائل الإعلام والتجمعات وكتابة الرسائل والحملات الانتخابية - هي وسيلة أخرى تعد هامة لبدء التغيير.

ويجب أن تحاول ترتيب اهتماماتك حول قانون الانتخابات بحسب الأولوية، فيساعدك هذا الترتيب على تجنب استهلاك الموارد في موضوعات عديمة الأهمية كما أنه سوف يمكنك من أن تضع إستراتيجيات محددة. وقم أيضا بالتمييز في أنواع الخلل الموجودة بين تلك الأنواع التي تعد خطيرة لدرجة أن تحول دون إجراء انتخابات ذات مغزى وبين الموضوعات الأخرى حيث لن تؤثر أوجه القصور تأثيرا ماديا على النتيجة.



التعليم المدني والانتخابي

إن أحد مقاييس شرعية أي انتخابات هو درجة إعلام الناخبين إعلاما كافيا عن:

- (١) حقوق الناخب وواجباته.
- (٢) مواعيد وإجراءات الانتخابات.

ليديروا العملية بنزاهة ويدعموا الثقة بين الناخبين والمتنافسين، وهو الأمر الأكثر أهمية. ويجب أن تراجع مستوى الشفافية وكذلك قضايا الحيادية والاستقلالية والتمثيل المتوازن والمراجعات والموازنات عند تقييم نظام انتخابات ما.

كما أن ضمانات صحة الإجراءات القانونية تعد هي الأخرى أساسية للتأكد من أن العملية تدار بشرعية ونزاهة. ويجب أن يقدم النظام الانتخابي لكل بعد من أبعاد العملية الانتخابية إجراءات - في قاعدة الانتخابات أو في القوانين الأخرى أو في القواعد - توفر عناصر العملية القانونية. ومن ضمنها:

(١) الإعلان عن المواعيد النهائية لإجراءات تسجيل المرشحين والناخبين، وإجراءات الاقتراع، وتغييرات القانون، أو أي أمور هامة أخرى.

(٢) جلسة استماع، أي فرصة لأن تُسمع، كي تقدم الآراء والحجج أو الحقائق الهامة قبل التنظيم الإداري أو قبل اتخاذ تنظيمات انتخابية.

(٣) فرصة للمراجعة المستقلة للقواعد أو القرارات الهامة، بما فيها تحديد المعايير والإجراءات التي تحكم الطعون وتضمن سرعة البت فيها.

(٤) حل فعال لإبطال أي اختزال للحقوق السياسية أو الانتخابية أو حقوق المشاركة.

المناصرة: إن إسهام مجموعتك المراقبة للانتخابات في العملية الانتخابية سوف يكون محدودا إذا كان في إطار العمل القانوني لبلدك خلل شديد لدرجة أنه يحول دون إمكانية إجراء انتخابات تنافسية ذات مغزى وشفافة. وهكذا إذا أظهر فحصك للنظام الانتخابي عيوباً هامة فيجب أن تناصر التغييرات داخل

يمكن أن تستخدمها لهذه التقييمات. وقد نجد أن التأثير التراكمي لبرامج التعليم الانتخابي الموجودة غير كاف. وكثيرا ما يحدث هذا القصور بسبب افتقار الحكومات واللجان المختصة بالانتخابات إلى الموارد وإلى الالتزام بتنفيذ برامج التعليم الانتخابي الحيادية أو لأن اتصالاتهم الموجودة حول التعليم الانتخابي غير فعالة أو خاطئة. وهناك تفسير آخر شائع هو أن الحكومات تفشل في إفساح وقت كاف في جدول الانتخابات لوضع وتنفيذ برامج التعليم الانتخابي.

قبل الانتخابات الوطنية في رومانيا في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٢ قام متطوعون من مجموعات محايدة عديدة بحملة مؤثرة تصحبها تعبيرات عن الاهتمام من قبل المجتمع الدولي. وساعدت

هذه الحملة في إقناع الهيئة التشريعية بإصدار مواد قانونية تمكن المراقبين المحليين من دخول مراكز الاقتراع. وعلى العكس من ذلك، كما أسلفنا، تم منع المراقبين المحايدين في اليمن من دخول معظم مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. وبدلا من ذلك لم يستطيعوا إلا أن يقيموا الانتخابات على أساس المقابلات التي أجروها خارج مراكز الاقتراع.



إيضاح ١٩

وفي هذه الظروف يمكن لمجموعة المراقبة المحلية أن تنفذ برنامجها الخاص للتعليم الانتخابي. وإذا فكرت في تنفيذ برنامج تعليم انتخابي آخر أكثر شمولية فيجب أن تبحث كذلك في كيفية ربطه بالأهداف التي تسعى لتحقيقها من المراقبة، وبالتحديد إلى أي مدى سوف يأخذ برنامج التعليم الانتخابي الموارد (المالية والبشرية وأيضا الوقت) بعيدا عن أعمالك الرقابية؟ وأية أنشطة تعد أكثر أهمية

٣) مجال الاختيارات (مثلا: السياسات أو الأحزاب أو المرشحين، إلخ) مغزى اختياراتهم هذه.

٤) ويتلقى الناخبون معلومات عن حقوقهم الديمقراطية وعن الانتخابات من خلال التعليم المدني بصفة عامة والتعليم الانتخابي بصفة خاصة.

وتقوم لجنة الانتخابات الوطنية وبعض الوزارات الحكومية ووسائل الإعلام التابعة للحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية بمسؤولية تقديم التعليم الانتخابي.

والتأثير التراكمي لمجمل التعليم الانتخابي في أية انتخابات يجب أن يقيم عن طريق تحديد الدرجة التي تكون بها المعلومات المتعلقة بالموضوع متاحة بصورة كافية لكل الناخبين الذي لهم حق الانتخاب بشكل يمكنهم أن يفهموه وبطريقة تسمح بوقت كاف للجمهور ليستخدم المعلومات. ويجب كذلك أن تحاول تقييم ما إذا كانت هذه المعلومات تناقش بشكل كاف حقائق وإجراءات وحقوقا وموضوعات أساسية أم لا.

وليس هناك وسائل سريعة وبسيطة تقوم بها بعمل مثل هذه التقييمات، ولكي تفعل ذلك تحتاج أن تحدد مستوى فهم الناخب للانتخابات. كما يجب أن تحدد ما إذا كان القصور في الفهم ذا طبيعة منتشرة أو عميقة لدرجة أن الانتخابات يمكن أن لا تعكس الإرادة الحقيقية للناس. ويمكن أن يتضح غياب فهم الناخبين عن طريق مستوى منخفض للغاية من المشاركة الانتخابية أو عن طريق عدد كبير من الأصوات الخاطئة (تسمى أيضا أصواتا باطلة). ويعتبر استطلاع الرأي العام والذي يجمع معلومات من شريحة عريضة من جمهور الناخبين كتمثيل عن مجموعهم وسيلة



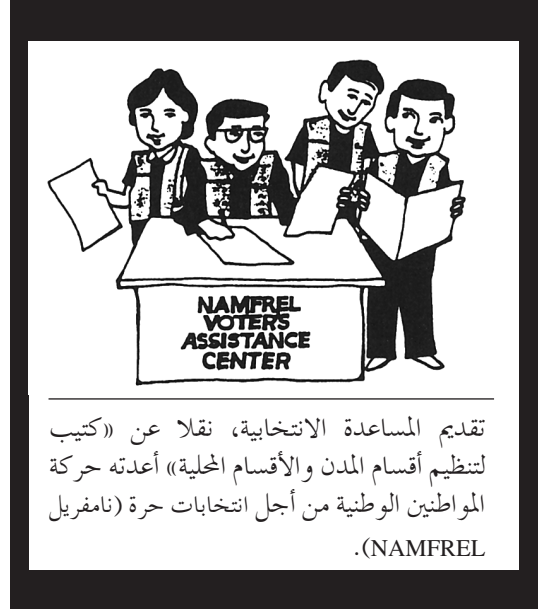
تسجيل الناخب: تتطلب أنظمة الانتخابات معايير وآلية لتحديد الناخبين الذين لهم حق الانتخابات ولمنع الأشخاص الذين ليس لهم حق الانتخاب من الاقتراع. وتستخدم هذه الآلية أيضا لضمان مبدأ «صوت واحد لشخص واحد» عن طريق منع الناس من التصويت أكثر من مرة أو منعهم من التصويت في المكان الخاطئ.

والحق العالمي «للاشتراك في» الحكومة يتأثر مباشرة بأهلية الناخب في الانتخاب وتسجيله. وبالتحديد، إذا كان إثبات حق الناخب في الانتخاب هو غالبا متطلب أساسي للاقتراع فيجب أن تقيم العملية التي يتم بها إثبات حق الناخب في الانتخاب وتهتم اهتماما خاصا بما إذا كانت قطاعات كبيرة من الجمهور تمنع من الاقتراع عن طريق:

(١) معايير غير معقولة تحد من حق الانتخاب، مثل استخدام التمييز المبني على أساس الجنس أو اللون أو النوع أو الدين أو الجنسية أو الأصل العرقي أو الحالة الاجتماعية أو الميول السياسية السابقة أو التعليم أو الملكية أو القدرة على الدفع. أما القيود المعقولة فتتضمن السن والمواطنة والإقامة والصحة العقلية.

(٢) تعليم انتخابي غير كاف عن كيف يمكن لمن يريدون الانتخاب أن يشتتوا أهليتهم.

(٣) الفشل في احترام الضمانات الأخرى لعملية قانونية إجرائية صحيحة، خاصة عندما لا



لمساندة النظام الديمقراطي في بلدك؟ وما الأنشطة التي تناسبك بشكل أفضل؟ وهل هناك منظمات أخرى تخطط لتنفيذ برامج للتعليم المدني، وكيف ستتكامل برامجك أو تتضارب الواحد مع الآخر؟ هل سيمثل تدخلك كمقدم للتعليم الانتخابي تضاربا في المصالح يقلل من قدرتك على تقييم عملية الانتخابات بموضوعية.

وإلى حد ما فإن كل تدريبك وإعلانك لمعلوماتك يمكن، بل ويجب، أن يعتبر تعليما انتخابيا قيما، إذ أن المعرفة التي يكتسبها الناخبون عن الاقتراع والمراقبة كنتيجة لدورات (ورش) عملك المنتشرة في كل البلد ورسائلك الإخبارية وإعلاناتك للخدمة العامة والتغطية الإعلامية تساعد الناخبين أن يفهموا بصورة أفضل حقوقهم والعملية الانتخابية. وهكذا يجب ألا تقلل من شأن مساهمتك في التعليم المدني لمواطنيك من خلال تنظيمك لعملية مراقبة.

أولاً: لا بد أن تبحث عن النظام الذي يستخدمه بلدك لتحديد الأهلية الانتخابية. ومن ضمن الأنظمة المتنوعة:

(١) عدم التسجيل: يثبت الناخبون هويتهم وأهليتهم الانتخابية في مركز الاقتراع يوم الانتخاب بتقديم أشكال مقبولة من أوراق الهوية إلى الموظفين (مثل: البطاقة الشخصية الوطنية، أو رخصة القيادة، أو جواز السفر، أو بطاقة الإقامة، أو شهادة الخدمة العسكرية، إلخ).

(٢) تسجيل إحصائي أو سجل وطني آخر: يفحص موظفو الحكومة السجلات والبيانات

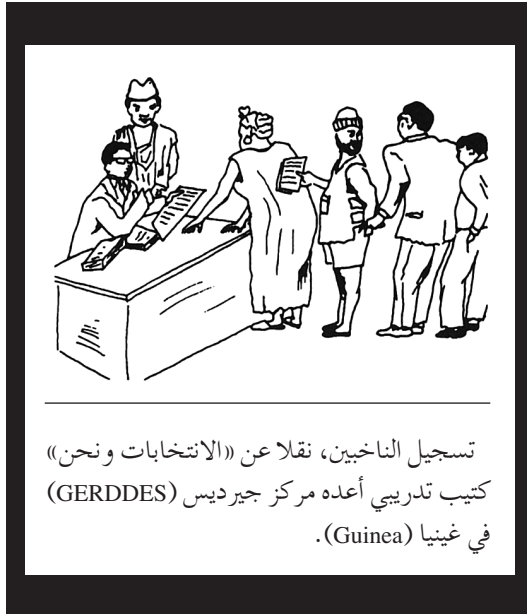


الإحصائية للسكان (مثل الاسم والسن والعنوان) ليكونوا سجلاً للناخبين.

(٣) القيد (وكثيراً ما يسمى تسجيلاً أو قياداً): في زمان ومكان محدد (عادة مبنى بلدي أو مقر المسجل) يثبت الناخبون هويتهم وأهليتهم الانتخابية لموظفين معينين محددين) لكي تسجل أسماؤهم في قائمة التسجيل.

يكون هناك أي مواد منظمة لمراقبة العملية أو للتحقق من دقة سجل الناخبين أو لمعارضة القواعد.

(٤) التهديد الذي يمنع أو يعيق المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب من المعرفة عن العملية أو الاشتراك فيها.



وتقدم فترة التسجيل فرصة رائعة لحشد المتطوعين وتكليفهم بمهام محددة. وهذه المهام يمكن أن تتضمن بدء حملة تعليم انتخابي، ومراقبة سلوك موظفي الحكومة ومويدي الحزب السياسي، وتنفيذ نظام للتعامل مع الشكاوى والاتهامات. وطالما أن عملية تسجيل الناخب هي غير مركزية إلى حد كبير (إذ تتم غالباً في مراكز الاقتراع المحلية ومكاتب البلدان) إذن فهي شبيهة بعمليات الاقتراع والفرز. ولذلك يمكن لطاقتك ومتطوعيك، من خلال مراقبة تسجيل الناخبين، أن يكتسبوا خبرة مباشرة عن خططهم ليوم الانتخاب نفسه ومن مصدرها الأصلي.

صحيحة لتسجيلوا، أو القوائم التي تسجل أسماء المتسجلين بطرق تجعل تحديد موقعهم في القوائم أمراً غير عملي.

(٤) الفشل في ضمان الشفافية في عملية التسجيل، كما يتضح من القواعد المقيدة أو الموظفين العنيدون الذين يمنعون المراقبين من تحليل العملية بطريقة مناسبة زمنياً.

وهناك أسباب أخرى جيدة لمراقبة عملية التسجيل. فبجانب التسبب في إحداث مشاكل يوم الانتخاب يمكن لقوائم الناخبين غير الدقيقة أن تؤثر بطريقة عكسية على الأبعاد الأخرى للعملية الانتخابية. فمثلاً في بلاد عديدة تضع الأحزاب السياسية إستراتيجية حملاتها الانتخابية مستخدمة بيانات التسجيل، كما تتأثر حدود الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة بمعلومات الإحصاء العام للسكان والتسجيل، ويتم تحديد أماكن مراكز الاقتراع وخطة توزيع البطاقات الانتخابية بالمثل عن طريق المعلومات التي جمعت أثناء عملية التسجيل.

وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن أن تستخدمها لتقييم العملية الانتخابية:

(١) قم بتوزيع المتطوعين ليراقبوا أنشطة التسجيل في سائر أنحاء البلاد، خاصة في المناطق التي يظهر بحثك أن هناك احتمالاً كبيراً لحدوث مشاكل فيها.

(٢) تحقق من دقة المعلومات الموجودة في قوائم الناخبين (مثلاً: باختيار عينة إحصائية لها دلالتها من الأسماء ثم تحديد صحة المعلومات من خلال المقابلات أو أي بحث آخر).

ثم يجب أن تحدد المشاكل التي تحدث، أو التي يحتمل أن تحدث، عند تنفيذ تسجيل الناخبين. وفيما يلي قائمة مراجعة جزئية للمشاكل الشائعة عن تسجيل الناخبين:

(١) «الإجراءات» التي تسبب صعوبة غير معقولة لبعض قطاعات الجماهير في أن يتسجيلوا أو أن يحصلوا على بطاقة الهوية الضرورية للاقتراع، بما في ذلك الحد من ساعات أو أيام التسجيل، وتحديد أماكن مراكز التسجيل في مواقع غير مناسبة، وفرض رسوم، وإجراء امتحانات معرفة القراءة والكتابة، أو إخضاع المتسجلين لإجراءات مرهقة بصورة غير عادلة مثل تقديم بطاقات شخصية عديدة أو صور أو التردد مرات عديدة على مركز التسجيل، إلخ.

(٢) سلوك موظفي التسجيل غير اللائق، الذي يتم سواء عن عمد أو بالصدفة، بما في ذلك: إرهاب المتسجلين، ورفض أو إلغاء الناخبين الذين لهم الحق في الانتخاب، وقبول متسجلين ليس لهم حق في الانتخاب، والتلاعب بالقائمة، والتعامل مع القائمة بطريقة خاطئة، وعدم توزيع بطاقات الانتخاب (التي تسمى أيضاً بطاقات تسجيل أو بطاقات شخصية).

(٣) قوائم غير دقيقة: مثل تلك القوائم التي تتضمن أسماء الأفراد الذين ماتوا أو تركوا الدائرة الانتخابية، أو الأفراد المزيفين، أو المتسجلين الذين تقيّدوا أكثر من مرة أو الذين لا يحق لهم الانتخاب، أو القوائم التي لا تتضمن أسماء الأفراد الذين لهم حق الانتخاب والذين تقدموا بصورة

للمرشحين أن يقدموا اختيارات متنافسة وتقدمه فرصة للناخبين أن يختاروا من بينها. والقيود على من يمكن أن يكون حزبا ومن الذي يمكن أن يتنافس في الانتخابات لمنصب حكومي تعتبر معقولة إذا كانت تخلو من أي تمييز غير عادل^(٣٤). وتاريخيا لم تتفق مع هذا الاختيار إلا أنماط معينة فقط من الحدود. فمثلا، الاهتمامات الخاصة بالأمن هي تبرير يشيع ذكره عند رفض مشاركة أحزاب سياسية معينة أو مرشحين بعينهم^(٣٥). والرغبة في ضمان السيطرة الفعالة بمنع ازدياد عدد الأحزاب استخدمت أيضا لتبرير عملية الحد من تسجيل الأحزاب. ويجب أن يطبق هذا التبرير بحذر معقول في أي بلد في طريقة للخروج من ماض غير ديمقراطي، حيث يكون هدف الممارسة الانتخابية هو إنشاء أحزاب سياسية جديدة أو ظهور مرشحين مستقلين.

وعندما تراقب تسجيل الحزب والمرشحين يجب أن تحاول أن تكتشف أي استخدام متعسف أو تمييزي للقانون، إذ أن وجود مثل هذا الأمر يدل على انتهاك المعايير الدولية. وتتضمن الإدارة الخاطئة ظروفًا لا يعطي فيها للمرشحين إخطار كاف بالمواعيد النهائية للترشيح أو بالإجراءات المطلوبة له. أو مثل حالات تكون فيها المتطلبات (مثل جمع توقيعات أو دفع تأمين) صعبة للغاية ومميزة بطريقة غير معقولة. وأيضا عندما ترفض طلبات الترشيح يجب أن تفحص عملية الالتماسات لتحديد ما إذا كان هناك استعدادات كافية للاستماع والمراجعة مستقلة.

(٣) قارن بين القوائم الانتخابية للانتخابات السابقة وبين القائمة الحالية لتحديد أي ملامح إحصائية غريبة (مثلا: التغيرات الكبرى في عدد المسجلين من حزب واحد أو في منطقة واحدة).

(٤) راجع القوائم بالعين أو بالحاسب الآلي، لتكتشف التسجيلات المكررة وحالات تسجيل الناخبين الذين لا يحق لهم الانتخاب. (٥) قدم التدريب والتعليم المدني لآخرين عن كيفية إجراء الأساليب من ١ : ٤ أعلاه.

والأساليب (١، ٢، ٥) تتطلب قدرا كبيرا من الوقت والأفراد ولكنها أيضا تقدم أفضل فرصة لوضع واختبار شبكة عمل وطنية. والأسلوبان (٣، ٤) يمكن إنجازهما في المراكز الرئيسية المركزية دون توزيع أي أفراد في الميدان. وفي بعض البلاد تقدم السلطة المركزية للانتخابات (سلطة الانتخابات المركزية) قائمة تسجيل بالحاسب الآلي إلى الأحزاب السياسية أو المراقبين حتى يمكنهم أن يتحققوا من دقة القوائم باستقلالية.

تسجيل الحزب والمرشح: إن الأمور المتعلقة بعمليات تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين (تسمى هذه العملية أحيانا اعتمادا أو تحديد الأهلية الانتخابية) شبيهة بتلك الخاصة بالناخبين. ومن الحقوق العظيمة الأهمية «حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو عن طريق مرشحين مختارين بحرية، وأن تُنتخب عن طريق انتخابات حقيقية دورية»^(٣٦). وهذا الحق أساسي لتحديد ما إذا كانت الانتخابات تقدم فرصة حقيقية

(٣٣) المادة رقم ٢٥، المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في الملحق رقم ١.

(٣٤) انظر على سبيل المثال المادة رقم ٢٤ وثيقة اجتماع كوبنهاجن للمؤتمر عن الحالة الإنسانية لـ OSCE في الملحق رقم ١.

(٣٥) المعيار الدولي للتناسب يقول إن منع مشاركة حزب ما في الانتخابات ليس لها مبرر إلا عند هؤلاء الذين يعتقدون العنف من أجل قلب الحكومة أو يضعفون السلامة الإقليمية لدولة ما. انظر المصدر السابق أيضا.

الحملة الانتخابية



أثناء فترة الحملة الانتخابية يكون التحزب منتشرًا لأن كل مترشح في الانتخابات يتنافس لكي يضمن انتصاره. وفي أحيان كثيرة تسفر مثل هذه الحزبية عن منافسة قوية، وهذه ديمقراطية سليمة تماما. وأحياناً ينتج عن المنافسة انتهاكات وظلم، والذي - في فترة ما قبل الانتخابات - يمكن أن يكون له تأثير جوهري بل وحتى حاسم وقاطع على نتيجة الانتخابات. والفشل في تعريف وتنفيذ ضوابط المنافسة يمكن أن يؤدي إلى سلوك مخالف لأي انتخابات نزيهة حقيقية. ولذا يجب أن تفكر جديا في مراقبة ثلاثة أبعاد متسعة في حملة انتخابية:

(١) الموارد.

(٢) أعمال التهديد والإرهاب.

(٣) التنفيذ والمراجعة المستقلة.

أما عن استخدام وسائل الإعلام وتغطيتها، وهي عوامل مؤثرة للغاية في الحملة الانتخابية، فسوف نناقشها في القسم التالي^(٣٦). ويحدد القسم الفرعي «المبادئ والموضوعات العامة» الموضوعات والأنشطة الكبيرة الموجودة دوماً في الحملة الانتخابية من حيث ارتباط هذه الموضوعات بالحريات المعترف بها دولياً، وهي حرية التعبير والتزام والتجمع والحركة. ويراجع هذا القسم الفرعي أيضاً المعايير التي يجب أن يتم على أساسها تحليل هذه الموضوعات. أما الاقتراحات الخاصة بكيفية جمع وتحليل المعلومات فسترد في القسم التالي والمعنون «أساليب محددة للمراقبة».

مبادئ وموضوعات عامة: لكي تجري تقييماً شاملاً لأي عملية انتخابية لا بد في أغلب الأحوال أن تقيّم ما إذا كانت العملية قد قدمت «أرضية مناسبة» وفرصة للتعبير الحقيقي و/أو ذي معنى عن إرادة الناخبين.

إن تعبير «أرضية مناسبة» يستخدم لوصف عملية تحمي المعاملة المتساوية والفرص العادلة. ويتم تقييمها بمناقشة النقاط التالية من بين نقاط أخرى:

- (١) إلى أي درجة يمنح المتنافسون حق استخدام متساو للموارد (مثل الموارد المالية والمادية ووسائل الإعلام والتغطية الإخبارية).
- (٢) الالتزام الفعال بقانون الانتخابات وتنفيذه ومراجعته (خاصة فيما يختص بعدم التمييز والتطبيق الصحيح والأمين له).

ومصطلحا «حقيقي» و«ذو معنى» هما معياران يستخدمان لتقييم عناصر أخرى سياسية في فترة الحملة الانتخابية تتضمن:

- (١) حرية وقدرة المرشحين على إيصال برامجهم للناخبين.

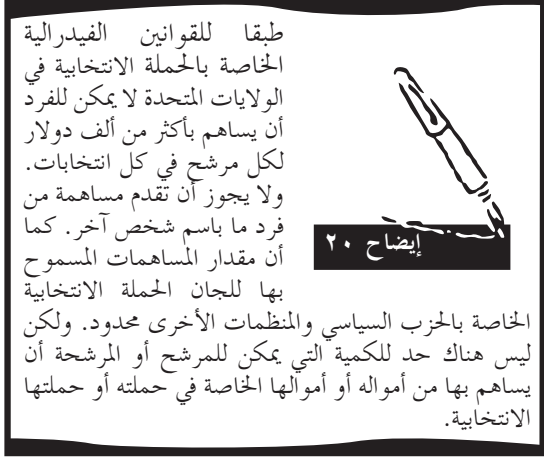
- (٢) مدى فهم وإدراك الناخبين للعملية (مثلاً: كيف يتسجلون، وأين يقترعون، وكيف يختارون في الاستمارة الانتخابية، إلخ) وللموضوعات الأساسية التي سيتم الاقتراح عليها.

- (٣) الحرية التي يدرك الناخبون أنها مكفولة لهم ليختاروا أو يعبروا، باستقلالية عن رغبات أي شخص آخر وبسريرة كاملة، عن اختيارهم أمام صندوق الاقتراع.

الموارد: يحتاج كل من الإداريين والمتنافسين في أية انتخابات إلى موارد، وهناك موارد معينة إذا لم تكن متوفرة بكميات كافية

(٣٦) انظر القسم (ف) «وسائل الإعلام»، ولمزيد من المناقشة عن أنشطة ما قبل الانتخابات انظر أيضاً القسم (ط) «النظام الانتخابي» والقسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» والقسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين».

وفي أحيان كثيرة تكون مقادير ومصادر مساهمات الأفراد محدودة (انظر إيضاح رقم ٢٠).



ويمكن أيضا أن تنظم أوجه إنفاق الحملة الانتخابية، علما بأنه باستثناء الاستخدامات المجرمة فمعظم البلاد تضع قيودا أقل على أوجه الإنفاق مما تضع على المساهمات.

وغالبا ما تتطلب قواعد تمويل الحملة الانتخابية من المرشحين أو أحزابهم السياسية أن يحتفظوا ويتقدموا بسجلات مالية. ومتى توفرت هذه المتطلبات يجب تقديم معلومات عن مصدر المساهمة (أو موضوع الإنفاق) ومقدار وتاريخ هذا التعامل المالي. وإذا كنت تنوي أن تراقب تمويل حملة انتخابية فيجب أن تحاول أن تحدد ما إذا كانت التقارير المالية كاملة ودقيقة وصادرة طبقا للمواعيد النهائية المعلنة أم لا. ويمكنك أيضا أن تراقب كيفية تنفيذ السلطة الحاكمة لتنظيمات تمويل الحملة الانتخابية. وفي هذا الصدد فمن الأهمية بمكان أن تقيم ما إذا كان المرشحون يعاملون بمساواة وإلى أي مدى يطبق القانون بطريقة مناسبة زمنيا.

والهدف الآخر المحتمل للمراقبة هو توزيع الحكومة لموارد الحملة الانتخابية، ففي بعض

ومتساوية فيمكن أن تضع نزاهة الانتخابات موضع تساؤل.

وأهم الموارد وأكثرها قيمة أثناء الانتخابات هو الوقت. ويحتاج موظفو الانتخابات إلى الوقت لكي يختاروا نظاما انتخابيا، وينظموا اللوجيستيات، ويدربوا الموظفين وقوات الأمن، ويضمنوا الحد الأدنى من التعليم المدني، ويكونوا سجل ناخبين أو أي وسيلة أخرى للتحقق من أهلية الناخب للانتخابات، وتسجيل المرشحين، وإعداد وتوزيع المواد (الانتخابية)، وأخذ وفرز الأصوات وجدولة الأصوات وإعلان النتائج، ومراجعة الشكاوى.

أما المتنافسون السياسيون (مثل الأحزاب، والمرشحين، والجوانب المتنافسة في استفتاء خاص بإجراء تشريعي أو استفتاء عام) فيحتاجون إلى الوقت لكي يضعوا بنية تنظيمية ورسالة، ويختاروا ويدربوا المرشحين، ويجمعوا الموارد المالية والمادية، ويدربوا ويوزعوا المؤيدين وينظموا عملية مراقبة فعالة^(٣٧).

وهناك مورد انتخابي آخر ذو قيمة وهو المال، ويشار إليه غالبا في مضمون الانتخابات باسم «التمويل» أو «تمويل الحملة الانتخابية». والمال مطلوب من أجل: دفع المرتبات، وتجهيز المكاتب، وشراء وقت أو مساحة في وسائل الإعلام، وإنتاج مواد الحملة الانتخابية، وتوفير النقل والاتصال وأي دعم آخر للحملة الانتخابية، وتوزيع مواد التعليم الانتخابي، إلخ^(٣٨).

وينظم العديد من أنظمة الانتخابات تمويل الحملة الانتخابية بتقسيمها إلى فئتين: مساهمات (مال يدخل) ونفقات (مال يخرج).

٣٧) انظر القسم (ط) «النظام الانتخابي» لمزيد من المقترحات عن كيفية وضع الجدول الانتخابي ومراقبة مستويات الاستعداد الإداري.

٣٨) القسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» يقدم توصيات عن كيفية مراقبة مدى كفاية التعليم الانتخابي.

(٣) ما إذا كانت المعايير تطبق بالتساوي على كل المتنافسين.

(٤) ما إذا كانت الموارد توزع بمقادير وفي أوقات لا تتسبب في أي إضرار بأي متنافس (أنظر إيضاح رقم ٢١).

ويحاول العديد من أنظمة الانتخابات أن يحد من استخدام الثروة الحكومية وأنشطة موظفي الحكومة. وتمثل عملية مراقبة كيفية استخدام منح الحكومة الأساسية هذه مهمة أخرى ذات أهمية. فهي قاعدة مقبولة قبولاً عاماً في الديمقراطية أن تمتلك الحكومات ومراتب العمال المدنيين تدفع إلى - وتخص - سكان البلد على أسس متساوية^(٣٩). وهكذا فسيارات الحكومة والمكاتب والاتصالات البعيدة يجب ألا تستخدم لأغراض حزبية إلا إذا كان هناك إمكانية استخدام متساو لها متاح للمتنافسين الآخرين. وبالمثل يجب على الخطوط العامة أن تجتهد لكي تضمن أن وسائل الإعلام التابعة للحكومة (الخاضعة لسيطرتها) لا تقوم إلا بتغطية إخبارية عن أنشطة الحكومة وموظفي الحكومة التي تستحق الذكر فعلاً^(٤٠).

كما أن موظفي الحكومة الذي يعملون بصورة مباشرة في إدارة الانتخابات (مثل مندوبي الانتخابات وموظفي مراكز الاقتراع والقضاة وقوات الأمن) ملزمون بشكل خاص أن يتمسكوا بالحيادية. وفي ضوء التأثير الفعلي والنفسي لسلوكهم على الناخبين، يجب على هؤلاء الموظفين أن يجرؤوا أنشطتهم بطريقة لا تترك مجالاً لأي شك معقول في حياديتهم. أما موظفو الحكومة الآخرون والذين ليسوا مشتركين بصورة مباشرة في إدارة الانتخابات فيجب ألا يستخدموا سلطتهم الوظيفية أو تأثيرهم ليتدخلوا في عملية الانتخابات. ويجب ألا يشترك أي موظف حكومي في أي

الحالات تزود الحكومة تلقائياً كل متنافس انتخابي مسجل بالموارد التي سيستخدمها في الحملة الانتخابية مثل المكاتب والهواتف. ويمكنك مبدئياً أن تفكر في أن تتأكد مما إذا كانت الموارد موزعة بمساواة وبطريقة مناسبة زمنياً وإذا كانت هذه الموارد كافية لإجراء حملة انتخابية نزيهة. ويمكن أن توزع الأموال بالتساوي على جميع المتنافسين أو يمكن أن توزع بناء على بعض المعايير، مثل مقدار المال الذي جمع باستقلالية أو عدد التوقعات التي جمعها المتنافس وحده. وفي هذه المواقف يجب أن تحلل:

(١) ما إذا كانت المعايير موضوعية ومحددة بوضوح.

(٢) ما إذا كانت المعايير معقولة وعادلة.

إيضاح ٢١

أثناء انتخابات آذار / مارس سنة ١٩٩٤ في كازخستان، اشترط القانون أن تتلقى كل الحملات الانتخابية تمويلها بمقادير متساوية من الحكومة فقط. ونهى القانون المرشحين عن تدعيم التمويل الحكومي عن طريق جمع الأموال من مصادر أخرى. وبينما يظهر هذا النظام في أول الأمر عادلاً إلا أنه يقدم في الممارسة العملية ميزة هامة للمرشح الحاكم والمرشحين الآخرين المعروفين، لأن الأموال التي ينالها كل مرشح، رغم أنها توزع بالتساوي، إلا أنها كانت ضئيلة للغاية وتتحكم فيها الحكومة تماماً. والمرشحون الذين لم يكونوا معروفين قبلاً للناخبين كانوا غير قادرين على تحقيق مستوى الشهرة الذي يتمتع به فعلاً منافسهم الآخرون الحاكمون. وتقدم الانتخابات البلغارية سنة ١٩٩٠ مثلاً آخر للمشاكل التي تنشأ نتيجة لتوزيع الحكومة غير العادل للموارد، ففي هذه الانتخابات بدأ الحزب البلغاري الاجتماعي الحاكم حملة انتخابية قوية باستخدام الموارد التي ورثها من سلفه، أي الحزب الشيوعي. وفي الوقت نفسه كان على أحزاب المعارضة الحديثة النشأة أن تعتمد على الموارد التي تقدمها الحكومة، فخسرت هذه الأحزاب وقتاً ثميناً قبل أن تتمكن من أن تبدأ حملتها الانتخابية، وذلك بسبب تأخيرات الحكومة الطويلة في تقديم المكاتب والهواتف والموارد الجوهرية الأخرى.

(٣٩) انظر المادة رقم ٢١، الفقرة رقم ٢، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الملحق رقم ١.

(٤٠) انظر القسم (ف) «وسائل الإعلام» لمزيد من المناقشة عن كيفية مراقبة وسائل الإعلام.

الذي يشعر به الناس إلا إصدار الحكومة لتأكيدات وضمادات بالغة القوة مرفقة بإجراءات أمنية مباشرة.

ولأن حضور وتقرير المراقبين الحياديين المحليين والدوليين يمكن أن يكون عائقاً قوياً لأعمال التهديد والإكراه وانتهاكات الحيادية، يجب أن تفكر في مراقبة أنشطة هؤلاء الذين يحتمل أن يسببوا تهديدات أثناء فترة ما قبل الانتخابات. وعندما تكون المتاعب قد حدثت فعلاً، يجب أن يطلب المراقبون أو يبدأوا بحلول إدارية و/أو قضائية.

وليس من السهل قياس تأثيرات أعمال التهديد والإكراه. لكن إذا كنت تحقق وتقيس وتسجل الادعاءات بطريقة منهجية فمن المحتمل أن تتأكد ممن قد ارتكب هذه الأفعال وما إذا كانت (هذه الأعمال) قد أعاقت أو منعت:

- (١) المرشحين من إجراء حملتهم الانتخابية.
- (٢) الناخبين من التسجيل.
- (٣) الناخبين من الاقتراع.
- (٤) الناخبين من الاقتراع حسب اختيارهم الشخصي.
- (٥) موظفي الانتخابات من تنفيذ قانون الانتخابات.

وهناك ظواهر عديدة لأعمال التهديد والإكراه تتعلق بمراقبتك، منها:

- (١) العنف الجسدي: والذي يتضمن القتل أو الاختطاف أو التعذيب أو التهديد بإطلاق النار بشكل عشوائي أو استخدام القنابل أو الضرب أو الاعتداء أو إتلاف الممتلكات.

(٢) تهديدات بالعنف الجسدي: تتضمن مجرد حضور قوات الأمن أو قوات شبه عسكرية في بيئات حساسة (مثل

نشاط حزبي أثناء تأدية وظيفته. وإذا لم تكن هذه التنظيمات محددة وموضوعة بموجب قانون أو نظام محلي فيمكنك أن تفكر في المطالبة بها في برنامج إصلاح انتخابي.

ويمثل استخدام المحسوبة والأعمال العامة والبرامج المماثلة من أجل المنفعة الانتخابية مجالاً آخر للتصرف الحكومي الخاطئ المحتمل وقوعه. وبينما من الصعب أن تحدد وتقيس آثار استغلال خلق فرص العمل ومحاربة الفقر والبرامج الأخرى المثيلة بغرض خلق منفعة انتخابية، يمكنك أن تفكر في توثيق ما إذا كان موظفو الحكومة الذين يديرون مثل هذه البرامج يقدمون خدماتها باسم أحد الأحزاب السياسية وليس باسم الحكومة. ومن الممكن أيضاً أن توثق بداية مشروعات الأعمال العامة في مقابل المساندة أمام صندوق الاقتراع، خاصة حيثما تكن مثل هذه المشروعات قد بدأت أثناء أو قبل الانتخابات مباشرة. فالتوثيق والتحليل الدقيق والموضوعي لهذه الأعمال يمكن أن يصور تأثيراتها الممكنة أو حتى المحتملة على نتائج الانتخابات.

التهديد والإكراه: إن أهمية السلوك الحيادي تزداد في المواقف التي يلعب فيها الحزب الحاكم أو الجيش دوراً مهيماً في الحكومة وربما يؤثر تأثيراً غير عادل على المشاركة في الانتخابات باستخدام وسائل التهديد والإكراه.

والتهديد والإكراه - سواء ترتكبه القوات المسلحة أو موظفو الحكومة أو المجموعات شبه العسكرية أو مؤيدو أي حزب سياسي - يحدثان تأثيرات نفسية واجتماعية تمثل عائقاً أمام الاقتراع الحر. وأينما توجد هذه الظاهرة لا يمكن لأي شيء أن يتغلب على الخوف



ويمكن أيضا أن تحاول تحديد ما إذا كانت المتاعب نتيجة لخطأ غير مقصود أو بسبب عمل متعمد بإرادة واعية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا المشاكل التي أثرت بطريقة غير متساوية على أحد الأحزاب بعينه. وتذكر أن نتائجك يجب أن تكون موضوعية ودقيقة وقابلة للتحقق من صحتها إلى أقصى حد ممكن.

ويكون من الممكن أحيانا قياس آثار أعمال التهديد أو الإكراه (مثلا: عندما يشهد عدد من الأفراد أنهم تعرضوا للإكراه أثناء التصويت) أو يكون من الممكن تحديدها بوضوح (مثلا: عندما يكون قد تم منع بعض المتنافسين السياسيين من إجراء حملتهم الانتخابية في منطقة جغرافية معينة). وفي حالات أخرى يكون قياس حجم التأثير أمرا صعبا، مثلما يكون الحال عندما يتعدد مئات من الناخبين -

الاجتماعات السياسية وقوائم التسجيل ومراكز الاقتراع ومراكز الفرز، إلخ) والتي تخيف قطاعات من الشعب بصورة غير معقولة.

(٣) ضغوط ثقافية أو اجتماعية لا يتعرض لها نظام الانتخابات بشكل كاف (مثل تلك التي تشعر بها النساء أو مجموعات الأقلية في بعض المجتمعات).

(٤) تهديدات بمتاعب مالية بما فيها فقدان الوظيفة أو فقدان الأرض أو إعانات السكن المالية الحكومية أو أي فوائد مالية أخرى في حالة عدم الاقتراع بحسب رغبات صاحب العمل أو موظفي الحكومة.

(٥) إساءة استخدام السلطة بأشكال أخرى: مثل الأعمال التي يقصد بها إظهار عجز المرشح عن حماية مصالح مؤيديه أو عن أن يضمن وسائل الراحة الأساسية (مثل قطع خطوط الهاتف أو الكهرباء).

(٦) الفشل المتعمد في حماية المتنافسين السياسيين وفي حماية من يقومون بالحملات الانتخابية و/أو الناخبين الذين يتوقع أن يدلوا بأصواتهم، من أي من الأعمال التي ذكرناها.

ولتقييم أعمال التهديد يجب أن تحاول أن تقيس التأثير الحادث لأي تسيب أو اعتداء لتحدد خطورته وأثره المحتمل. وقد تجد من المفيد أن تصنف التسيبات أو الاعتداءات في درجات متنوعة من الخطورة، مثل:

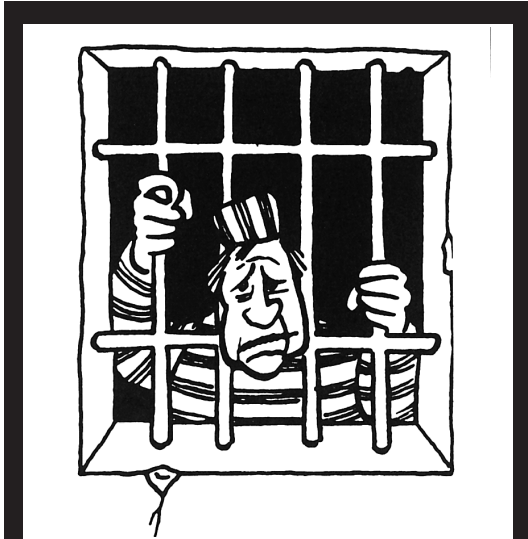
أ) ضئيلة.

ب) هامة ولكن لا يحتمل أن تؤثر على نتيجة الاقتراع.

ج) خطيرة وتؤثر فعليا على نتيجة الانتخابات.

موارد كافية أو نتيجة لانعدام الخبرة. وبينما لا تشكل هذه العوامل عذرا عن القصور في تطبيق القانون، فإن استنتاجاتك بخصوص أعمال التلاعب وتوصياتك يجب أن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار.

وقد صممت عملية المراجعة لتحمي سلامة نظام الانتخابات من أي إدارة خاطئة أو تطبيق غير فعال.



تنفيذ قانون الانتخابات نقلا عن
Manual del Ciudadano، دليل انتخابي
لسنة ١٩٩٤م أعدته مجلس الديمقراطية
في المكسيك.

عملية المراجعة

عملية المراجعة هي عملية لترتيب الشكاوى والطلبات المقدمة إلى سلطة الانتخابات أو إلى أي جماعات مستقلة أخرى (مثل المحاكم).



ذوي التوجهات السياسية غير المعروفة - عن مراكز الاقتراع خائفين أو عندما يتم منع بعض المرشحين عامة من عمل حملاتهم الانتخابية بالقدر الذي يريدونه.

التنفيذ وعملية المراجعة:

أحد الموضوعات الهامة في فترة الحملة الانتخابية هو فاعلية موظفي الحكومة وقوات الأمن والنظام القضائي في تطبيق قوانين الانتخابات ويقع على عاتق مؤسسات تطبيق القانون الالتزام بأن تتخذ خطوات لمنع انتهاكات المبادئ الموجهة للتعبير الحر والتزامن الحر والتجمع الحر وعدم التمييز والعمل بالإجراءات القانونية الصحيحة وقوانين الانتخابات المتعلقة بذلك.

ومتى كان هناك سبب للاعتقاد أن هذه الحقوق أو القوانين قد تم انتهاكها فيجب أن تقوم السلطات بالتحريات والمساءلة القانونية إذا استلزم الأمر، ويزداد هذا الالتزام أثناء فترة الانتخابات. ويمثل أي استبعاد أو معاملة سيئة غير متساوية أو استخدام سيئ للسلطة من قبل الجهاز القائم على تطبيق قوانين الانتخابات تهديدا خطيرا لشرعية الانتخابات ويمكن أن يصيب الناخبين بالشك في أن النظام لن يحمي حقوقهم.

ويجب أن تحاول تحديد ما إذا كانت مشاكل تطبيق القانون تؤثر فعليا وبشكل مادي على الحملة الانتخابية وعلى نتيجة الانتخابات. ويجب أن يسعى تقييمك لتحديد ما إذا كان لهذه المشاكل تأثير غير متكافئ على بعض المتنافسين السياسيين دون غيرهم. وإن كان هذا صحيحا فهل هذا التأثير هام؟ وعند تقييمك للسبب وراء مشاكل تطبيق القانون يمكن أن تجد أن التطبيق غير الفعال هو نتيجة لسهو غير مقصود أو لدعم وجود

(٢) التكوين النهائي لمجموعات المراقبة يؤدي إلى أغلبية تصويت مولية لأحد الأحزاب السياسية.

(٣) الأعضاء الذين يدعون أنهم مستقلون بينما لهم روابط بمصالح حزبية (أي، مجموعة مراجعة مكونة من أفراد هيئة القضاء يمكن أن تعتبر حزبية إذا كان الأفراد جميعهم معينين في مواقعهم القضائية عن طريق الحزب نفسه أو إذا كانت لهيئة القضاء سمعة بأنها غير مستقلة).

(٤) عدد غير قليل من أعضاء مجموعة المراقبة لديهم تضاربات في المصالح، سواء حزبية أو اقتصادية.

ثالثاً: يجب أن تقدم عملية المراجعة بعض الضمانات القانونية الخاصة بإدارة الانتخابات والتي ناقشناها سابقاً^(٤١). ويجب أن يتم حصر إجراءات الشكاوى والاعتراض والطلبات بوضوح في قانون الانتخابات وبخاصة:

(١) يجب أن تكون المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى والطلبات معقولة.

(٢) يجب أن تكون فرص التقديم متاحة لكل المتنافسين السياسيين ولكل الناخبين المتوقع أن يدلوا بأصواتهم.

(٣) يجب أن يكون حق استئناف القرارات الهامة متاحاً حسب معايير معقولة للمراجعة تطبق عادةً بمساواة واستمرارية.

(٤) يجب أن يكون هذا الاستئناف في محكمة قانونية مستقلة أو أي مجموعات مستقلة أخرى مختصة لها سلطة قضائية لتقديم الحلول الفعالة.

(٥) لا بد أن تتخذ القرارات في خلال وقت مناسب كي تقدم حلاً فعالاً.

(٦) يجب تسجيل القرارات وإعلانها على الملأ.

وتمثل عملية المراجعة عاملاً أساسياً في ضمان نزاهة الانتخابات، وهي في الغالب المرجع النهائي لمعالجة الجدالات والخلافات بطريقة سلمية. ولذا يجب أن تتم مراقبتها مثل سائر المكونات الكبرى الأخرى للنظام الانتخابي (انظر تعريف رقم ٩).

يجب أن تقيم كمنقطة أولى تمهيدية ما إذا كانت السلطات التي تعمل في عملية المراجعة مستقلة أم لا. ومعايير سيادة القانون تقول إن وسيلة أي مراجعة موثوق بها يجب أن تكون مستقلة عن تأثير أو سيطرة السلطة صاحبة القرار الأول الذي يتم الاعتراض عليه. لذلك فبعد أن تبت لجنة الانتخابات أو موظف الانتخابات في الشكاوى، لا بد من وجود سلطة أعلى لتقوم بمراجعة الشكاوى من هذا القرار. والسلطة الأعلى للمراجعة يجب أن تكون محكمة استئناف أو بالمثل لجنة مستقلة تؤخذ فيها الحقوق الأساسية والموضوعات الهامة الأخرى في الاعتبار. ويجب أن تكون الأحكام متاحة للمراجعة بطريقة مناسبة زمنياً. ويجب أن تعطى هيئة المراجعين في بداية الأمر، وأيضاً عند الطلب، صلاحية الأمر بحلول فعالة. ومن المؤشرات المفيدة لمستوى استقلال عملية المراجعة: شروط اختيار أعضاء سلطة المراجعة ودرجة استقلالية المؤسسة والسلطة العليا لقراراتها.

والموضوع الثاني هو إذا ما كانت آلية المراجعة حيادية أم لا. ووجود الأمور التالية يمكن أن يشير إلى أن الحيادية في موضع تساؤل، ولذلك يجب أن تكون هدفاً محتملاً لمراقبتك:

(١) السلطة التي تختار أعضاء مجموعة المراجعة لا تشترط إدخال أعضاء من أحزاب متعددة أو لا تخضع لمراجعات وتوازنات تقدم بها مؤسسات مستقلة.

(٤١) انظر أيضاً القسم (ط) «النظام الانتخابي».

(٢) اسم و/أو منصب الفرد المسؤول عن الضرر المزعوم.

(٣) وصف تفصيلي يوضح طبيعة الشكوى (مثلاً: تهديد المرشحين وإساءة استخدام موارد الحكومة وإزعاج اجتماعات الحملة الانتخابية، إلخ)، وملخص للظروف المحيطة بالشكوى (مثل التاريخ والتوقيت ومكان الأحداث).

(٤) أسماء أي شهود ومعلومات عن كيفية الاتصال بهم.

(٥) الموقف بالنسبة للشكوى أو الطعن، بما في ذلك الاستجابة الرسمية من السلطات الحكومية المسؤولة.

وإضافة إلى ذلك يجب أن تترك الاستمارة مساحة للمراقب ليوضح طبيعة التحقيق الذي يجري استجابة للشكوى وتاريخ (أو تواريخ) الاتصال التالي بالمشتكي لجمع المزيد من المعلومات، ولوضع تقرير عن الوضع القانوني للتحقيق. وعندما يخشى أحد الأفراد أن ينتقم منه بسبب تقديمه لشكوى، يجب أن تظل هويته سرا.

وفي المواقف التي تقرر فيها أن تجري تحقيقاً خاصاً بك في أمر ما فلا بد أن تتبع الحذر. وتقتضي العدالة أن تقدم فرصة للأفراد المتهمين بارتكاب الخطأ لشرحوا رؤيتهم للخلاف. ويجب أن يتم البحث بدون تحامل أو تحيز، وفي حالات عديدة قد يكون من المناسب التأكيد على حل المشكلة أكثر من توجيه اللوم.

وغالباً ما تتطلب منك طبيعة أي ادعاء أن تبحث فيما إذا كان الممثلون الرسميون - أي الشرطة أو النائب العام أو موظفو الانتخابات أو الحكومة - قد استجابوا لشكوى ما أم لا.

أساليب محددة للمراقبة: لكي تحقق أهداف اكتشاف ومنع مشاكل الحملة الانتخابية يجب أن تتضمن إستراتيجيتك القيام ببعض أو بكل الأنشطة التالية:

- (١) توزيع المراقبين على المواقع حيث يحتمل أن تحدث مشاكل (مثل اجتماعات الحملات الانتخابية).
 - (٢) إعداد وتوزيع المواد المكتوبة، وتنظيم دورات (ورش) عمل أو برامج شبيهة للناخبين وللعاملين في الأحزاب وللمرشحين لكي يعرفوا حقوقهم وواجباتهم وأيضاً ليعرفوا كيفية البحث عن حلول إذا انتهكت حقوقهم.
 - (٣) تقديم منظمتك كنقطة محورية يمكن أن يبلغ فيها المواطنون والمتنافسون السياسيون عن أي انحرافات انتخابية.
 - (٤) تقديم الشكاوى الخاصة بإساءة استخدام الحملة الانتخابية و/أو مساعدة المواطنين في تقديم شكاواهم إن استلزم الأمر.
 - (٥) مراقبة استجابة سلطات تنفيذ القانون أو السلطات الأخرى في منع العنف والتهديد والإكراه، والتحقيق في هذه الأمور والمساءلة، وتقديم علاجات فعالة لأولئك الذين تأثروا بهذه التعسفات.
 - (٦) إعداد ونشر تقارير تصف الأنماط المختلفة من مشاكل الحملة الانتخابية.
- ويجب أن يتم تكليف المراقبين بأن يملؤوا استمارات موحدة كي تكون عملية التقييم أكثر موضوعية وكي يسهل جمع المعلومات^(٤٢).
- ويجب أن يتم التأكيد على جمع معلومات دقيقة وقابلة للتوثيق، ويجب أن تسجل الاستمارة ما يلي:
- (١) اسم وعنوان ورقم هاتف مقدم الشكوى.

(٤٢) انظر الملحق رقم ٣ لنموذج لاستمارة تقرير الحوادث.

قضيتك على الجمهور مثل وسائل الإعلام والأحزاب أو المجموعات الدولية بدلا من أن تقتصر فقط على التوجه إلى عملية شكوى قانونية.

وسائل الإعلام



تلعب وسائل الإعلام دورا أساسيا في المساهمة في إجراء انتخابات عادلة. وفي أي وضع انتقالي غالبا ما يكون الموقف معقدا لأن منافذ وسائل الإعلام كانت أو ما زالت خاضعة لسيطرة الحكومة. ووسائل الإذاعة العامة، حيثما توجد، قد لا تكون مستقلة حقا، بل حتى وسائل الإعلام الخاصة يمكن أن تتم استمالتها لمصلحة متنافسين بعينهم.

وتستطيع مجموعتك المراقبة أن تلعب دورا هاما في الضغط من أجل إلغاء الرقابة، ومن أجل توزيع أكثر مساواة لاستخدام المتنافسين السياسيين لوسائل الإعلام، ومن أجل تغطية إخبارية نزيهة للمتنافسين ولموضوعات الانتخابات، ومن أجل تعليم مدني كاف من خلال وسائل الإعلام^(٤٣). ومن الهام أيضا أنك ما أن يتم وضع الإطار القانوني للعمل حتى يجب أن تفحص تطبيق القواعد التي تم إقرارها. ولأجل هذا الغرض يجب أن تكلف فريقا خاصا بتقييم نزاهة وسائل الإعلام.

وقد أصبحت مراقبة وسائل الإعلام نشاطا هاما يقوم به مراقبو الانتخابات المحلية. وقد أصدرت الأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان، وهي عضو في الاتحاد المدني/المراقبة ٩٤ (ائتلاف مكون من أكثر من ٤٠٠ منظمة مكسيكية مدنية)، سلسلة من

وفي هذه الظروف يجب أن تتصل بالموظفين المناسبين وتحدد ما إذا كانت الشكوى قد قدمت وقبلت وما إذا كان هناك إجراء قد اتخذ استجابة للشكوى، كما عليك أن تجمع أية معلومات أخرى متعلقة بالموضوع. وأحيانا سوف تكون التحريات التي تجريها كافية لتحريك تحقيق أكثر قوة من جانب السلطات الحكومية. ومن ناحية أخرى ففشل الموظف في الاستجابة لشكوى مقدمة بطريقة سليمة يمكن أن يكون دليلا على افتقار الحكومة للالتزام بالحيولة دون وقوع حوادث مشابهة.

ويمكن أن تقرر تشكيل فريق من المحامين وآخرين ليتخصصوا في مراقبة عملية الشكوى. ويمكن أيضا أن تطلب من هذا الفريق أن يساعد المواطنين في تقديم شكاواهم أو حتى أن يقدموا الشكاوى - عندما يكون الأمر مناسباً - باسم منظمك. وهنا أيضا لا بد من اتباع الحذر إذا اخترت أن تساعد المواطنين في تقديم الشكاوى أو إذا قررت أن تقدم الشكاوى باسم منظمك. وتذكر أن عملية متابعة الشكاوى يمكن أن تكون مضیعة للوقت وتبيدا للموارد. وفي بعض البلاد تكون المحاكم من الفساد التام أو البطء الشديد بحيث لا تستطيع أن تقدم حولا فعالة للمشاكل المتعلقة بالانتخابات. وفي هذه الحالات فالاعتماد على المحاكم يمكن أن يشتمت مواردك بعيدا عن الأنشطة الأخرى الأكثر فائدة.

كذلك يجب أن تتذكر أن الانتخابات عملية سياسية. وهكذا قد تكون متابعة الحلول عن طريق القنوات السياسية أكثر المناهج ملائمة وفعالية في تصحيح المشاكل التي تواجهها. ولذلك يمكن أن تفكر في عرض

(٤٣) انظر القسم (ط) «النظام الانتخابي» لمزيد من المعلومات عن تأييد التغييرات في قوانين وسائل الإعلام، انظر:

Sandra Coliver and Patrick Merloe, Guidelines for Election Broadcasting in Transitional Democracies (ARTICLE 19: London 1994)

لتحليل مقارن لمشاكل استخدام الراديو والتلفزيون والتغطية الإخبارية في الانتخابات الانتقالية وكذلك للأساليب الدولية لتفادي مثل هذه المشاكل.

حق وسائل الإعلام في جمع ونقل المعلومات

يجب أن تبدأ مراقبة وسائل الإعلام بتحليل أعمال الحكومة لضمان حق وسائل الإعلام في جمع ونقل المعلومات. ويجب أن يركز هذا التحليل على قدرة وسائل الإعلام على انتقاد أنشطة أو عدم تحرك الحكومة والحزب الحاكم وعلى التحقيق في الفساد وعلى العمل وهي متحررة من الضغوط السياسية^(٤٥). ويمكن أن يقوم مراقبو وسائل الإعلام بتحديد وتوثيق عدد من العوامل التي يمكن أن تمنع وسائل الإعلام من تأدية هذه الوظائف. ومن بين هذه العوامل:

الرقابة الحكومية والتدخل الحكومي المباشر، بما في ذلك:

- (١) فرض قيود مسبقة، عادة ما تكون طبقاً للقانون، على طباعة المواد الخاصة بموضوعات معينة (غالباً على أساس الأمن القومي وأحياناً تمس نقاطاً مثل إعادة تخطيط الحدود الوطنية والداخلية).
- (٢) حظر وصول بعض الأحزاب السياسية و/أو المرشحين إلى وسائل الإعلام.
- (٣) رفض وسائل الإعلام التابعة للحكومة أن تقدم أخباراً أو إعلانات عن متنافسين سياسيين بعينهم.
- (٤) مصادرة المطبوعات لأسباب سياسية.
- (٥) إغلاق منافذ وسائل الإعلام لأسباب سياسية.
- (٦) محاكمة الصحفيين و/أو الناشرين بتهمة إثارة الفتنة أو العصيان أو بأي تهمة أخرى (مثل القذف والتشهير) بسبب قيامهم بأنشطة مهنية مشروعة.

التقارير الفعالة عن تغطية وسائل الإعلام لانتخابات المكسيك سنة ١٩٩٤م. ولم يكتف مشروع مراقبة وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا بكتابة تقارير عن سلوك وسائل الإعلام أثناء انتخابات سنة ١٩٩٤م فحسب، بل نشرت أيضاً جريدة عن الموضوع بعنوان «قناع وسائل الإعلام». وقد أضافت المنظمات غير الحكومية في العديد من البلاد الأخرى مراقبة وسائل الإعلام إلى أنشطتها الانتخابية، بينما بدأت المجموعات والأحزاب السياسية الواقعة تحت إشراف الحكومة في مراقبة سلوك وسائل الإعلام أثناء فترة الانتخابات. والقصد من المناقشة في هذا القسم هو أن تكون نافعة ومفيدة لمراقبة أي من هؤلاء العاملين لوسائل الإعلام.

اعتبارات عامة: هناك أربعة أبعاد رئيسية لمراقبة وسائل الإعلام. البعد الأول يختص بمراقبة الكيفية التي تعمل بها الحكومة من أجل ضمان حق وسائل الإعلام الإخبارية في جمع ونقل المعلومات والأفكار. والبعد الثاني يختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام الإخبارية على تقديم خدماتها للمتنافسين السياسيين كي يتصلوا بفعالية مع الجمهور أثناء فترات الحملة الانتخابية. والبعد الثالث يختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام على ضمان التغطية العادلة والموضوعية للمتنافسين السياسيين في تقارير الأخبار والمعلومات. أما البعد الرابع فيختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام على تعليم جمهور الناخبين كيف ولماذا ينتخبون^(٤٦).

(٤٤) انظر أيضاً قسم «التعليم المدني والانتخابي» لمزيد من المقترحات لمراقبة أنشطة التعليم المدني والانتخابي.

(٤٥) يجب أيضاً أن يأخذ التحليل في اعتباره تطورات هامة تؤثر على حريات الصحافة في التاريخ الحديث للبلد، وهذا ضروري متى كانت التطورات ستعكس في الغالب على منهج وسائل الإعلام في التقرير عن الحملة الانتخابية.

الرقابة الذاتية هي تلك التي تحدث نتيجة محاولات تفادي رقابة وتدخل الحكومة، وتفادي الرقابة غير المباشرة أو التهديد والهجمات من قوات غير حكومية تهدف إلى منع وسائل الإعلام من تأدية دورها المشروع في العملية الانتخابية. ويمكن أيضا أن تستلزم الرقابة الذاتية أن يخفي الناشر والمحررون معلومات دقيقة من أجل مصلحة متنافس سياسي يدعمونه أو من أجل الإضرار بمتنافس آخر يعارضونه.

بالإضافة إلى ذلك يجب على عملية مراقبة وسائل الإعلام أن تقيم مدى توفر وفعالية آليات الشكوى التي تصل إلى وسائل الإعلام من أجل طلب الإنصاف ضد التعسفات، وأيضا آليات الشكوى المتاحة للمتنافسين السياسيين لتعويضهم عن سوء معاملة وسائل الإعلام لهم.

ويمكن أن تتضمن هذه الآليات إجراءات أمام لجنة انتخابات حكومية وأمام مجموعة حكومية مسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام و/أو أمام النظام القضائي^(٤٦).

وسائل الاتصال المباشر (الإعلانات السياسية)

يجب أن تتضمن المراقبة التي «تدير برامج الاتصال» أو الرسائل (وتسمى أحيانا «إعلانات سياسية») للمتنافسين السياسيين الاعتبارات التالية:

الأنماط المتوفرة لوقت الاستخدام بما في ذلك: ما إذا كان البث يذاع على الهواء أم هو مسجل، ما إذا كان على كل المتنافسين السياسيين أن يستخدموا الصيغ نفسها (أي إذا كانوا لا بد أن يستخدموا التنسيق نفسه والمساحة في المطبوعات، وإذا كان لا بد للشخص الواحد أن يقدم رسالة إذاعية أم يمكن

(٧) فرض قانون طوارئ أو حصار أمني لمنطقة ما لتقليص نشاط وسائل الإعلام من أجل ربح فائدة انتخابية.

(٨) استخدام التهديد والإرهاب عن طريق أي من هذه الأعمال من أجل المنفعة الانتخابية.

أشكال رقابة غير مباشرة، بما في ذلك:

(١) قيام، أو عدم قيام، الحكومة بعمل يؤدي إلى شعور الصحفيين و/أو الناشرين بالخوف على سلامتهم أو على أمن ممتلكاتهم.

(٢) التلاعب:

(أ) بتراخيص منافذ وسائل الإعلام.

(ب) بتراخيص استيراد معدات و/أو لوازم ضرورية للاستخدام الفعال لوسائل الإعلام.

(ج) بالموارد الخاضعة للحكومة مثل مطابع الصحف والكهرباء) كي تربح فائدة انتخابية.

التهديد والهجوم على وسائل الإعلام والذي يهدف إلى منع وسائل الإعلام من أداء دورها المشروع في العملية الانتخابية بما في ذلك:

(١) هجمات الحكومة على الصحفيين، مثل قيام قوات الأمن بضربهم أو إطلاق النار عليهم أو على سياراتهم أو على مبانيهم.

(٢) القبض المتعمد على الصحفيين والناشرين كي يتعارض ذلك مع عملهم في متابعة الأحداث الخاصة بالانتخابات.

فشل الحكومة في تقديم الحماية الكافية للصحفيين والناشرين ضد تهديدات وهجمات مؤيدي الأحزاب السياسية والمرشحين و/أو المتطرفين السياسيين، وكذلك عدم التحقيق في مثل هذه الأعمال والمساءلة الحازمة للمسؤولين عنها.

(٤٦) انظر القسم (غ) «الحملة الانتخابية» لمزيد من المقترحات حول مراقبة تنفيذ ومراجعة الشكوى.

المساحة أو الوقت أو، بخلاف ذلك، أن يأخذ فائدة بغير حق من هذا الوقت أو يستفيد من الميل السياسي لأصحاب وسائل الإعلام.

تغطية الأنباء والمعلومات

يجب أن تفكر في مراقبة تغطية الأنباء والمعلومات المرتبطة بالانتخابات. ومن بين العوامل التي يجب تقييمها في هذا المجال: ما إذا كان هناك توازن أو عدم توازن في جودة التغطية التي تعطى للأحزاب السياسية المتنافسة و/أو المرشحين. ولكي يقيس المراقبون هذا العامل فلا بد أن يراجعوا الأنباء والتغطية الإذاعية للمعلومات مع استخدام ساعات التوقيت ويسجلوا عدد الثواني المخصصة لكل حزب ولكل مرشح، وتقاس الأخبار المطبوعة باستخدام مسطرة لتحديد حجم التغطية.

ما إذا كان هناك توازن أو عدم توازن في جودة التغطية، ولا بد من تقييم عدد من العناصر التي تتضمن:

(١) ما إذا كان بعض المرشحين السياسيين يقدمون دون مساواة بصورة إيجابية (أو سلبية).

(٢) ما إذا كان بعض الأحزاب أو المرشحين يظهرون دون تكافؤ كأول تنافس سياسي تتم تغطيته.

(٣) ما إذا كان الصوت الفعلي للمتكلم يستخدم في التقارير عن بعض المتنافسين السياسيين، بينما لا تستخدم وسائل الإعلام المطبوعة أي استشهادات أو تستخدم صوت المذيع في تقارير إذاعية عن المتنافسين السياسيين.

(٤) ما إذا كانت تستخدم صور أو أفلام لبعض المتنافسين السياسيين أو أعمالهم في

استخدام موارد متعددة، وإذا كان يمكن - أو لا يمكن - استخدام الموسيقى والصور، إلخ)، وما إذا كان كل المتنافسين قد أعطوا نفس الفرصة ليقدّموا إنتاجا عالي الجودة.

هل مقادير استخدام المساحة المطبوعة أو الوقت المذاع موزعة بالتساوي، بما في ذلك: ما إذا كان هناك مساحة متساوية أو وقت متساو أعطي لكل المتنافسين السياسيين، أو ما إذا كانت مقادير متساوية من المساحة أو الوقت تعطى للمتنافسين في كل فئة - في حالة وجود انقسام بين المتنافسين السياسيين الكبار وبين العديد من المتنافسين الأصغر منهم - وما إذا كان أقل مقدار معطى يكفي لتقديم رسائل ذات مغزى ومعنى للجمهور.

ما إذا كان هناك معايير محايدة لتأهيل المتنافسين السياسيين للاستخدام المباشر لمساحة مطبوعة أو وقت مذاع وتوزيع هذه المساحة أو الوقت، بما في ذلك مساحات لكل الأحزاب الجديدة والمرشحين المستقلين.

ما إذا كان هناك نظام محايد لضمان أن لا ينال أي متنافس سياسي تفضيلا بأن يأخذ المساحات أو الأوقات المفضلة بينما يذاع الآخرون دوما في أوقات أقل جاذبية (مثل: ساعة متأخرة من الليل) أو يعطون مساحة طباعية أقل بروتزا.

ما إذا كان تمويل رسائل الاستخدام المباشر متساويا، بما في ذلك: ما إذا كانت هناك مساحة طباعية كافية أو وقت كاف لتقديم رسائل ذات مغزى، متاح بالمجان للمتنافسين السياسيين أو بتكلفة ضئيلة. وما إذا كانت هناك مساحة أو وقت تجاريان متاحان. وما إذا كان هناك حدود لضمان أن لا يستطيع حزب واحد ولا مرشح واحد أن يحتكر تلك

الأخرى الحسنة السمعة حول نفس الموضوع وفي نفس الوقت تقريبا قد تم إدراجها في التقرير.

وتتضمن برمجة المعلومات عن طريق الراديو والتلفزيون أنشطة مثل مقابلات فردية وجماعية، ومناقشات، ومنتديات للمناظرة، والبرامج التي تسمى برامج «التخاطب» مع ممثلي الحزب و/أو المرشحين، ومناقشات مائدة مستديرة حول نقاط ذات شأن للانتخابات. ومن بين العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا المجال:

(١) ما إذا كان هناك محاور أو رئيس جلسة متحيز إلى جانب أحزاب أو مرشحين معينين.

(٢) ما إذا كانت الأحزاب والمرشحون يناقون وقتا كافيا ومتساويا لتقديم أفكارهم.

(٣) ما إذا كان قد قدم لكل الأحزاب المشاركة أو كل المرشحين المشاركين مقدار الوقت نفسه لإعداد البرنامج.

وعندما تقوم وسائل الإعلام المطبوعة بتغطية مثل هذه الأحداث، تنطبق الاعتبارات العامة التي نوقشت سلفا.

برمجة التعليم الانتخابي

النمط الأخير من التغطية الذي يجب مراقبته هو برمجة التعليم الانتخابي. وتتضمن العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا المجال ما يلي:

(١) في أي وقت من اليوم تذاق مثل هذه البرامج أو الإعلانات وأية صدارة تعطى لها في وسائل الإعلام المطبوعة؟

(٢) ما هو معدل تكرار نشرها أو إذاعتها؟

(٣) هل تقوم الرسائل بتبليغ الناخبين تبليغا كافيا عن كيفية وهدف الانتخاب؟

التقارير، بينما لا تستخدم أي صور أو أفلام في التقارير عن الآخرين.

ما إذا كانت التقارير الدقيقة تنتهك لدرجة الوصول إلى تلاعب في التغطية. وأمثلة ذلك في وسائل الإعلام الإذاعية تتضمن: الاستخدام الدائم لزوايا عدسة الكاميرا التي تجعل الحشود في التجمعات السياسية لبعض المتنافسين تظهر أكبر مما هي في الحقيقة بينما تستخدم زوايا عدسة الكاميرا في تجمعات متنافسين آخرين بحيث تظهر التجمعات أصغر مما هي في واقع الأمر، أو بث شريط فيلم لا يتفق مع الأحداث الواردة فيه كي يفيد متنافسين سياسيين بعينهم، أو بث تقارير مدعمة بأدلة تخدم مصلحة أحد المتنافسين أو تضر بمتنافس آخر في نظر الناخبين.

ما إذا كانت كتابة التقارير تخفق في التمييز بين تغطية موظفي الحكومة الذي يقودون أعمالا حكومية تستحق أن ترد في الأنباء، وبين مثل هؤلاء الموظفين الذين يقودون أنشطة خاصة بحملة انتخابية.

ما إذا كانت كتابة التقارير عن استفتاءات الرأي تعطي أهمية لا تستحقها، مما يمكن أن يفضل متنافسا سياسيا واحدا على الآخرين. والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا الصدد تتضمن: ما إذا كانت الاستفتاءات من مصادر حسنة السمعة، وما إذا كان مصدر الاستفتاء قد أعلن في التقرير، وما إذا كان هامش الخطأ وقت إجراء الاستفتاء وحجم العينة ومكانها والأسئلة الفعلية التي طرحت قد تم ذكرها، وما إذا كانت المواد الأخرى الواردة في سياق النص قد تم التقرير عنها، وما إذا كانت وسائل الإعلام قد ذكرت أن الفروق بين المتنافسين السياسيين في إطار هامش الخطأ، وما إذا كانت نتائج الاستفتاءات

٤) هل تقوم الرسائل بتفضيل حزب ما أو مرشح ما؟

مراقبة التلفزيون والراديو: غالبا ما يكون الراديو والتلفزيون وسيلتي الإعلام اللتين يحصل معظم الجمهور من خلالهما على المعلومات الخاصة بالتطورات السياسية. وفي وضع خطتك لمراقبة استخدام المتنافسين السياسيين وكذلك النزاهة والموضوعية في برمجة الأنباء والمعلومات، يجب أن تأخذ في اعتبارك عددا من النقاط العملية، بما فيها ما يلي:

أولا: يجب أن يكون عدد محطات الراديو والتلفزيون التي ستتم مراقبتها محددا ومقررا. والراديو الوطني وقنوات التلفزيون هما اختيارات واضحة للمراقبة، كما يمكن أن تكون المحطات المحلية مهمة أيضا. وينطبق هذا بالأخص عندما تسبب طبوغرافية بلد ما صعوبة في استقبال المحطات والقنوات المرسله من أماكن بعيدة و/أو البلاد التي فيها اختلافات لغوية هامة بين الأقاليم المتنوعة. وتتأثر الأهمية النسبية لمراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية بمستوى التعليم وأنظمة التوزيع لوسائل الإعلام المطبوعة، وكذلك عدد أجهزة الراديو والتلفزيون وإمكانية الوصول إليها.

ثانيا: يعتمد عدد المراقبين الذين سيكونون مطلوبين على:

١) عدد العوامل التي سوف تراقب.

٢) عدد المحطات والقنوات المتضمنة في المشروع.

٣) عدد ساعات البرمجة التي ستراقب.

٤) ما إذا كان سيتم عمل مراجعة تشمل البرمجة كلها.

٥) ما إذا كانت البرمجة المرتبطة بالموضوع تزداد في الوقت نفسه من منافذ

مختلفة.

٦) ما إذا كانت الشروط متاحة لكل برنامج.

ويجب أن يقوم أكثر من شخص (ربما ٢ أو ٣) بتقييم كل برنامج من أجل إزالة أي تحيز رقابي محتمل.

ثالثا: أنواع البرمجة التي ستراقب يمكن أن تتضمن: برامج استخدام مباشر تسمح للمتنافسين السياسيين بأن يوصلوا رسائل دعائية انتخابية توصيلا مباشرا إلى الجمهور عن طريق (مساحات زمنية مجانية) و/أو إعلانات مدفوعة الأجر، وتغطية إخبارية، وبرامج معلومات خاصة تغطي نقاطا لها أهميتها بالنسبة للانتخابات مثل الجداولات ومقابلات المرشحين والمناقشات الجماعية، ورسائل التعليم الانتخابي التي تضعها الحكومة أو منظمات مواطنين حيادية. ويمكن أن تتم مراجعة البرمجة العامة بحثا عن أساليب مأكرة من التلاعب، مثل استخدام رموز و/أو شعارات و/أو أغنيات المرشحين أو ممثلي الحزب في برامج الترفيه.

رابعا: سوف يعتمد عدد العوامل التي يتم تقييمها جزئيا على نوع البرامج التي تمت مراقبتها، كما وصفت سابقا في الأقسام الخاصة بالاتصال المباشر وتغطية الأنباء والنقاط الأخرى.

خامسا: ما إن تُجمع البيانات حتى يمكن تقييمها طبقا لكيفية تناول منفذ إعلامي بعينه لكل المتنافسين السياسيين. ويمكن أيضا أن يتم تقييمها من أجل تحديد كيفية تناول كل متنافس في نطاق مجموعة من المنافذ.

سادسا: سوف يعتمد عدد الأحزاب والمرشحين الذين يجب مراقبتهم في مشروع المراقبة على عدد الذين يتنافسون في الانتخابات. ويمكن للموارد أن تفرض

يصدر عدد كبير من الصحف والمجلات في أي بلد. وبالطبع ليس من الممكن مراقبة كل هذه، بل فقط الصحف التي توزع على مستوى البلد كله والجرائد ذات التوزيع الكبير في المدن الكبرى أو الأقاليم هي التي يمكن مراقبتها.

إن مراقبة وسائل الإعلام المطبوعة مسعى يحتاج لموارد كثيرة. والفائدة التي ستعود من مراقبة التأثير المحتمل لمشاكل وسائل الإعلام المطبوعة على العملية الانتخابية لا بد أن تقارن بحرص مع الموارد البشرية المتاحة في عمل مراقبتك كي تحدد ما إذا كنت ستراقب هذه الوسائل وكيف ستقوم بهذه المراقبة. وعندما يكون هناك تنوع في الآراء السياسية منعكس على الصحافة الوطنية، يجب أيضا أن تفكر إلى أي درجة يمكن أن تتسبب هذه التعددية في تخفيف آثار الانحياز كجزء من قرارك بالمراقبة.

ويجب أن يتم تقييم العديد من الاعتبارات المتداخلة قبل أن تقرر ما إذا كنت ستراقب الوسائل الإعلامية المطبوعة وكيف سيتم ذلك.

أولا: لا بد أن تتخذ قرارا بخصوص عدد الصحف التي ستراقبها. ويجب أن تعطي أولوية في المراقبة للجرائد التي تؤثر على قطاعات واسعة أو قطاعات ذات أهمية خاصة من الشعب. وسوف يعتمد العدد الفعلي للجرائد التي سوف تتم مراقبتها في النهاية على تقييم لاعتبارات أخرى سنناقشها لاحقا.

ثانيا: لا بد أن يحسب عدد المراقبين المطلوبين. وهذا سيعتمد جزئيا على عدد العوامل التي سيتم تقييمها في كل مطبوعة تحت المراقبة، كما سنناقش أدناه. فإذا كان يتم تقييم سبعة عوامل لكل مطبوعة، على سبيل

ضرورة اقتصار عدد المتنافسين السياسيين الذي سيراقب على أولئك الذين لديهم فرصة واقعية حقيقية للفوز بالمقاعد.

سابعاً: لا بد من تحديد مدة استمرار المشروع، والتي لا بد أن تبدأ قبل يوم الانتخابات بفترة كافية لكي يقيم التأثير المحتمل للراديو والتلفزيون على سلوك الناخب. وفي بعض البلاد يثار هذا السؤال قبل الانتخابات بوقت معقول، بينما في بلاد أخرى لا يصبح موضوعا هاما إلا قبل يوم الانتخابات بعدة أسابيع.

ثامنا: لا بد من وضع ميزانية لتغطية التكاليف اللازمة لأجل:

(١) الحصول على أجهزة راديو وتلفزيون (رغم أن من الممكن عادة أن يتم توفيرها من المتطوعين).

(٢) شرائط مسموعة وشرائط مرئية وجهاز تسجيل (في بعض الحالات توفر محطات الراديو والتلفزيون الشرائط للمراقبة بالمجان).

(٣) ساعات توقيت.

(٤) وضع وإصدار استمارات تقييم.

(٥) الدفع للمراقبين مقابل وقتهم عند الضرورة.

(٦) وضع وتوزيع تقارير خاصة بنتائج مشروع المراقبة.

وبما أنه قد لا تكون هناك حاجة للتخصيص المكثف للوقت من أجل مراقبة الأنباء والمعلومات أو الإعلانات السياسية أو برامج التعليم الانتخابي فربما يكون ممكنا أن تضم مراقبين متطوعين. ومن ناحية أخرى فاستمرارية المراقبين هامة للتخلص من التحيز والوصول إلى نتائج شاملة. ولذا ربما يكون ضروريا أن تدفع للمراقبين.

مراقبة وسائل الإعلام المطبوعة: كثيرا ما

المرشح.
 (٣) عدد صفحات المقال وموقع المقال في الصفحة.
 (٤) ما إذا كانت هناك صورة منشورة مع المقال.
 (٥) من الذي يظهر في الصورة.
 (٦) ما إذا كان المقال عن نشاط دعاية انتخابية أو عن أي شيء آخر (مثل عمل حكومي أو عمل فردي).
 (٧) ما إذا كانت نغمة المقال و/أو الصورة إيجابية أم سلبية.
 وإذا كان هناك إعلان سياسي يظهر لمتنافس سياسي فلا بد أن يتم تقييمه من أجل تحديد ما إذا كان قد أعطي مساحة كافية، وما إذا كان التصميم قد تمت معالجته بمساواة، وما إذا كان مكان الإعلان متساويا بالمقارنة مع إعلانات المتنافسين الآخرين. ويمكن أن تعطي تقييمات إيجابية وسلبية لمثل هذه العوامل من أجل الوصول إلى تقييم شامل لكل مقال أو لكل إعلان.
 رابعا: يمكن أن يتم تقييم البيانات التي تجمع حسب كيفية معاملة مطبوعة بعينها لكل متنافس سياسي في فترات زمنية محددة. ويمكن أيضا تقييم البيانات من أجل تحديد كيفية معاملة كل متنافس في مجموعة من المطبوعات.

خامسا: عدد المتنافسين السياسيين الذين سيتم تتبعهم في المطبوعات المراقبة سوف يعتمد على عددهم في الانتخابات وعلى الموارد المتاحة لمشروع المراقبة. وعندما يكون هناك عدد كبير من المتنافسين فربما يكون من الضروري الاكتفاء بمراقبة بعض المتنافسين الذين لديهم فرصة واقعية فعلية للفوز في الانتخابات. وفي الانتخابات النسبية

المثال، فعندئذ ستتضمن الفترة الزمنية الوقت اللازم من أجل:

(١) مراجعة المطبوعة وتحديد المقالات المرتبطة بموضوع الانتخابات.
 (٢) فصل هذه المقالات لتحفظ في سجلات إذا ما كان مقرر أن يتم ذلك.
 (٣) تقييم كل مقالة بحسب العوامل السبعة وتسجيل التقييم في استمارات مراقبة.
 (٤) جدولة النتائج ووضع التقارير عنها. وسوف يتطلب هذا نحو ساعتين أو أكثر على الأقل لكل مطبوعة تحت المراقبة، ولذلك فإن الشخص الواحد يمكنه تقريبا أن يراقب ما بين ثلاث إلى خمس مطبوعات في فترة مدتها ثماني ساعات.

بالإضافة إلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن تحدد وتزيل أي تحيز رقابي محتمل. وهذا يعني أن أكثر من شخص يمكن أن يقيم كل مطبوعة تحت المراقبة. وبينما يمكن أن يقوم العديد من الأشخاص بمراقبة كل مطبوعة في ظروف نموذجية، إلا أنه في الغالب سيكون شخصان أو ثلاثة لكل مطبوعة هو أقصى حد ممكن. وهذا يعني أنه إذا كان هناك ثلاثة أفراد يقيمون مطبوعة تحت المراقبة فسيتمكن فقط مراقبة ما بين ثلاث إلى خمس مطبوعات بكفاءة كل يوم، ومن ست إلى عشر مطبوعات بواسطة ستة مراقبين.

ثالثا: لا بد أن يتم تحديد عدد العوامل التي ستراقب، وسوف يعتمد عدد العوامل المراقبة هذه على عدد المراقبين والموارد المالية المتاحة للمشروع، وفي الغالب يتم تقييم معظم العوامل التالية:

(١) مقدار المساحة المتاحة في الصحف لكل حزب و/أو مرشح.
 (٢) عدد المرات التي ذكر فيها اسم الحزب أو

وربما يكون ممكنا أن تحصل على اشتراكات مجانية وأن تستخدم مراقبين متطوعين. ويعتبر الحفاظ على استمرارية المراقبين أمرا هاما للغاية في الحد من تحيز المراقبة، الأمر الذي قد يستلزم الدفع لهم مقابل الساعات الأساسية من الوقت المطلوب.

كتابة تقارير عن النتائج: يجب أن تعتبر نتائج مراقبتك لوسائل الإعلام جزءا من عملك الإجمالي لمراقبة الانتخابات (انظر ملحق رقم ٤). ويمكن أن تُستخدم النتائج من أجل السعي وراء إجراء تغييرات في سلوك الحكومة تجاه وسائل الإعلام ومن أجل السعي وراء تغييرات في سلوك وسائل الإعلام تجاه الأحزاب و/أو المرشحين. ولذلك لا بد من وضع خطة لتوزيع التقارير عن مراقبة وسائل الإعلام^(٤٧).

وتمثل نتائج المراقبة جزءا من المساعي التي يمكن استخدامها، عند الضرورة، لضمان حقوق الأحزاب والمرشحين والناخبين في إصدار وتلقي المعلومات المطلوبة لاتخاذ اختيارات واعية في عملية انتخابية عادلة. ويمكن أن يتضمن هذا الاستخدام تقديمك لنتائجك في إجراءات الشكاوى أمام اللجنة الوطنية للانتخابات، وهي المجموعة الحكومية المسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام و/أو أمام المحاكم. ويمكن أيضا أن تقدم نتائج الانتخابات إلى وسائل الإعلام الإخبارية الدولية وإلى مراقبي الانتخابات الدوليين الذين يراقبون العمليات الانتخابية في البلد.

مع قوائم الحزب قد يكون من الضروري اقتصار المراقبة على المرشحين الذين لديهم احتمالات واقعية للفوز بالمقاعد.

سادسا: لا بد من تحديد مدة مشروع المراقبة. ويجب أن يبدأ المشروع قبل يوم الانتخابات بفترة كافية لكي يقيس تأثير التغطية الإعلامية المطبوعة على سلوك الناخب. ورغم أن الناخبين قد لا يعطون اهتماما كبيرا لتناول المتنافسين السياسيين قبل يوم الانتخابات بفترة طويلة، إلا أنه لا يكفي أن تراقب وسائل الإعلام ببساطة لمدة عدة أيام قبل يوم الاقتراع. وفي بعض البلاد يمكن أن يكون تلاعب وسائل الإعلام موضوعا له أهمية خاصة قبل الانتخابات بفترة كافية.

ويجب أيضا أن يخصص أسبوع على الأقل عند بداية المشروع لاختبار منهجية المراقبة من أجل إجراء التعديلات الضرورية. وربما يكون من الضروري الحد من عدد المتنافسين السياسيين الذين تتم تغطيتهم ومن عدد العوامل التي تقيم و/أو عدد المطبوعات المراقبة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار التمويل والموارد البشرية المتاحة للمشروع.

سابعا: لا بد من وضع ميزانية لتغطية التكاليف اللازمة للآتي:

- ١) الاشتراك في المطبوعات المراقبة.
- ٢) وضع وإصدار استمارات تقييم.
- ٣) الدفع للمراقبين مقابل وقتهم إذا كان هناك ضرورة لذلك.
- ٤) كتابة وتوزيع تقارير عن مشروع المراقبة.

(٤٧) انظر أيضا القسم (م) «تقارير ما بعد الانتخابات».

- ق) الإقتراع
ك) الفرز
ل) الجدولة
م) تطورات ما بعد الانتخابات

٤٠٣

مراقبة مرحلة الانتخابات وما بعد الانتخابات

ويرتبط العديد من المبادئ بالإجابة على هذين السؤالين.

المبدأ الأول: لا بد أن يعطى لجميع الأفراد الذين لهم أهلية الانتخاب فرصة عادلة ليقتروا (أو «ليمارسوا حق الانتخاب») في انتخابات دورية. وهذا المبدأ ينبع من الحق المعترف به دولياً بممارسة الإقتراع^(٤٨). وعندما يتم منع الناخبين الذين لهم أهلية الانتخاب من الاقتراع بطريقة خاطئة، يمكن أن يقال إنهم قد حرّموا من حق التصويت ومن حقوقهم السياسية - لذلك - قد اختزلت^(٤٩). وحيثما يحدث الحرمان من حق التصويت بدرجة كبيرة يمكن أن يغير ذلك نتيجة أي انتخابات، وهذا يثير تساؤلات خطيرة عن شرعية الانتخابات. وبالمثل فعندما يسمح لأفراد ليس لهم أهلية الانتخاب أن يدلوا بأصواتهم، أو عندما تحسب الأصوات الباطلة (عن طريق ازدواج الأصوات أو ملء صندوق الاقتراع بأصوات

الإقتراع



الإقتراع هو العملية التي يعبر بها الأفراد الذين لهم أهلية الانتخاب عن تفضيلاتهم السياسية. ورغم أن الإقتراع في العالم كله يتم بطرق مختلفة فقد يكون أكثر الأساليب شيوعاً في الاستخدام هو إلقاء بطاقة إقتراع في صندوق إقتراع. ويناقش هذا القسم المبادئ الأساسية والموضوعات التي يجب مراقبتها وأساليب مراقبة محددة مرتبطة بعملية الإقتراع. **مبادئ عامة:** يجب أن يسعى أي تحليل شامل لعملية الإقتراع لأن يجيب على سؤالين واسعين:

- ١) هل تمت إدارة عملية الإقتراع حسب مواد قوانين الانتخابات والمعايير الدولية؟
- ٢) إلى أي درجة أثرت أي مشاكل تأثيراً مادياً على نتيجة الانتخابات؟

(٤٨) انظر المادة ٢١، الفقرة ٣، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الملحق رقم ١.

(٤٩) انظر أيضاً القسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين».

لخطتك العامة، وبخاصة أثناء فترة ما قبل الانتخابات، يجب أن تحدد الموضوعات المحتملة التي تحتاج إلى المراقبة أثناء الاقتراع. ويجب أن تركز مراقبتك على العناصر الأربعة التالية المكونة للاقتراع.



البيئة داخل مركز الاقتراع

المكان والترتيب: عند وصول المراقب إلى أي مركز اقتراع (ويسمى أحيانا لجنة انتخاب أو مكان تصويت) يجب أن يتحقق أولا من أن المركز معرف بطريقة صحيحة وفي مكانه الصحيح. فتغيير تسمية مراكز الاقتراع أو تغيير أماكنها هي إحدى الطرق التي يحرم بها الناخبون من حقهم الانتخابي. ثم يجب أن يقيم المراقب البيئة (المناخ) داخل مركز الاقتراع. والخطوة الأولى في هذه العملية هي أن يراقب كيفية ترتيب المركز (انظر تعريف رقم ١٠).

مزيفة) فإن ذلك يضر بشرعية أي انتخابات. وفي كلتا الحالتين، من المهم أن نحدد حجم المشاكل وما إذا كانت تؤثر بصورة غير متكافئة على طبقة معينة من الناخبين لكي نقرر ما إذا كانت تؤثر تأثيرا ماديا على انتخابات ما أم لا.

المبدأ الثاني: يجب أن تحمي عملية الاقتراع الحريات الأساسية وهي حرية التجمع وحرية التزاوج وحرية التعبير. وعند تقييم الدرجة العامة للحرية، ضع في ذهنك أن قرارك لا بد أن يتخذ بمصطلحات نسبية، واضعاً في اعتبارك الظروف السائدة المحيطة بالانتخابات (مثل: حرب أهلية حديثة، أو توتر عرقي قوي، أو بيئة مسالمة مستقرة نسبياً، إلخ). ولا يعتبر الاقتراع حراً إلا إذا أدرك الناخبون أنهم ليسوا ممنوعين من الإدلاء بأصواتهم وفقاً لإرادتهم الفردية. وتوجه أعمال التهديد والرشوة والفسل في ضمان سرية الاقتراع (سواء كانت حقيقية أم متصورة) تهديدات خطيرة لأي بيئة اقتراع حرة، كما تعتبر المعاملة غير المتساوية أو الاستبدادية التي تقوم بها سلطات حكومية مسؤولة انتهاكاً آخر محتملاً للمبدأ.

المبدأ الثالث: يجب أن يكون للناخبين فهم كاف لإجراءات ومغزى التعبير عن اختيارهم^(٥٠).

موضوعات ينبغي مراقبتها: أثناء وضعك

التنظيم

يشير تنظيم مركز الاقتراع إلى:

(١) البناء والتصميم المادي له.

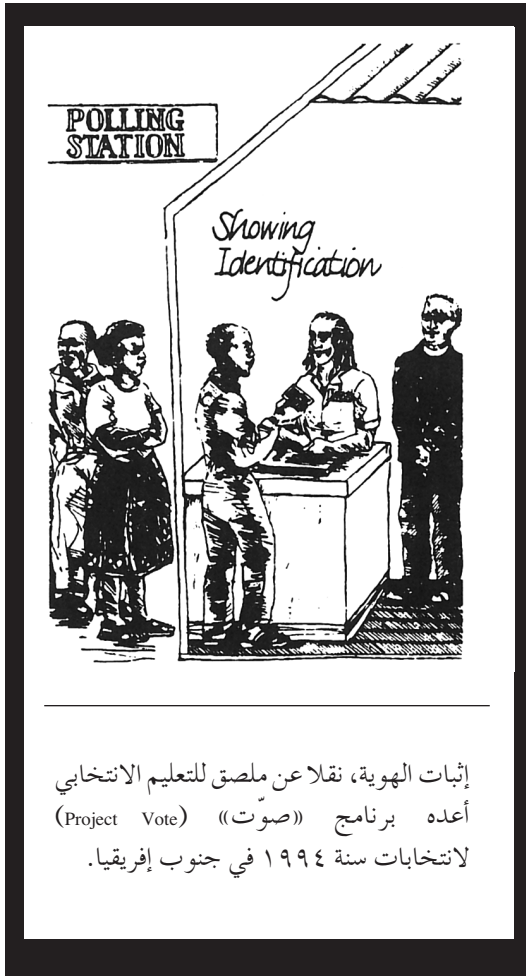
(٢) توفر وعرض المواد الانتخابية اللازمة.

(٣) حضور موظفين أو أفراد آخرين.

تعريف ١٠

(٥٠) انظر القسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» والمناقشة حول سلوك الناخبين أدناه، لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع.

تراقب كيف ينتقل الناخبون بفعالية ونظام عبر عملية دخول مركز الاقتراع، وإثبات أهليتهم الانتخابية، واستلام بطاقة (أو بطاقات) الاقتراع (والمظاريف في نظام بطاقات الاقتراع المتعددة)، ودخول حجرة الاقتراع، ووضع البطاقة في الصندوق، واستلام ما يدل على أنهم قد أدلوا بأصواتهم، ثم الخروج. وتذكر أن أحد أهدافك هو تحديد ما إذا كانت هناك إجراءات غير فعالة أو غير سليمة



تسبب في حرمان الناخبين الذين لهم أهلية الانتخاب من ممارسة حقهم الانتخابي أو تسمح للناخبين الذين ليس لهم حق الانتخاب بأن يدلوا بأصواتهم.

فالبنية المادية لمركز الاقتراع وتصميمه يجب أن يضمن سرية الاقتراع. وحجيرات الاقتراع يجب أن تبنى ويحدد موقعها بحيث يستطيع أي ناخب أن يدلي بصوته في سرية وخصوصية، كما يجب ألا يكون مركز الاقتراع في مكان يمكن أن يخيف الناخبين، مثل قسم شرطة أو مكاتب رئيسية للحزب السياسي.



ويجب لتصميم مركز الاقتراع والنظام الذي يمر من خلاله الناخبون بخطوات التصويت أن يكونا ملائمين للمحافظة على عملية منظمة وعادلة. ورغم أن مركز الاقتراع هو أساسا بيئة مزدحمة إلا أنه توجد درجة من النظام لا بد منها لمنع الناخبين والموظفين من أن يرتبكوا أو يخافوا. ومن شأن النظام أن يخفض احتمال وقوع أخطاء أو تلاعب.

ويجب أن يكون تدفق الناخبين في النظام الانتخابي سهلا وسريعا بقدر الإمكان. ويجب لأي نظام جيد أن يضمن ألا يضطر الناخبون إلى أن ينتظروا طويلا جدا بحيث يصابون بالإحباط ويغادرون المركز قبل أن يدلوا بأصواتهم. وهكذا فمن الأهمية بمكان أن

عملية الاقتراع طبقا للقوانين والتنظيمات المحددة. وبوصفك مراقبا لعملية التصويت يجب أن تراقب وتسجل سلوك موظفي الانتخابات لكي تحول دون حدوث أي تلاعب ولكي تصحح أي أخطاء غير متعمدة، وكذلك لتجنب وتسجل التسيبات الفعلية.

وتتضمن الخطوة الأولى في معظم عمليات الاقتراع التحقق من أن من يريدون أن يدلوا بأصواتهم لديهم حق الانتخاب^(٥١). وفي تحديد أهلية الانتخاب يقارن الموظفون بطاقات الناخبين الشخصية مع قائمة التسجيل من أجل التأكد من أن الناخب يحق له الانتخاب وأنه ينتخب في المكان الصحيح. وفي بعض الحالات يفحص جزء من يد من سيدي بصوته (مثل الإبهام أو الإصبع) لمعرفة ما إذا كان هناك حبر من النوع الذي تصعب إزالته والذي يساعد على توضيح ما إذا كان الشخص قد أدلى بصوته فعلا أم لا.

ومن المشاكل الشائعة التي يجب أن تراقبها تلك التي تحدث عندما يرفض الموظفون بطريقة خاطئة الفرد الذي يريد أن ينتخب. وتتمثل المشكلة الثانية التي تحدث كثيرا في السماح لمن لا يحق لهم الانتخاب بأن يدلوا بأصواتهم. وفي كلتا الحالتين، عندما يرفض الموظفون بطريقة خاطئة (أو يقبلون) عددا غير قليل من الناخبين في عملية الاقتراع، يجب أن يطلب المراقبون تفسيراً من الموظفين ويجب أن يطلبوا التأكد من تسجيل الناخب ومعلومات هويته (أو يتحققوا من عدم كفايتها أو نقصها في حالة رفضه) إذا كان مسموحاً بذلك.

كما يجب أيضاً أن تراقب المشاكل المرتبطة ببطاقات الاقتراع. والعديد من أنظمة الانتخاب يسمح للناخبين الذين لا تظهر أسماءهم في قائمة التسجيل بأن يدلوا

طاقم الأفراد: لا بد أن يسجل المراقبون من الذي يوجد داخل مركز الاقتراع، إذ لا يجب أن يوجد داخل مركز الاقتراع، إذ لا يجب أن لهم والأفراد الذين يدلون بأصواتهم.

أولاً: يجب أن تحدد ما إذا كان هناك موظفو انتخابات غائبون أو تم استبدالهم ونتيجة هذا التغيير على الاقتراع. وغالباً ما يتسبب غياب موظف في تعطيل الانتخابات إلى حين وصول موظفين آخرين مناسبين.

ثانياً: يجب أن تحدد أياً من الأحزاب السياسية أو المنظمات المحلية والدولية لها مراقبون يمثلونها.

ثالثاً: يجب أن تسجل ما إذا كان هناك أناس غير مصرح لهم موجودون داخل مركز الاقتراع وتأثير حضورهم.

المواد: أخيراً افحص مدى توفر مواد الانتخاب ومكانها، ومن ضمن هذه المواد: قوائم التسجيل، وبطاقات الاقتراع، ومظاريف، وحبر تصعب إزالته، وصناديق اقتراع، وأختام، وألواح أوراق للتسجيل، حجيرات اقتراع، ومناضد، إلخ. ويجب أن تكون هذه المواد متوفرة بكميات كافية كي تسمح لعملية الاقتراع أن تتم بسهولة. وفي نظام بطاقة الاقتراع الواحدة يجب أن تراجع بطاقة الاقتراع لكي تتأكد من أن جميع الأحزاب أو المرشحين مكتوبون فيها بطريقة صحيحة. وفي نظام بطاقات الاقتراع المتعددة يجب أن تتحقق من صحة ما إذا كانت بطاقات الاقتراع متوفرة لكل حزب أو مرشح بكميات متساوية تقريباً، وأنها معروضة في أماكن متساوية دون تمييز.

سلوك الموظفين

موظفو الانتخابات هم المسؤولون عن إدارة

(٥١) انظر أيضاً القسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين».

الناخبون بأصواتهم أكثر من مرة واحدة. ويجب أن يلاحظ المراقبون بعناية ما إذا كان موظفو الانتخابات يتممون هذه الإجراءات بطريقة صحيحة. ومن المستحسن أن يقوم بعض المراقبين (بعد أن يدلوا بأصواتهم) بفحص الخبر لكي يحددوا ما إذا كان من الممكن أن يزال بالغسيل أم لا.

وفي أحيان كثيرة تتطلب أنظمة الانتخابات موظفين ليختتموا و/أو يوقعوا على بطاقات الاقتراع قبل أن تعطى لأي ناخب. وأي بطاقة اقتراع تخلو من العلامة المطلوبة تكون عرضة لأن تحسب باطلة أثناء عملية الفرز. ولا بد أن يحدد المراقبون ما إذا كان موظفو الانتخابات يقومون بوضع علامات بطريقة صحيحة على بطاقات الاقتراع أم لا.

وتحدث خطوة حرجة في عملية الاقتراع عندما يعلن الناخب بحركة جسدية عن اختياره، سواء باختيار بطاقة اقتراع معينة أو بوضع علامة على بطاقة اقتراع بطريقة محددة قبلا (متفق عليها). وما دام يقصد بالاقتراع أن يكون سريا، فقد تتوقع ألا يتدخل الموظفون أثناء ذلك الوقت بشكل يذكر. ولكن في عملية تسليم الناخبين بطاقات الاقتراع الخاصة بهم، وتوجيههم إلى حجيرة الاقتراع، ومساعدة أولئك الذين يحتاجون لمعاملة خاصة (أي هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يقرأوا أو يسيروا أو يروا)، وفي الحفاظ على النظام، يكون للموظفين فرص عديدة للتحكم في بيئة الاقتراع والتأثير على الناخبين.

ولهذه الأسباب فلا بد أن يقيم المراقبون بدقة ما إذا كان الموظفون:

- (١) يفهمون الإجراءات المتفق عليها.
- (٢) يطبقون وينفذون الإجراءات بفعالية.

بأصواتهم باستخدام بطاقة اقتراع مقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الأنظمة تسمح لممثلي الحزب السياسي بأن يعترضوا على هوية الناخب أو بعض الأسس الأخرى للأهلية الانتخابية. وفي هذه الحالات يمكن أن يسمح لذلك الصوت أن يلقي ويفرز كبطاقة اقتراع مشكوك فيها.

ويجب أن يكون المراقبون معتادين على التعاريف المعطاة لهذه المصطلحات أو المصطلحات المرتبطة بذلك، حسب قانون الانتخابات السائد، وعلى كيفية معالجة بطاقات الاقتراع هذه. وعادة تلقى بطاقات الاقتراع المقدمة والمشكوك فيها وتفرز وحدها بعيدا عن البطاقات العادية. وترافق بعض أنماط التوثيق هذه البطاقات إلى مرحلة الفرز في العملية حيث تقوم سلطة أعلى بالفصل فيما إذا كان يجب أن تضاف البطاقات إلى النتائج الرسمية. ويمكن أن يقلل استخدام بطاقات الاقتراع المقدمة والمشكوك فيها من التوتر في مركز الاقتراع بالتأجيل المؤقت للجدالات والنزاعات الفردية، بينما يسمح لأعمال الاقتراع العادية أن تستمر.

وتسمح هذه البطاقات بتحليل ووصف المشاكل المرتبطة بذلك، كما تقدم أساسا لاستخلاص عدد الناخبين الذين لولا ذلك لربما كانت أهليتهم الانتخابية قد رفضت. ومن المهم بصفة خاصة أن تحت المراقبين على أن يحلوا ويسجلوا - إذا كان ممكنا - المعلومات المتعلقة بالموضوع والموجودة في هذه الوثائق.

وفي بلاد عديدة يتم وضع علامة على اسم و/أو رقم الناخب في قائمة التسجيل وكذلك على بطاقته الشخصية أو إصبعه للدلالة على أنه قد أدلى بصوته. وتضمن هذه الخطوات ألا يدلي

والحفاظ على الفحص الدائم لأنشطة أي مركز انتخابات متنقل يمثل تحديا جادا للمراقبين. ويمكن أن تجد أنه ليس هناك أي جدول مواعيد أو خط سير معلنين للمركز المتحرك أو يمكن أن تجد أنك لا تستطيع أن تجد سبل نقل لمراقبتك. وأحد الاختيارات التي يجب أن تأخذها في اعتبارك هو أن تسأل الموظفين ما إذا كان يتم حجز مكان المراقبين في السيارات نفسها التي تنقل صناديق الاقتراع. وإذا لم يكن هناك مكان لمراقبيك فيمكن أن تضطر إلى الاعتماد على نقلك الخاص أو على ملاحظات مراقبين آخرين (مثل: مندوبي الحزب السياسي أو ممثلي المجموعات المحايدة الأخرى).

سلوك الناخبين

الفئة الثالثة التي يجب أن تراقبها في أنشطتك هي سلوك الناخبين. وكما ناقشنا في قسم «التعليم المدني والانتخابي» أعلاه فإن الانتخابات الحقيقية ذات المعنى تفترض أن يفهم الناخبون كلا من إجراءات الاقتراع من ناحية وسياسات المرشحين أو جوهر الموضوع (أو الموضوعات) التي يتم الاقتراع عليها من ناحية أخرى.

وما دام مستوى فهم الناخب لهذين الموضوعين يؤثر على مقدار الوقت الذي يحتاجه لإكمال عملية التصويت فإن المستوى المنخفض من الفهم يمكن أن يتسبب في تأخيرات خطيرة في عملية الاقتراع. ولذلك فيجب أن تحاول تحديد ما إذا كان الناخبون يفهمون عملية الاقتراع والاختيارات المتاحة. ويجب أيضا أن تقيم إلى أي درجة تكون المشاكل الحادثة في الاقتراع، إذا كان هناك مشاكل، نتيجة لتعليم انتخابي غير كاف وسببا

(٣) يلتزمون بحيادية تامة ويمارسون حذرا مناسبا واحتراما لسرية التصويت عندما يقدمون المساعدة.

(٤) يوفرون بيئة مرتبة ومنظمة يتاح فيها لكل الناخبين الذين لهم أهلية الاقتراع فرصة كافية ليدلوا بأصواتهم وليشعروا بأنهم متحررون من أي تأثير غير مناسب.

(٥) يحترمون حقوق المراقبين وممثلي الحزب السياسي.

كما يتم إعطاء موظفي مركز الاقتراع سلطة واسعة ليتخذوا قرارات بخصوص الشكاوى والنزاعات أو الاعتراضات. ويجب أن تراقب نمط استجاباتهم، إذا كان هناك استجابة على الإطلاق. ولاحظ رغبتهم في تسجيل تفاصيل الموضوع.

في بعض البلاد يقوم موظفو الانتخابات بنقل «مركز اقتراع متنقل» إلى المستشفيات وإلى منازل المعاقين أو الناخبين الطاعنين في السن أو القرى النائية. وفي هذه الحالة لا بد أن يحاول المراقبون التحقق من:

(١) أن صندوق الاقتراع فارغ قبل أن يغادر مركز الاقتراع.

(٢) أن موظفي الانتخابات يحتفظون بتسجيل دقيق لبطاقات الاقتراع في كل خطوة من العملية (مثل: كم عدد بطاقات الاقتراع التي أخذت، وكم عدد تلك التي استخدمت وكم عدد المرتجعة).

(٣) أن عدد بطاقات الاقتراع في الصندوق يتفق مع عدد الناخبين الذين ألقوا هذه البطاقات.

ويكون حق الناخب في الاقتراع السري مهتدا بصفة خاصة في المراكز الانتخابية المتنقلة. ولذلك فيجب أن تهتم اهتماما فائقا بالإجراء الذي ناقشناه في هذا القسم الفرعي.

وقد تكون هذه المشاكل، والتي أقل ما فيها أنها تنتهك مبدأ سرية التصويت، ضد الناخبين في الصف أو ضد موظفي الانتخابات في الداخل. وتتضمن المصادر المحتملة للتهديد موظفي الانتخابات أو الحزبيين السياسيين الذي يتصرفون بطريقة زائدة الحماس أو أفرادا من قوات الأمن. وفي هذه البيئة يتضح التهديد والإرهاب في أشكال وضغوط عديدة. وأحد أمثلة ذلك هو المشكلة القليلة الأهمية نسبيا والخاصة بالدعاية الانتخابية الخاطئة (مثلا: عرض الملصقات والقمصان أو الهتاف في مناطق محظور فيها ذلك). والرشوة هي مثال آخر أكثر خطورة للمشكلة. أما العنف والتهديد بالقيام به فيمثلان الإرهاب في أقصى صورته^(٥٢).

وكما ناقشنا في نهاية الفصل الأول، يجب أن تقيّم تأثير التهديد والإرهاب. وحاول أن توثق الأحداث المتعلقة بذلك وأن تقيّم حجم أي حادثة. وتتضمن الأسئلة الهامة التي يجب أن توجهها في تقريرك عن يوم الانتخابات ما يلي:

(١) هل يستخف الناخبون بمحاولات إرهابهم؟ هل تأثروا بها أم منعوا في النهاية عن التصويت؟

(٢) كم عدد الناخبين الذين تأثروا؟
(٣) ما هي شخصيات (أو أوصاف) هيئات الأفراد المشتركين في الحادثة (مثل: المرتكبين والضحايا والشهود، إلخ).

(٤) كيف تم حل الموقف؟

(انظر الملحق رقم ٣ حيث تجد نموذجا لاستمارة تقييم حادثة).

لإعاقه ممارسة الحقوق الانتخابية بسبب التأخيرات الطويلة غير المعقولة أو الإلقاء غير السليم لبطاقات الاقتراع.

وكثيرا ما يطلب الناخبون الذين لا يفهمون العملية أو اختياراتهم مساعدة (أو تقدم لهم مساعدة) من موظفي الانتخابات أو آخرين في مركز الاقتراع. وكما اقترحنا سابقا فإنه يجب أن تراقب المشكلة المحتملة التي تثار عندما يفشل موظفو الانتخابات أو آخرون في الالتزام بالحيادية التامة عندما يقومون بالمساعدة.

ويمكن لسلوك الناخبين أن يكون أيضا سببا للتهديد والإرهاب أثناء عملية الاقتراع. فمثل هذا التهديد والإرهاب يحدث في الصف الذي ينتظر فيه من سيدلون بأصواتهم قبل أن يدخلوا المركز للتصويت. ويجب أن يحاول المراقبون أن يعرفوا أحداث التهديد هذه ويحددوا تأثيرها على الناخبين الآخرين.

البيئة خارج مركز الاقتراع

رغم أن معظم المراقبين يوم الانتخابات يركزون على تقييم إجراءات التصويت (داخل مركز الانتخاب)، إلا أنه يجب أن تخصص بعض اهتماماتك لتحليل البيئة خارج مركز الاقتراع.

وكما أسلفنا فسلوك الناخبين يمكن تقييمه - جزئيا - خارج مركز الاقتراع. ومن الواضح أن أناسا آخرين يمكن أن يكونوا نشطاء في هذه الحلبة أيضا، ويمكن أن يكون لأنشطتهم تأثير هام على التصويت. ويجب أن تبحث عن الحوادث ذات التأثير غير السليم أو التهديد والإرهاب خارج مركز الاقتراع، وحاول في عملك هذا أن تحدد هدف ومصدر وشكل التهديد والإرهاب.

(٥٢) انظر أيضا القسم (غ) «الحملة الانتخابية» والقسم الفرعي عن التهديد والإكراه.

ومن مناهج التغطية الجزئية الأخرى توزيع فرق متنقلة تنتقل من مركز إلى آخر أثناء فترة الاقتراع. ومن منظور لوجستي فيكون استخدام الفرق المتنقلة أكثر تعقيدا وتكلفة (يتطلب دوما سيارات لكي يكون فعالا) من منهج استخدام فرق المراكز الانتخابية. ولا يمكن للفرق المتنقلة أن تقدم تقييما شاملا للعملية في مراكز فردية لأنها لا تبقى في أي مكان واحد فترة الانتخابات كلها.

وعلى أية حال فإن منهج الفرق المتنقلة له ميزة الوصول إلى الحد الأقصى من المساحة الجغرافية ومن عدد المراكز الانتخابية وعدد الناخبين المسجلين الذين تتم مراقبتهم. وكذلك فما دامت الفرق تتبع خط سير تلقائيا وغير معن قبلا، إذن يمثل هذا المنهج إحباطا محتملا لأعمال التلاعب. ويمكن كذلك للفرق المتنقلة أن تعود إلى أي مركز اقتراع أكثر من مرة. وفي الواقع يجب أن تذكر موظفي الانتخابات دائما بأنك يمكن أن تعود في وقت لاحق في نفس اليوم. بل وعلى عكس منهج فرق المركز الانتخابية، يكون للفرق التي تمتلك وسائل نقل قدرة عظيمة أن تحقق باستقلالية في المشاكل الخطيرة أو تنقل التقارير العاجلة أو تتابع المناقشات السياسية خارج حدود مركز الاقتراع.

وحتى مع مساعدة الفرق المتنقلة، يمكن ألا تستطيع مراقبة كل مراكز الاقتراع. ولذا فيجب أن تحدد أولويات واضحة تتم بناء عليها زيارة المراكز. فيمكن مثلا أن تحاول أن تحقق تغطية نموذجية واسعة في القطر كله أو الدائرة الانتخابية كي تضع تقريرا عن السمة العامة للانتخابات. ومن ناحية أخرى فيمكن أن تركز جهوداتك في الأماكن التي حدثت فيها في الماضي مشاكل انتخابية أو حيث يكون من

أساليب محددة للمراقبة: بعد أن راجعت الموضوعات المتعددة التي يمكن أن تصادفها في التصويت، يجب أن تفكر في أساليب محددة متنوعة للمراقبة تساعدك على تقييم أحداث يوم الاقتراع.

مدى التغطية

يجب أن تتخذ مجموعتك الرقابية قرارا أوليا بخصوص التغطية (أي مدى أنشطة مراقبتك مقاسة جغرافيا وديموغرافيا وزمنيا، وعدد مراكز الاقتراع، وعدد الناخبين المقيدين، إلخ). وإذا حالفك الحظ بدرجة كافية بحيث تضم عددا من المتطوعين أكثر من عدد مراكز الاقتراع فيمكن أن تقرر أن تضع على الأقل مراقبا واحدا في كل مركز اقتراع لكي تقوم بعمل تغطية شاملة. وإذا لم تكن التغطية الكاملة ممكنة أو مرغوبا فيها فيمكن أن تجري نوعا من التغطية الجزئية.

وأحد مناهج التغطية الجزئية هو توزيع فرق مراكز انتخابية على قطاع مختار من مراكز الاقتراع. وفي هذا المنهج يكلف كل فريق مكون من مراقب أو أكثر بمراقبة مركز اقتراع واحد محدد مسبقا أثناء العملية الانتخابية بجملتها.

ويضمن هذا الاتجاه أن عملك الرقابي سوف يراقب ١٠٠٪ من الأنشطة أينما كان هناك فريق حاضر. لكنه لا يقدم لك إلا معلومات ضئيلة أو لا يقدم أية معلومات على الإطلاق عما يحدث في المراكز التي لا يوجد فيها مراقبون من عندك. ويحد هذا المنهج أيضا من تأثير قدرتك على إحباط أعمال التلاعب. فمثلا، أي شخص يخطط للقيام بأعمال تلاعب ويعلم بحضور مراقبي مراكز في بعض المراكز الانتخابية يمكنه بسهولة أن يوجه نشاطه لمراكز أخرى غير مراقبة.

(١) أطلع رئيس موظفي الانتخابات أو ممثلي الحزب السياسي أو المراقبين الآخرين على أي تسيب أو أي أمور أخرى.

(٢) سجل تفاصيل الواقعة في قوائم مراجعة شخصية أو أي ورق آخر (بما في ذلك كل الكميات والمواقيت والأماكن والأسماء والتوجهات والحلول) وضع تقريراً عن المعلومات وقدمه إلى المشرفين في منظمتك الرقابية.

(٣) كما هو الحال مع النقطة رقم ٢ أعلاه فحاول أن تسجل الواقعة في استمارة رصد رسمية.

(٤) قدم شكوى رسمية إذا كان ذلك مسموحاً.

(٥) استأنف الأحكام الأولية عند موظفين أعلى، عندما يكون ذلك مناسباً.

(٦) ضع تقريراً عن ملاحظتك^(٥٤).

نظام الاتصالات

تكون خطة الاتصالات الجيدة حاسمة عندما تقوم بمراقبة الاقتراع^(٥٥). وحاول قبل يوم الانتخابات أن تحدد مكاناً يوجد فيه هاتف في مركز الاقتراع أو في مكان قريب منه حتى يستطيع المراقبون استخدامه في تقديم تقارير عن المشاكل إلى المركز الرئيسي ويستطيعوا من خلاله أن يتلقوا تعليمات عاجلة.

ومن الأماكن المحتملة لأن يوجد فيها هاتف: منزل أحد المؤيدين، أو مكتب عمل محلي، أو مكتب انتخابي، أو مكاتب حكومية أخرى (مثل مكاتب البريد) أو منافذ وسائل الإعلام.

المتوقع أن يكون المتنافسون في الانتخابات متقاربين للغاية من بعضهم البعض، أو حيث من المحتمل أن يكون بعض الأهالي (مثل: مجموعة عرقية أو مؤيدين أقوياء لأحد المرشحين) هدفاً للتعسف.

إجراءات السلوك والملاحظة

أياً كان المنهج أو مجموعة المناهج التي تستخدمها فيجب أن تقدم تعليمات تفصيلية للمتطوعين عن مسؤولياتهم وقاعدة السلوك (أي سلوكهم العام) وأساليب محددة للمراقبة^(٥٦).

يجب أن توصي المراقبين بأن يحافظوا قبل كل شيء على سمعة العملية بالحيادية والكفاءة. ويجب بادئ ذي بدء أن يتخذ المراقبون منهجاً صريحاً ومتعاوناً في عملهم. وعند وصولهم إلى مركز الاقتراع يجب على المراقبين أن يقدموا أنفسهم إلى موظفي الانتخابات وإلى ممثلي الأحزاب السياسية، كما يجب أن يجدوا مكاناً يستطيعون منه - دون تطفل - أن يراقبوا ما يحدث. وفي الوقت نفسه فلا بد أن يكون المراقبون مجتهدين في قيامهم بمراقبة وتسجيل كل الأحداث التي تجري. ولذا فيجب ألا ينشئ المراقبون بسهولة عن السعي وراء المعلومات. ويجب أن تدرب المراقبين على الإجراءات الصحيحة التي يجب اتخاذها في حال حدوث تسيبات. ومن أجل الحفاظ على السلامة والأمن والمصدقية يجب أن يتم تعليمهم أن يتبعوا التعقل والاعتدال في مواقفهم. وإليك العديد من الاستجابات الممكنة والتي يمكن استخدامها في تركيبات متنوعة حسبما كان مناسباً:

(٥٣) انظر القسم (ر) «التدريب» والقسم (ز) «كتيب التدريب».

(٥٤) انظر القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات».

(٥٥) انظر القسم (أ، ب) «الخطة العامة» والقسم (س) «الإعلام» والقسم (ش) «اللوجيستيات» لمزيد من المعلومات عن

أنظمة الاتصالات ووضع خطة للاتصالات.

مواد المراقبة

قبل أن يبدأ الاقتراع ويتم توزيع المراقبين يجب أن تراجع حالة استعداداتك. وحاول أن تتأكد من أن جميع مراقبيك قد تلقوا:

(١) مهام يوم الاقتراع (مثل: أن يراقبوا مركز اقتراع أو ينجزوا مهمة أخرى).

(٢) شارة أو شهادة أو خطابا يعتمد شرعية مراقبة حامله ويجيز له صلاحية الدخول داخل مركز الاقتراع.

(٣) إرشادات للمراقبة (والتي تكون متضمنة في كتيب التدريب) ومنها:

(أ) نسخة موجزة من قاعدة الانتخابات.
(ب) استمارة تقرير وقائمة مراجعة (انظر ملحق رقم ٣).

(ج) قائمة بالأسماء وأرقام الهواتف الهامة وكذلك أي خطة للاتصالات أو للتقارير تكون قد وضعتها.

(د) تعليمات (مثلا: أين ومتى تبدأ المراقبة وكيف تنفذ خطة المراقبة و/أو كيف تكتب التقارير، إلخ).

(هـ) قاعدة للسلوك.
(٤) إمدادات اليوم (مثل الطعام والماء والورق وبطاريات الإضاءة، إلخ).

باطلة (فاسدة وفارغة) أو غير سليمة (أحيانا تسمى مقدمة أو مشكوكا فيها) قد تم تحديدها بطريقة سليمة وتم حفظها للمراجعة.

(٣) يكون قد تم نقل نتائج الفرز إلى السلطات المختصة التي تجدول النتائج بدقة ويكون قد تم تقديم تقارير عنها إلى المتنافسين السياسيين ومراقبي الانتخابات والجماهير كما ينص القانون وبطريقة ملائمة.

(٤) تكون عمليات فرز الأصوات ونقل وجدولة النتائج قد تمت في بيئة صريحة واضحة يقبلها كل المتنافسون والناخبون.

موضوعات ينبغي مراقبتها

إن معظم الموضوعات التي تراقبها أثناء عملية الاقتراع تستحق أيضا تدقيقا وفحصا أثناء عملية الفرز وسلوك الموظفين وسلوك مندوبي الحزب (أي مراقبي الاقتراع) وللبيئة خارج مركز الفرز (انظر بصفة عامة القسم (ق) «مناقشة أكثر للاقتراع» فمثلا: داخل مركز الاقتراع يجب أن تحدد ما إذا كانت الترتيبات والمواد والأفراد المناسبون موجودين في أماكنهم أم لا.

أساليب محددة للمراقبة: لا بد كنقطة أولى أن تكيف منهجك ليعكس نظام فرز الأصوات المحدد الذي يستخدم. وفي بعض الانتخابات يتم فرز الأصوات في المكان نفسه الذي تم فيه الاقتراع. بينما في انتخابات أخرى تنقل الأصوات إلى موضع فرز مركزي. كما تقوم بعض الأنظمة أيضا بفرز الأصوات في الحال بعد انتهاء الاقتراع مباشرة في حين تنتظر أنظمة أخرى حتى تفرز الأصوات في اليوم التالي أو الأيام التالية.



مبادئ وموضوعات عامة: في تقييمك لعملية الفرز يجب أن يكون تقييمك على أساس إلى أي درجة:

(١) يكون فرز الأصوات دقيقا ويعكس الاختيارات التي عبر عنها الناخبون.

(٢) تكون البطاقات التي حكم عليها بأنها

- (٣) تهديد وإرهاب موظفي الفرز أو المراقبين.
 (٤) أخطاء أو إلغاءات في حساب أو ملء استمارات تفرغ الأصوات الرسمية.
 (٥) رفض خاطئ للسماح لمراقبين أو آخرين بأن يراقبوا العملية أو أن يسجلوا الشكاوى في استمارات تفرغ الأصوات الرسمية.
 (٦) عدم وضع تقرير عن النتائج حسب الإجراءات الموضوعية أو الفترات الزمنية المحددة.
 وما إن يتم فرز البطاقات القادمة من مراكز انتخابية فردية حتى تبدأ عملية جمع وحساب (جدولة) النتائج من مختلف المراكز.

الجدولة



إن عمل المراقب نادرا ما ينتهي بانتهاء فرز الأصوات، بل بالأحرى تظل هناك أجزاء عديدة فائقة الأهمية من العملية يجب مراقبتها. وسوف نناقش في قسم «تطورات ما بعد الانتخابات» مراقبة الأحداث مثل نتائج الشكاوى والطعون وإعلان النتائج وتنصيب المتنافسين الفائزين. لكن أولا يتناول هذا القسم في البداية موضوع مراقبة جدولة فرز الأصوات (انظر تعريف رقم ١١).
 ويقدم هذا القسم أيضا مناقشة تفصيلية - رغم أنها غير مطولة - عن أسلوب ينفع بصفة خاصة في المراقبة ويسمى الجدولة المتوازية للأصوات.

وعندما يتم الاقتراع والفرز في المكان نفسه يجب أن يبقى المراقبون في المركز حتى ينتهي الفرز ويسجلوا النتائج في استمارة سبق أن أعدتها مجموعة المراقبة، أو إذا كان ممكنا يحصلوا على نسخة من استمارة تفرغ الأصوات الرسمية.

وعندما يتم فرز بطاقات الاقتراع بطريقة مركزية فيجب أن يرافق المراقبون صندوق الاقتراع من مركز الاقتراع وحتى مركز الفرز والذي يقوم فيه المراقبون المختصون بتحمل مسؤولية التأكد من أن الفرز يتم بطريقة صحيحة.

وعندما يكون هناك تأخير في ما بين الاقتراع والفرز فيجب أن يتخذ المراقبون احتياطات خاصة للتأكد من سلامة الأصوات داخل صندوق الاقتراع. وفي بعض البلاد قد يظل المراقبون بجوار صناديق الاقتراع طوال الليل كي يتأكدوا من أن أحدا لن يعث بمحتوياتها.

ويجب على المراقبين وهم يراقبون الفرز أن يكونوا متبهين للتسيبات المحتملة التالية:

- (١) انتهاك سلامة صندوق الأصوات (مثل كسر الأقفال أو فض الأختام أو الصناديق المفتوحة مسبقا، إلخ).
- (٢) إجراءات غير سليمة للفرز مثل تمزيق بطاقات أو وضع علامات عليها بغرض إبطالها، وعدم تسجيل البطاقات الصحيحة حسب قصد الناخب المعلن بوضوح، وإضافة بطاقات اقتراع موضوع عليها علامات قبلا أو بطاقات باطلة إلى محتويات صندوق الاقتراع، وتبديل أو سرقة أو إتلاف البطاقات أو صناديق الاقتراع بكاملها، إلخ).



الرئيسية للمراقبة بأسرع ما يمكن حتى يقرر قادة المنظمة ما هو الإجراء الذي يجب اتخاذه، إذا كان يجب ذلك، وحتى يمكنهم أن يبدأوا عملية إعداد لتقييم شامل للانتخابات. وإذا انتظرت أكثر من اللازم لكي تضع تقريرا عن النتائج الهامة فيمكن أن تضيع عليك فرصة التأثير على العملية^(٥٦).

الجدولة المتوازية للأصوات

الجدولة المتوازية للأصوات هي طريقة لمراقبة جدولة الأصوات يسجل بها مراقبو الانتخابات النتائج المأخوذة من مراكز الاقتراع الفردية ويقارنون بين هذه النتائج وبين النتائج الرسمية^(٥٧). وهي وسيلة تستخدم في مراقبة فرز الأصوات. وتقوم هذه الجدولة بجمع النتائج الفعلية التي قدم موظفو الانتخابات


مبادئ وموضوعات عامة: إن عملية الجدولة عرضة للمشاكل. فموظفو الانتخابات المدومو الضمير أو المهملون (أو المتطفلون) يمكن أن يغيروا بدرجة كبيرة النتائج الحقيقية وذلك بالقيام ببساطة بتغيير أرقام قليلة بقلم أو بإعادة برمجة جداول الحاسب الآلي. ولذا فإن التقييم السريع والمستقل تماما لنتائج الانتخابات يمكن أن يعيق موظفي الانتخابات أو أي أشخاص آخرين من محاولة تغيير محصلات فرز الأصوات ويدعم ثقة الناخب في إمكانية الوثوق في النتائج الرسمية.

والدقة والسرعة في وضع التقارير هما اهتمامان كبيران في جدولة نتائج الانتخابات، ولذا يجب أن تقارن نتائج الانتخابات التي يقدم عنها موظفو الانتخابات تقريرا مع نتائج الانتخابات التي أعلنها ممثلو الحزب السياسي والمراقبون الآخرون وتحاول أن تحدد الحسابات الخاطئة أو التناقضات أو الانحرافات (انظر تعريف ١٢).

ووقتما تحدد أي تسبب محتمل في عملية الجدولة، أو عندما يتم الانتهاء من الجدولة في المكان الذي تراقب فيه، يجب أن تحقق في أسئلة لديك عن العملية وتسجل ملاحظات. ويجب أن تنقل هذه الملاحظات إلى مراكزك

الجدولة

«الجدولة» تستخدم هنا لوصف عمليات:
أ) نقل نتائج الاقتراع من النقطة التي تم فيها فرزها إلى مكان جمع مركزي حيث تضاف إلى نتائج من أماكن أخرى.
ب) حساب النتائج الاجمالية للانتخابات.



تعريف ١١

(٥٦) انظر أيضا القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات».

(٥٧) انظر: L. Garber and G. Cowan, "The Virtues of Parallel Vote Tabulations", Journal of Democracy, Vol.4, N°.2, (Washington, D.C.: April 1993), p. 95. Reprinted by permission of the Johns Hopkins University Press.

انحراف

هو انحراف أو خروج عن النظام العادي وعن قاعدة أو نظام. ويمكن أن تجد أوجه الانحراف عن طريق



تعريف ١٢

مقارنة نتائج الانتخابات (مثل: معدلات المشاركة الانتخابية، وأعداد البطاقات الباطلة، وفروق الفوز، إلخ) من انتخابات جارية مع بيانات انتخابية من أعوام سابقة أو أقاليم أخرى. ويمكن أيضا أن تحلل النتائج في ضوء معلومات من مصادر أخرى، بما في ذلك إحصاء عام للسكان أو أي دراسة ديموغرافية أخرى، وقائمة قيد الناخبين، وقوائم الحزب السياسي. فافتراض مثلاً أنك تحلل نتائج انتخابات وتجد أن نحو ٤٠٪ من الأصوات قد تم إبطالها في الدائرة الانتخابية (أ). فإذا كانت النتائج من باقي البلد تشير إلى أن المعدل المتوسط من بطاقات الاقتراع الباطلة هو ١٠٪. فإذا كان قد حددت انحرافاً في الدائرة (أ) يمكن أن يستحق تحقيقاً أكثر.

وفي تصميم الجدولة يجب أن تؤخذ مزايا وعيوب السرعة والدقة في الاعتبار في البداية. ويتضمن هذا عادة الاختيار ما بين فرز سريع، والذي يعتمد على عينة عشوائية وإحصائيات للوصول إلى الحاصل المبني على نتائج من عدد محدود من المراكز الانتخابية، وبين عمل شامل يجمع ويجدول النتائج من كل - أو تقريبا كل - المراكز الانتخابية.

والاختيار الاستراتيجي بين السرعة والشمولية بسيط نسبياً:

إذا كان ضرورياً أن تحصل على نتائج انتخابات دقيقة وموثوق بها بسرعة فتكون العينة العشوائية أكثر ملاءمة. ومن ناحية أخرى فإذا كان الفرز الشامل لمراكز الاقتراع هو الوحيد الذي سيكفي لإقناع الناخبين بالنتائج الحقيقية فيجب عندئذ استخدام نظام أكمل - وأبطأ بالضرورة.

تقارير عنها، ولا تعتمد على أساليب اقتراع الخروج^(٥٨).

والهدف العام من أي جدولة متوازية للأصوات هو التحقق من دقة النتائج التي أصدرتها سلطات الانتخابات وهي تنقل من المستويات المحلية إلى المستويات المركزية لإدارة الانتخابات (مثلاً: من مركز اقتراع إلى مستوى مقاطعة إلى العاصمة الإقليمية إلى المراكز الرئيسية الوطنية). ومتى تم تنفيذ الجدولة بطريقة صحيحة فيمكن أن تساعد على:

(١) الحيلولة دون التلاعب عن طريق تدعيم مفهوم أن أي تلاعب أثناء الجدولة سوف ينكشف.

(٢) أن تقترح عمل فرز «حقيقي» للأصوات عندما تجري محاولة للتلاعب.

(٣) أن تدعم الثقة في النتائج الرسمية وقبولها إذا كانت متفقة مع الجدولة.

والجدول الذي يتضمن أربعة أعمال ناجحة للمراقبة في الصفحة التالية يصور درجة الدقة التي يمكن تحقيقها عن طريق الجدولة المتوازية للأصوات التي تصمم بطريقة جيدة وتنفذ بعناية.

ويتطلب تنفيذ الجدولة المتوازية للأصوات أن تقوم بتشكيل فريق مخصص لهذا الغرض وتضع برنامج تدريب خاصا وكتيباً للمتطوعين في هذا الميدان. ولا بد أيضاً أن تقدر وزن المسؤولية التي سوف تكون على عاتقك حين تبدأ عمل الجدولة. وإذا تم تنفيذها بطريقة خاطئة أو تم تفسيرها دون خبرة فإن المعلومات المأخوذة من الجدولة يمكن أن تسبب ارتباكاً كبيراً. وهكذا فمن الهام للغاية أن تجري الجدولة بحرفية ودقة وأن تعلن وتشرح منهجية أعمالك دون أن تعلن عن المراكز المحددة التي تخطط لمراقبتها.

(٥٨) يشار إلى أسلوب فحص اختيارات الناخبين بعد أن يدلوا بأصواتهم وهم يغادرون مركز الاقتراع، باسم «اقتراع الخروج»

وفي معظم الأحوال يتفق الفرز السريع مع معيار الدقة والمصدقية والسرعة. ويمكن أن يتم عمله عن طريق جدولة النتائج من مئات من مراكز الاقتراع المختارة. والخطوة الأولى في بدء فرز سريع هي تحديد حجم العينة، ولأن التاريخ الانتخابي محصور غالباً في المواقع الانتقالية فإن الاتجاه كان يميل لاستخدام عينات أكبر من ذلك (في الغالب تمثل ١٠٪ على الأقل من مراكز الاقتراع) وللاعتقاد على درجة كبيرة من العشوائية. وعندما تكون البيانات الديموغرافية كثيرة للغاية ويكون عدد الناخبين كبيراً جداً أو عندما يكون المجتمع متجانساً نسبياً فيمكن أن تكفي عينة أصغر.

وفي معظم الأحوال يتفق الفرز السريع مع معيار الدقة والمصدقية والسرعة. ويمكن أن يتم عمله عن طريق جدولة النتائج من مئات من مراكز الاقتراع المختارة. والخطوة الأولى في بدء فرز سريع هي تحديد حجم العينة، ولأن التاريخ الانتخابي محصور غالباً في المواقع الانتقالية فإن الاتجاه كان يميل لاستخدام عينات أكبر من ذلك (في الغالب تمثل ١٠٪ على الأقل من مراكز الاقتراع) وللاعتقاد على درجة كبيرة من العشوائية. وعندما تكون البيانات الديموغرافية كثيرة للغاية ويكون عدد الناخبين كبيراً جداً أو عندما يكون المجتمع متجانساً نسبياً فيمكن أن تكفي عينة أصغر.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عندما يكون كل من هذه العوامل الثلاثة موجوداً. تتطلب استفتاءات الرأي العام أقل من ٢٠٠٠ شخص يتم اختيارهم بطريقة عشوائية من أجل الوصول الدقيق لما يؤمن به ٢٥٠ مليون مواطن آخرين.

وأسلوب المطابقة هو أسلوب قديم يمكنك أن تستخدمه لكي تزيد من خفض هامش الخطأ الإجمالي في العينة ولكي تستطيع الوصول إلى نتائج مبكرة عندما لا يكون قد تم التقرير إلا عن بعض النقاط فقط. ويمكن أن تتم مطابقة المراكز الانتخابية بحسب الإقليم الإداري، والسماوات الديموغرافية (مثل حضري، شبه حضري، ريفي، إلخ)، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والجنس على سبيل المثال.

ويجب لأي مجموعة مراقبة أن تقسم عملية الجدولة المتوازنة للأصوات إلى المهام التالية:

- (١) إدارة وتنظيم عامين.
- (٢) تصميم العينة وبرمجة الحاسب الآلي.
- (٣) معالجة البيانات.
- (٤) التحليل الإحصائي.
- (٥) ضم وتدريب وتوزيع المتطوعين.
- (٦) الاتصالات واللوجيستيات.
- (٧) العلاقات العامة.

وسوف يسهم ضم المتطوعين الذين لهم خبرة في المجالات المتخصصة، مثل الديموغرافيات والإحصاءات وبرمجة الحاسب الآلي والاتصالات إسهاماً كبيراً في نجاح العملية.

وللمعلومات التالية أهميتها من أجل تخطيط العملية:

- (١) قائمة بكل المراكز الانتخابية وأماكنها.

مقارنة بين نتائج الجدولة المتوازنة للأصوات وبين النتائج الرسمية

الانتخابات	المتنافس	الجدولة (%)	النتائج الرسمية (%)
تشيلي ١٩٨٨	نعم	٤٣،٠١	٤٤،٠٠
	لا	٥٤،٧١	٥٣،٣٠
بلغاريا ١٩٩٠	الحزب أ	٤٦،٩٩	٤٧،١٥
	الحزب ب	٣٦،١٣	٣٦،٢٠
	الحزب ج	٨،١٩	٨،١٩
	الحزب د	٦،٣١	٦،٣١
زامبيا ١٩٩١	الحزب أ	٧٤،١٠	٧٦،٠٠
	الحزب ب	٢٣،٠٠	٢٤،٠٠
باراجواي ١٩٩٣	الحزب أ	٤٠،١٤	٤٠،٩٠
	الحزب ب	٣٢،٨٣	٣٢،٨٣
	الحزب ج	٢٤،٩٧	٢٣،٤٠

- ١) اسم مركز الاقتراع.
- ٢) مكان مركز الاقتراع.
- ٣) تحديد الرمز الرقمي لمركز الاقتراع كما تحدد السلطات المركزية أو كما حددهته مجموعة المراقبة.
- ٤) اسم المقاطعة أو الدائرة الانتخابية التي يقع فيها مركز الاقتراع.
- ٥) عدد الناخبين المقيدين في مركز الاقتراع. ويجب على كل مراقب مكلف بأن يصل إلى نتائج فعلية أن يكون في المركز الذي يجرى فيه الفرز قبل فتح صندوق الاقتراع. ويجب أن يتابع المراقب عملية الفرز وأن يلاحظ ويسجل أي تسيبات وأن يجمع نتائج الفرز، كما يجب أن يملأ المراقب قائمة مراجعة (انظر ملحق رقم ٣) تتضمن المعلومات التالية:
 - ١) اسم المراقب الذي يقدم التقرير.
 - ٢) توقيت التقرير.
 - ٣) العدد الإجمالي للأصوات التي تم الإدلاء بها.
 - ٤) الأصوات التي تلقاها المتنافسون (مثل المرشحين أو الأحزاب السياسية أو موضوعات استفتاء ما).
 - ٥) التقييم الشخصي للمراقب الذي يضع التقرير لنزاهة العملية في مركز الاقتراع أو موقع الفرز الذي كان فيه.
 ويجب أن يحاول المراقبون أن ينقلوا نتائجهم إلى المكاتب الرئيسية للجدولة بأسرع ما يمكن. ويجب أن يتولى فريق الإحصائيات مسؤولية تصميم العينة وتحليل البيانات كلما أصبحت هذه متاحة خلال ليلة الانتخابات. ويتأثر تصميم العينة وحجمها باختيار نقاط العينة (مثل مراكز الاقتراع أو الناخبين الفرديين)، وبالدرجة المطلوبة من

- ٢) العدد الإجمالي للناس في قائمة التسجيل في كل مركز انتخابي.
 - ٣) العدد الإجمالي للناخبين المقيدين في كل مقاطعة أو دائرة انتخابية.
 - ٤) معلومات ديموغرافية مفيدة لأغراض العينات والمطابقة.
- لا تقلل من شأن الصعوبة المحتملة في الحصول على المعلومات الأساسية اللازمة لجدولتك. وسبق أن كانت مراكز الانتخابات القومية في بلاد عديدة غير قادرة أو غير راغبة في أن تعلن بدقة عن العدد المعترف به من المراكز الانتخابية أو العدد الإجمالي للناخبين المقيدين قبل يوم الانتخابات.
- وفي حالة إجراء فرز سريع سوف تحتاج أيضا إلى حاسب آلي ومشغل متدرب له. ويمكن استخدام قدرات الحاسب الآلي في أخذ العينة وتسجيل النتائج وحساب الناتج، خاصة في الحالات التي لا تكون فيها كل نقاط العينة قد تم التقرير عنها. وسوف تحتاج أيضا إلى إحصائي وربما إلى شخص معتاد على ديموغرافيات الإقليم في الحالة المحتملة أن لا تتلقى نتائج من ١٠٠٪ من عينتك. وفي المنظمات المدعومة جيدا يمكن أن يتم توزيع الحاسبات الآلية على أماكن مختلفة في سائر أنحاء البلاد من أجل تسهيل جمع النتائج.
- ويمكن عندئذ أن يتم نقل المعلومات من الميدان إلى المكاتب الرئيسية المركزية عن طريق (المودم) (modem) أو أقراص حاسب آلي. وفي غير ذلك يمكن أن تستخدم الطرق التقليدية، وإن كانت أبطأ، للاتصال والنقل.
- ويجب قبل يوم الانتخابات أن يكون قد تم إدخال جداول البيانات التالية على السجل الأساسي:

ويعتبر إجراء تدريبات تمثيل قبل يوم الاقتراع جزءا هاما من عمل الجدولة المتوازنة للأصوات.

ويمكن أن يساعدك التمثيل الجزئي أو الكلي في أن تدرب الطاقم أو أن تصدر الدعاية أو أن تحل المشاكل في النظام أو تثبت مصداقية العملية.

ويجب أن تؤكد على موضوع الاتصالات في وضع خططك للجدولة المتوازنة للأصوات^(٥٩). وتوفير شبكة هواتف ممتدة على مستوى البلد وآمنة هو أمر مثالي. ومن بدائل الاعتماد على الهواتف: أجهزة الراديو أو التسليم اليدوي للنتائج إلى المكاتب الإقليمية والقومية. وقم بوضع خطط للطوارئ لتصدر تقارير عن معلومات الجدولة المتوازنة للأصوات في حالة حدوث مشاكل الاتصالات التي تنتج عن عوائق مثل خطوط الهاتف المعطلة أو الطقس السيئ.

يجب أيضا أن تتأكد من أن خطة الجدولة قد شرحت شرحا كافيا، في أول فرصة، لموظفي الحكومة والانتخابات ولوسائل الإعلام الإخبارية ولقادة الحزب السياسي. وغالبا ما يكون تعاون موظفي الانتخابات ضروريا لضمان أن تكون الجدولة ممكنة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم طلب قاعدة خاصة تسمح لمتطوعي الجدولة بدخول عملية فرز الأصوات أو بأن يحصلوا على استمارة تفرغ أصوات رسمية.

وإذا لم يكن مثل هذا التصريح متاحا فقد يكون من الواجب أن تصنع ترتيبات بديلة مع واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية التي يحق لمندوبيها دخول مراكز الاقتراع.

ولا تتوقع أن تلقى فكرة الجدولة المتوازنة للأصوات تأييدا فوريا، إذ ربما ينظر موظفو

الدقة والثقة، وبالمهنية التي تتبعها الحكومة في فرز الأصوات.

وسوف يحتاج فريق الإحصائيات أيضا إلى أن يضع إستراتيجية لمعالجة استبدال نقاط العينة عندما تحول مشاكل الأفراد أو اللوجيستيات دون استخدام نقاط العينة الأصلية.



ظهرت أهمية الفرز السريع ليلية الاستفتاء التشيلي في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨ عندما أخرت وزارة الداخلية إعلان الجدولة الرسمية للأصوات بالرغم من الوعود بأن النتائج سوف تعلن فورا بعد وصولها. وخشي البعض من حدوث تلاعب كلي في النتائج أو حتى إبطالها. وساعد صدور نتيجتين لجدولة متوازنة للأصوات - إحداهما من أحزاب المعارضة والأخرى من مجموعة حيادية - على إقناع مؤيدي بينوشيه، بما فيهم قادة الحزب المؤيدون للنظام وأعضاء المجلس العسكري الحاكم، أن معسكر «لا» كان فائزا. وفي النهاية أعلنت وزارة الداخلية النتائج في الساعة الثانية صباحا، أي بعد ست ساعات من انتهاء الاقتراع^(٦٠).



في انتخابات بيرو في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٥ قامت منظمة ترانبارنسيا (أي: منظمة «شفافية») بعمل مراقبة في الآلاف من مراكز الاقتراع، وضمن إطار عمل شامل لقد تم إدخال عدد لا بأس به من المراكز في الجدولة المتوازنة للأصوات. وقام جميع مراقبي الجدولة بكتابة ثلاثة تقارير: التقرير الأول الذي قدم في آخر الصباح والذي تناول أسئلة عن ترتيبات مركز الاقتراع، مثل ما إذا كانت المراكز في المكان الصحيح، ولها طاقم أفراد كاف ومواد كافية، وتقدم إمكانية الاقتراع السري، إلخ. وعقدت ترانبارنسيا مؤتمرا صحفيا في بداية فترة ما بعد الظهر أعلنت فيه عن هذه الأمور، مما ساعد على تكوين رؤية المنظمة وتمييزها عن أعمال اقتراع الخروج. ووضع تقرير ثان بعد نهاية الفرز ثم تقرير ثالث، وهو أشمل، في اليوم التالي للانتخابات.

(٥٩) أنظر أيضا القسم (ش) «اللوجيستيات».

(٦٠) انظر L. Garber and G. Cowan, "The Virtues of Parallel Vote Tabulations", Journal of Democracy, Vol 4, No. 2, (Washington, D.C.: April 1993). Reprinted by permission of the Johns Hopkins University Press.

ويمكن أن يتناول هذا التقرير العديد من المسائل المحورية لعملية الاقتراع^(٦١). كما يمكن أيضا أن يتضمن تقرير فرز الأصوات إجابات على العديد من الأسئلة النوعية المتعلقة بعمليات الاقتراع أو الفرز. ويمكن لهذه التقارير أن يقوم بحسابها الحاسب الآلي، كما من شأنها أن تزيد من البعد الخاص بفرز بطاقات الاقتراع في عملية الجدولة. ويجب أيضا للجدولة المتوازنة للأصوات نفسها أن تلحق بها تقارير من المراقبين في مراكز الاقتراع التي ليست جزءا من عينة الجدولة لتقديم تقييم شامل لأحداث يوم الانتخابات (انظر إيضاح رقم ٢٣).

وبعد مؤتمر صحفي محتمل في منتصف يوم الانتخابات عن الأمور النوعية ومؤتمر صحفي لإعلان حساب الجدولة لنتائج الانتخابات، يمكن أن تختار منظمتك أن تضع بياناً لما بعد الانتخابات - وقد يكون بياناً مؤقتاً - ثم أن تضع تقريراً نهائياً عن الانتخابات. وسوف نناقش هذه الأنشطة في قسم «تقارير ما بعد الانتخابات».

تطورات ما بعد الانتخابات



إن الأيام التالية لأي انتخابات تكون في كثير من الأحيان مليئة بانعدام اليقين، والذي يمكن أن تسببه تأخيرات في إعلان نتائج الانتخابات، أو المعلومات غير الكاملة عن نتائج الانتخابات، أو مشاكل لم تزل معلقة في نظام الشكاوى، أو إشاعات عما سيحدث بعد إعلان النتائج (أي شغب أو قمع)، إلخ. وفي مناخ ما بعد الانتخابات يتسبب انعدام اليقين في رفع درجة التوتر وقد يؤدي في المواقف

الانتخابات لمثل هذا العمل على أنه تعد على مسؤولياتهم وأنه مصدر محتمل لإرباك الناخبين. ويجب القيام بمحاولة جادة من أجل إقناع موظفي الانتخابات - وفي معظم الحالات إقناع الحزب الحاكم أيضا - أن إجراء جدولة موثوق فيها سيكون في مصلحة الجميع.

وإعلان نتائج جدولتك المتوازنة للأصوات هو عنصر هام لأي جدولة موثوق فيها. ويجب أن تهتم بأن تصدر تقريرك بطريقة تضمن الحصول على أقصى درجة من الثقة من كل الأحزاب المهمة. وهكذا سيكون من الحكمة أن تختار موقعا محايدا للإعلان لكي تحافظ على المواعيد المعلنة (كي تتفادى مظهر أنك تزييف الحسابات) وأن تستعد لتشرح كل بعد من أبعاد عمليتك وتدافع عنه. ويجب أن تكون مستعدا لمقاومة الضغوط لتطلق تقريرك في سباق مع الموارد الأخرى أو أن تؤخر تقريرك إذا كانت النتائج تبدو غير محببة (انظر إيضاح رقم ٢٢).

ومن الأهمية بمكان أن تتذكر أن أي جدولة متوازنة للأصوات لا تتناول إلا المشاكل التي ربما تحدث في عملية الجدولة. وعمليات الجدولة الصحيحة للفرز قد تكون قليلة المعنى إذا كانت هناك أخطاء أساسية في عملية التصويت أو كانت هناك مشاكل خطيرة في يوم الاقتراع. ولذا فإنه يجب تناول الجدولة المتوازنة للأصوات كجزء من عمل مراقبة انتخابية أوسع. وإحدى الطرق لتأكيد ذلك هي أن تدخل تقييم الأبعاد النوعية للعملية داخل عملية الجدولة المتوازنة^(٦١).

ويمكن لمراقبي الجدولة المتوازنة أن يقدموا تقريرهم الأول من مراكز الاقتراع بعد عدة ساعات (من الموعد المقرر لبدء الاقتراع).

(٦١) انظر القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات» إذ تجد فيه تعريفا وشرحا أكثر للتقييم النوعي.

(٦٢) انظر الملحق رقم ٣ لنموذج لاستمارة تقرير عن النقاط الخاصة بالأمور النوعية.

النتائج الحقيقية للانتخابات.

(٤) انحياز من وسائل الإعلام يدل على أن وسائل الإعلام التي تصدر الأخبار تسهل القبول الشعبي لنتيجة مزورة غير حقيقية. ويجب أن تركز على المشاكل (سواء كانت مجرد إشاعات أو ذكرت في وسائل الإعلام أو تم الإبلاغ عنها رسمياً عبر آلية الشكاوى) التي تبدو ذات مغزى (أي المشاكل التي تدل على نموذج منهجي للتلاعب المتعمد أو تلك التي تميل إلى أن تؤثر تأثيراً مادياً على نتيجة الانتخابات).

ويجب أن تتضمن خطتك لمراقبة فترة ما بعد الانتخابات وضع قائمة بموضوعات لها أولوية تريد أن تحقق فيها وإعداد فرق خاصة لتجري التحقيقات^(٦٣).

ويجب أن تعطي اهتماماً دقيقاً لسلوك موظفي الانتخابات أثناء هذه الفترة. وكما هو الحال مع مهام فترة ما قبل الانتخابات فيجب على موظفي الانتخابات المختصين بمراجعة الشكاوى والنزاعات وإعلان النتائج الإقليمية والرسمية وتنصيب المرشحين الفائزين أن يلتزموا بقانون الانتخابات، وهذا يعني أنهم يجب أن يتعاملوا مع كل الشكاوى بعدل وموضوعية. ويجب أيضاً أن يمارسوا الدقة في إنجاز واجباتهم بطريقة مناسبة زمنياً. فعلى سبيل المثال، إدعاءات حدوث تسيبات خطيرة في الاقتراع يجب ألا يسمح لها بأن تتدخل في عملية الشكاوى حتى يتم الانتهاء من تحديد نتائج الانتخابات. والالتزام بالقوانين يعني أيضاً أن هؤلاء الموظفين لا بد أن يتأكدوا من النتائج الرسمية ويعلنوها وينصبوا المرشحين الفائزين في مناصبهم، بالرغم من أي اختيارات شخصية مغايرة لذلك.

ويمكن أن تستحق الأحكام الرسمية مراقبة

الصعبة إلى انتهاك لإجراءات الانتخابات أو حتى إلى العنف.

ويمكن خفض عدم اليقين ومستويات التوتر إلى الحد الأدنى عن طريق مراقبة تطورات ما بعد الانتخابات بجانب عملية الجدولة. وكما ذكرنا أعلاه فإنه من ضمن الأنشطة المحددة التي تستحق انتباه المراقب ما يلي:

(١) عملية حفظ الشكاوى أو النزاعات الأخرى وحلها.

(٢) إعلان النتائج الإقليمية والنهائية.

(٣) رد الفعل تجاه النتائج من المؤسسات الأساسية مثل الحكومة والجيش ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية و/أو المرشحين المهزومين.

(٤) تنصيب الأشخاص المنتخبين وتنفيذ الموضوعات التي نالت نجاحاً في استفتاء.

ويجب أن تكون يقظاً للتهديدات المتنوعة التي تهدد أي عملية عادلة بما في ذلك:

(١) الفشل في الالتزام بالقوانين والإجراء التي تحكم مراجعة الشكاوى وجدولة النتائج وإعلان النتائج وتنصيب الأشخاص المنتخبين (مثلاً: بإضاعة المواعيد النهائية، أو باستخدام إجراءات غير معتادة لصنع القرار، أو باستقصاء أو تضمين خاطئ للأفراد في المراقبة أو المشاركة في الاستماع أو الأحكام، إلخ).

(٢) انتقامات أو تهديدات موجهة ضد المواطنين لأنهم شاركوا في الانتخابات أو لأنهم أدلوا بأصواتهم لصالح متنافس انتخابي معين.

(٣) الضغط على موظفي الانتخابات ليغيروا

(٦٣) انظر القسم (غ) «الحملة الانتخابية» عن عمليات التنفيذ والمراجعة وعن أساليب محددة للمراقبة، لمناقشات متعلقة بمثل هذه التحقيقات.

سجلت أحداث العملية التي سوف تكمل نتائجك أيضا. فمثلا يمكن أن يكون لدى هذه المؤسسات معلومات عن تسييات مزعومة حدثت في منطقة لم يكن لك فيها مراقبون. ويجب أن تسأل هذه المؤسسات عن أي توثيق لديها وعن أسماء الأفراد الذين اشتركوا في أو كانوا شهودا على هذه الأحداث، بالإضافة إلى التواريخ والأماكن المرتبطة بها. وأثناء فترة الانتخابات يمكن أن تجد منظمتك المراقبة نفسها في وضع تسوية وحل النزاعات. وإذا تكون قد انتهت من جمع معلومات موثوق بها عن جودة الانتخابات ونتائج الانتخابات و/أو إذ تعتبرك الأحزاب المتنافسة محايدا ومحترفا وعادلا، قد تكون في موقف المساعدة في تسوية وحل النزاعات والتقليل من حدوث العنف. ويجب أن تكون واعيا ومدركا بأن أي شخص يشترك في تسوية وحل نزاعات يبدأ في تخطي الحد الفاصل بين المراقبة المستقلة الحيادية وبين المشاركة الفعلية في العملية. ومن ناحية أخرى فقد تقرر أن تسوية النزاعات هي استخدام مناسب لمعلومات ووضع منظمتك وأن ذلك لن يعوق قدرتك على تحقيق أهدافك^(٦٤).

خاصة، ولذا فقم بتقييم أي إبطال للنتائج، وأي تغيرات في النتائج الأولية، وأي تأخيرات كبيرة في إصدار الأحكام، وفي الحالات القصوى عليك أيضا أن تقيم دعوة لإجراء انتخابات جديدة أو تكميلية.

أخيرا، راقب دوما عن كثب مستوى الوضوح والشفافية الذي يقدمه موظفو الانتخابات. وأثناء هذه المرحلة الفائقة الحساسية من عملية الانتخابات يجب أن تلاحظ ما إذا كان الموظفون قد غيروا أو منعوا دون مبرر وصول المراقبين إلى الأنشطة المتنوعة.

ويجب أيضا أن تفكر في مراقبة سلوك المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجيش والفصائل شبه العسكرية ووسائل الإعلام. ويجب أن تسعى بنشاط للحصول على معلومات عن هذه المؤسسات فيما يخص الانتخابات. ومن المفيد أن تعرف كيف تنظر هذه المؤسسات للعملية وكيف تنوي أن تتفاعل مع النتائج المتوقعة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسأل ممثلي الجيش عما إذا كانوا سيقبلون نتائج الانتخابات التي تعلن فوز مرشح من المعارضة. وأغلب الاحتمال أن هذه المؤسسات قد

(ن) تقارير ما بعد الانتخابات
(هـ) اعتبارات ختامية



ويجب أن تتضمن منهجيتك في جمع المعلومات مقابلة الموظفين وممثلي الحزب السياسي والمراقبين المستقلين والشهود المرتبطين بالموضوع أو الحدث بأي طريقة. ومن الهام بصفة خاصة أن تسعى لإقامة دليل أو شهادة تدعم أو تكذب بها التقارير. وإذا أخفقت في التدقيق في ملاحظاتك الخاصة أو التقارير الأخرى التي تخطط أن تبني عليها تحليلك فيمكن أن تجد أن تقاريرك وأنشطتك المستقبلية (والتي سوف نناقشها في القسم التالي) لن تحظى بقدر كبير من المصدقية والثقة.

وإعلان المعلومات هو عملية تبادلية. في حين ناقشت الأبواب السابقة جمع وتحليل المعلومات يهتم هذا الباب بما إذا كان يجب توزيع المعلومات وكيف يتم ذلك^(٦٥).



إن إعلان المعلومات أمر شائع في أي نشاط مراقبة ناجح في فترة ما بعد الانتخابات. وكما ذكرنا في القسم السابق فإن أحد المصادر الكبرى للتوتر في مرحلة ما بعد الانتخابات هو عدم اليقين والذي يكون - إلى حد كبير - نتيجة لمعلومات غير كاملة أو غير دقيقة. ولذا فإن مساعيك لجمع معلومات دقيقة متوازنة والتقارير عنها يمكن أن يكون الخطوة الأولى الهامة في مكافحة عدم اليقين وتعزيز ودعم احتمالات إكمال انتخابات سليمة شرعية. ويمكن أن يسهم تقريرك أيضا في قبول النتائج الشرعية للانتخابات، أو في حالة أي عملية فيها خلل بدرجة كبيرة، في إعاقه قبول النتائج.

(٦٥) انظر أيضا القسم (س) «الإعلام».

بعد تقرير ما بعد الانتخابات، ولكن قبل صدور التقرير النهائي الأكثر شمولاً (والذي يستغرق وقتاً أطول).

وعندما تصدر بيان ما بعد الانتخابات أو البيان المؤقت يجب أن تؤكد على أن محتوياتهما أولية. فبالاعتراف العلني بأن هذه التقارير ليست نهائية أو كاملة يمكنك أن تصدر معلومات قيمة بطريقة مناسبة زمنياً وتحفظ في الوقت نفسه بحقك في أن تصحح نتائجك في وقت لاحق، إذا كان ذلك ضرورياً. وهذا الأمر يحمي مصداقتك في حالة ما إذا ثبت أن نتائجك سابقة لأوانها أو غير دقيقة.

ويمكن أن تصحح أي عدم دقة أولية وتقدم تفصيلات أكثر عن معلومات سابقة غير كاملة في تقريرك النهائي (أو التقرير الشامل). وهذا التقرير، والذي يمكن أن تصدره بعد مرور أسابيع أو حتى أشهر على الانتخابات، يجب أن يقدم كل المعلومات المتعلقة بفهم الانتخابات وبأنشطتك، بما في ذلك أفكار ختامية أو توصيات تعتقد أنها مناسبة.

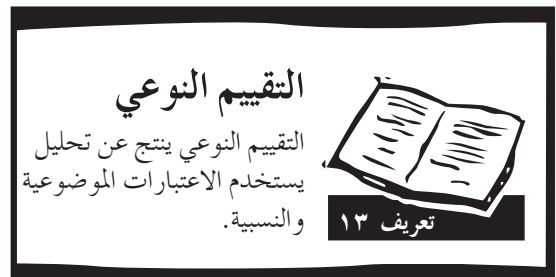
وتمثل التقارير الشفاهية^(٦٦) تكملة قوية للتقارير المكتوبة، رغم أنه لا حاجة إلى تقديم النوعين من التقارير سوياً. والتقارير الشفاهية، والتي يمكن أن تعد في وقت أقل مما تحتاج إليه التقارير المكتوبة، نافعة بصفة خاصة عندما تحتاج أن تنقل رسالة فورية أو رد فعل لأحداث جارية. كما أن الطبيعة الفورية والتفاعلية للتقارير الشفهية تساعدك على أن تؤكد على معلومات هامة وأن تجيب على أسئلة مستمعك.

تحليل المعلومات وإصدار التقارير: يمثل تقرير ما بعد الانتخابات فرصة كبيرة لتدعم مصداقية

أنواع التقارير: بعد عمليات الاقتراع والفرز يمكنك أن توزع معلومات تكون قد جمعتها في استمارات متنوعة أو في أوقات مختلفة (انظر عينة نموذجية من التقارير في الملحق رقم ٤).

بيان ما بعد الانتخابات هو ملخص قصير (لا يزيد عن بضع صفحات) مكتوب عن أنشطتك، وعن نتائجك وتقييماتك أيضاً إذا أردت أن تضمنها فيه. وفي بعض الأحوال يمكن إضافة توصياتك عن كيفية معالجة وحل النزاعات أو إصلاح العملية. ويجب أن تصدر بيان ما بعد الانتخابات بعد فرز الأصوات على الفور (عادة خلال ٤٨ ساعة) لكي تساعد الناخبين والأحزاب السياسية في تقييم العملية ولكي تضمن أن معلوماتك لا تفقد قيمتها الإخبارية بمرور وقت طويل جداً. وهذا مفيد بصفة خاصة كي تقوم بعملية إثبات فورية وقوية عن حدث أو موضوع انتخابي معين. وتصدر مجموعات المراقبة بصفة عامة بيانا أولياً قبل أن يتم التأكد من النتائج الرسمية.

البيان المؤقت، والذي يكون عادة أطول من بيان ما بعد الانتخابات، يقوم بتقديم تفسيرات أكثر تفصيلاً عن نتائجك أو استنتاجاتك، أو عن الأحداث المستمرة (مثل النزاعات التي لم تحسم، أو حل بعض المشاكل، أو المخاوف من أخطاء وشيكة الحدوث، إلخ) وينشر غالباً



(٦٦) انظر أيضاً قسم «الإعلام» فيما يخص الاتصالات الشخصية.

يفعلوا ذلك فلا بد أن يطلب منهم أن يصفوا العملية بأنها:

- (١) خالية من المشاكل.
 - (٢) فيها مشاكل ضئيلة غير ذات قيمة.
 - (٣) فيها مشاكل هامة ذات تأثير غير محدد، أو
 - (٤) فيها مشاكل خطيرة تبطل الاقتراع المحلي.
- ثانياً، وهو الأهم، لا بد أن تحاول تحديد التأثير التراكمي للتحليلات الكمية والنوعية عندما يؤخذان في الاعتبار سوياً. ويتطلب هذا التحديد أن تقيم تأثير النتائج الفردية أو التحليلات المرتبطة بعضها ببعض وأيضاً بإجمالي المضمون السياسي الذي جرت فيه الانتخابات (انظر إيضاح رقم ٢٤).

كذلك لا بد أن تقرر لمن سوف توزع تقاريرك^(٦٧). ويتضمن المتلقون المحتملون موظفي الحكومة، وأعضاء سلطات مراجعة مستقلة (مثل القضاة)، وقادة الأحزاب السياسية، ومراقبين آخرين، ووسائل الإعلام. ثم لا بد أن تحدد الوسيلة التي سوف

منظمتك، لكن فقط إذا كانت المعلومات التي تقدمها دقيقة وموضوعية ويمكن التحقق من صحتها. ولذا فيجب أن تتخذ الاحتياطات للتمييز بين الحقائق والانطباعات المبنية على أحكام محايدة، وهذا لا يعني أن الانطباعات لا يمكن أن تؤثر على تقييمك الإجمالي لأي عملية.

إن المؤشرات الكمية مثل نماذج فرز الأصوات، وفرز الأصوات الأولي، ومعدلات المشاركة، لا تقدم وحدها معلومات كافية لتقييم العملية أو لضمان سلامة وصحة نتائج الانتخابات. ولذا فيجب أن تحاول تقديم عنصر نوعي في تقاريرك.

وكي تقوم بعمل تقييم نوعي فلا بد أولاً أن تحاول أن تقيم، بنوع من الذاتية، طبيعة العملية (انظر تعريف رقم ١٣). فمثلاً، في نهاية (ذيل) قائمة مراجعة ليوم الانتخابات لأحد المراكز الانتخابية، يسجل المراقبون غالباً تقييمهم الإجمالي لعملية الاقتراع، وكي

افتراض أن التهديد أفسد إجراءات يوم الانتخابات في مدينة ما حيث تقوم أنت بمراقبة الاقتراع. كيف ستحل هذه المشكلة؟

(١) حاول أن تحدد، بموضوعية، عدد الأصوات التي تأثرت، فهل تأثرت ١٠ أصوات أم ١٠٠٠ صوت؟

(٢) لاحظ إلى أي درجة أثر التهديد على الانتخابات بالنسبة إلى (أو بالمقارنة مع) أي مشاكل أخرى لاحظتها (مثل التلاعب أو ارتباك الناخب). هل استهان الناخبون

بالتهديد فلم يكن له أي أثر، أم ارتعبوا تماماً لدرجة أن التأثير كان كبيراً (مثلاً: هل أحجم الناخبون عن التصويت)؟

(٣) فكر في مدى أهمية المشكلة في إطار البيئة السياسية والتاريخية والاقتصادية السائد. هل كان هذا التهديد غريباً للغاية (كما يمكن أن يحدث في نظام ديمقراطي عريق ومسالم) أم معتاداً (كما هو الحال في بلد خرج مؤخرًا من حرب أهلية)؟

(٤) حدد إلى أي درجة يمكن أن تكون هذه المشكلة قد أثرت على النتائج داخل الدائرة الانتخابية. هل أثر ذلك التهديد مادياً على نتيجة الانتخابات؟ هل كان من الممكن أن يفوز مرشح آخر لو لم يكن الناخبون قد هددوا؟



إيضاح ٢٤

اعتبارات ختامية



ما إن يتم إجراء عملية مراقبة ناجحة حتى يمكنك أن تفكر فيما إذا كنت ستستمر في العمل، ربما بميثاق مختلف، أو ستحل نفسك، بعد أن حققت الغرض الذي أنشئت من أجله المجموعة أو الائتلاف.

والعوامل التالية يمكن أن تكون ذات صلة بقرارك:

(١) أي انتخابات لا تضمن - في حد ذاتها -

الشروط المطلوبة لتأمين نظام سياسي ديمقراطي أو ترسيخ آليات أي مجتمع حر في ضمير وسلوك المواطنين ولا تنهي الفترة الانتقالية.

(٢) المجموعات المحايدة ضرورية لتقوية وتنشيط المجتمع المدني وإقامة مؤسسات وساطة تحرك وتوضح إرادة الشعب وتدعم حكومة جيدة واحترام حقوق الإنسان.

(٣) الشبكات البشرية التي تم تكوينها لمراقبة الانتخابات يمكن أن يتم تحويلها لتنجز أي أهداف أخرى أساسية لتقوية ودعم النظام الديمقراطي.

كذلك التحديات هامة هي الأخرى. فبدون وجود انتخابات في الأفق قادمة يمكن أن تختفي الأموال اللازمة للدفع لطاغم التأييد ولمساحة المكتب. وكذلك إرادة الأفراد أن يتطوعوا بوقتهم وجهدهم يمكن أن تتبدد. وهكذا، لكي تقوم أي منظمة بالمراقبة فلا بد أن تختار ميثاقا يستجيب لاحتياج واقع حادث وتستفيد من الموارد المتاحة وتشجع استمرار انضمام المتطوعين المستمر إلى العمل.

تستخدمها لنقل وإيصال رسالتك.

يمكن أن ترسل خطابا إلى السلطات المسؤولة وتقدم نسخة إلى الأفراد المهمين وإلى وسائل الإعلام. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب مع أنواع التقارير الثلاثة التي وصفناها أعلاه. والدعاية التي تنالها يمكن أن تزداد إذا طرحت معلوماتك في مؤتمر صحفي. فأني مؤتمر صحفي يؤكد على نتائجه في موضع شعبي للغاية ويقدم فرصة لوسائل الإعلام لالتقاط الصور أو تسجيل الشرائط المرئية ولتطرح أسئلة محددة.

وإذا اخترت أن تصدر بيانا عاما فسيكون التوقيت أمرا حيويا. فمثلا إذا أصدرت بيانا سابقا لأوانه في يوم الانتخابات يحدد تسييات إجرائية فيمكن أن تثبط المواطنين عن الاقتراع. ومن الناحية الأخرى، فإذا لم تصدر أي بيان، بالرغم من معرفتك بوجود أخطاء جسيمة، فيمكن أن تشجع موظفي الانتخابات أو الحزبيين على أن يستمروا في العمل وهم محصنون.

وما إن يغلق باب الاقتراع حتى يمكن أن تتعرض لضغط لكي تصدر بيانا حاسما بأسرع ما يمكن، وذلك بغض النظر عما إذا كنت قد أكملت عملية جمع وتحليل بياناتك أم لا. وإذا أصدرت بيانا مبنيا على معلومات غير كاملة فلا بد أن تؤكد على الطبيعة الأولية للتقرير كما يجب أن تعلن نيتك لإصدار بيانات تالية. والأفضل من ذلك هو أن تجمع معلومات من قطاع هام من البلاد، بغض النظر عن طول الوقت الذي سيستغرقه ذلك، قبل إصدار بيان يقيم أنشطة يوم الانتخابات.

يبقى لنا أن نناقش السؤال الخاص بما الذي يفعله طاقم المراقبة عندما تنتهي مراقبة الانتخابات. ربما يريد البعض أن يشاركوا في الحكومة، فكل البلاد تحتاج إلى موظفين عموميين متدربين وأمناء خاصة أثناء فترة انتقال كبير، وأعضاء مجموعتك المراقبة الذين أظهروا هذه المميزات أثناء أعمالهم الرقابية يمكن أن يرحب بهم في مواقع حكومية رسمية وفي الحياة العامة. ولكي تحمي سمعة منظمتك واشتهارها بالحيادية فمن الحكمة أن تضع سياسة تحدد ما إذا كان هؤلاء الأفراد يجب أن يقطعوا اتصالاتهم الرسمية بمنظمتك أم لا.

ومن ناحية أخرى، كما ذكرنا سلفاً، يجب ألا تنسى أن المنظمات المستقلة الحيادية يمكن بل ويجب أن تلعب دوراً هاماً في حياة أي نظام ديمقراطي. ومن ثم فبينما يفكر بعض قادة وأعضاء منظمتك في العمل مباشرة لصالح الحكومة أو الأحزاب السياسية، يجب أن يتذكروا أن المساعدة سوف تكون مطلوبة أيضاً لمساندة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثاً وللإعداد للانتخابات المستقبلية.

ولكي تجد محورا لأنشطة ما بعد الانتخابات، يمكن لمنظمتك أن تتطلع إلى أنشطة أخرى مثل:

- ١) تحليل أو مناصرة إصلاح قانون الانتخابات أو أي قوانين أو سياسات أخرى، بما في ذلك تلك التي تختص بمشاركة المواطن وشفافية الحكومة.
- ٢) تنفيذ برامج تعليمية عن المسؤولية المدنية والعمليات المحلية.
- ٣) توفير المساعدة التقنية للمشرعين (وظاقمهم) وموظفي الحكومة.
- ٤) تقييم أداء المشرعين.
- ٥) مراقبة موضوعات حقوق الإنسان والحقوق المدنية.
- ٦) تدعيم مشاركة القطاعات الممثلة تمثيلاً لا يتناسب مع حجمها أو قطاعات الأقلية، مثل النساء والمجموعات العرقية، في العملية السياسية.
- ٧) مراقبة نزاهة وعدالة وسائل الإعلام فيما يخص تناول الأحزاب السياسية والموضوعات السياسية المعاصرة.
- ٨) تدعيم حكومة مسؤولة وأمينة.
- ٩) تعزيز الحوار بين المواطنين في المستويات المحلية والوطنية.



الملحق الأول

المواد القانونية للانتخابات والمراقبة

المواد القانونية للانتخابات والمراقبة

مقتطفات من اتفاقيات الانتخابات والمراقبة

في هذا القرن قامت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة (سابقا مؤتمر) الأمن والتعاون في أوروبا بحفظ مبادئ الدول الأعضاء فيما يخص حقوق الإنسان الأساسية حفظا كتابيا، ويشار إلى الإعلانات والصكوك والمعاهدات والعهود التي نتجت عن ذلك باسم «الاتفاقيات».

والدول التي اختارت أن توقع على هذه الاتفاقيات تقوم باحترام ومساندة الحد الأدنى من المعايير المذكورة فيها. وترتكز المقتطفات في هذا الملحق على المواد المتعلقة بإجراء انتخابات والمشاركة فيها ومراقبتها. فمثلا المبادئ الأساسية، وهي المعاملة المتساوية (عدم التمييز) وحرية التعبير وحرية التزامل، تظهر فيها كلها. وبالمثل فمعظم الاتفاقيات تعترف بوضوح بالحق العالمي للشعب أن يشترك في حكمه بالاقتراع السري. وقد وسعت بعض الاتفاقيات، اعترافا منها بالاتجاه السائد في الأعوام الأخيرة، حق المشاركة هذا ليشمل هؤلاء الذين يراقبون العملية الانتخابية (انظر على وجه الخصوص المادة رقم ٨ من اتفاقية اجتماع كوبنهاجن لمؤتمر البعد الإنساني سنة ١٩٩٠ *Meeting of the Conference on the Human Dimension Document of the 1990 Copenhagen*، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا). وباعتبارك مراقبا يجب أن تحدد أيا من هذه الاتفاقيات وافقت حكومتك على الالتزام بها.

وغالبا ما تكون الدراية بالمواد الواردة في هذه الاتفاقيات نافعة عند تأييد أية إصلاحات والدفاع عن حقوق المراقب أو تقييم العملية الانتخابية. ومن الواضح أنه إذا وقعت حكومتك على اتفاقية ما فيمكنك أن تعتمد على مواد الاتفاقية كسلطة قانونية. وعلى أية حال، يمكن أن تجد المواد نافعة حتى عندما لا توقع حكومتك على الاتفاقية، فكون هذه الاتفاقيات ذات أصول متعددة الجنسيات تدعم القول إن المبادئ الواردة فيها هي - إلى حد ما - عالمية، ولذا يمكن تطبيقها في بلدك.

نماذج من المواد الخاصة بالمراقبين المحليين

يقدم هذا الجزء من الملحق نموذجين لقوانين متعلقة بالمراقبين المحليين للانتخابات. الأول، وهو ترجمة غير رسمية للمادة رقم ٥١ من قانون سنة ١٩٩٢ بخصوص الانتخابات المحلية في رومانيا، يقدم مثالا جيدا للمادة القانونية التي تمنح بوضوح للمنظمات الحيادية المحلية غير الحكومية الحق في مراقبة العملية الانتخابية. هل يتضمن قانون الانتخابات في بلدك مثل هذه المادة؟

الثاني، وهو قاعدة سلوك للمراقبين، هو مادة تنظيمية وضعتها وأقرتها لجنة الانتخابات في جنوب إفريقيا بحسب قانون (مرسوم) اللجنة المستقلة للانتخابات سنة ١٩٩٣. وأثناء انتخابات جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤، تمسك قانون الانتخابات بقوة بحقوق الجماعات المحلية الحيادية (وأيا مراقبي الأحزاب السياسية لمراكز الاقتراع). ويصور هذا التنظيم كيف كان متوقعا من المراقبين - بدورهم - أن يعملوا هم أنفسهم بطريقة تكفل أمانة أنشطتهم وأمانة العملية الانتخابية بجملتها بصورة أشمل.

ويمثل هذا التنظيم نموذجا يحتذى به من حيث أن القواعد المحددة للتنظيم (مثل: التمسك بالحيادية، وإثبات الهوية، والاتفاق مع القوانين، إلخ) لا تحاول على الإطلاق أن تمنع وصول المراقبين إلى العملية الانتخابية أو قدرة المراقبين أن يجرؤا تقييمها شاملا ويعملوه.

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ١ من ٩

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة ١

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر. فضلا عن ذلك، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أم موضوعا تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته.

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحه إياها الدستور أو القانون.

المادة ٢١

(١) لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

(٢) لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

(٣) إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة ٢

(١) تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

(٢) تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، بأن تتخذ، طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٢ من ٩

(٣) تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

- (أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.
- (ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعي انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي.
- (ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين.

المادة ٢٥

- يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة ٢، الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:
- (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية؛
- (ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛
- (ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

المادة ٥

إنهاء للالتزامات الأساسية المقررة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بحظر التمييز العنصري والقضاء عليه بكافة أشكاله وبضمان حق كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الأثني، في المساواة أمام القانون، سيما بصدد التمتع بالحقوق التالية:

-
- (ج) الحقوق السياسية، ولاسيما حق الاشتراك في الانتخابات - اقتراحاً وترشيحاً - على أساس الاقتراع العام المتساوي، والإسهام في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات، وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة....

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٣ من ٩

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:
(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.
(ب) المشاركة في صياغة سياسية الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة

المادة ١

للساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

المادة ٢

للساء الأهلية في أن يُنتخب لجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

المادة ٣

للساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز.

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٤ من ٩

الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب

المادة ١٣

(١) كل مواطن له حق المشاركة الحرة في حكومة بلاده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية بمقتضى مواد القانون.

الميثاق الإفريقي للمشاركة الجماهيرية في التطور والتغيير (أروشا ١٩٩٠م)

.....

(٧) نحن نوكد أن الأمم لا يمكن أن تبني دون المساندة الجماهيرية والمشاركة الكاملة من الشعب.
(٨) لذلك ليس لدينا شك أنه في قلب أهداف تطور إفريقيا لا بد أن يوجد الهدف النهائي والأساسي، وهو التطور المتمركز حول الإنسان والذي يضمن الرفاهية الشاملة للناس من خلال تحسين مدعم لمستويات معيشتهم، ومشاركة الناس الكاملة والفعالة في تخطيط سياسات وبرامج وعمليات تميّتهم، ومساهماتهم في تحقيقها.

(٩) إننا مقتنعون أن تحقيق الهدف المذكور أعلاه سوف يتطلب إعادة توجيه للموارد من أجل التأكيد على الاعتماد على النفس من ناحية، ومن أجل منح الشعب القدرة أن يحدد اتجاه ومضمون التنمية من ناحية أخرى.

(١٠) في رؤيتنا المخلصة فإن المشاركة الشعبية هي وسيلة وغاية في آن. كوسيلة للتنمية، تقدم المشاركة الشعبية القوة الدافعة لاجتهاد جماعي من أجل تحديد عمليات التطور المعتمدة على الشعب وإرادة الشعب في تقديم تضحيات وإنفاق جهوده الاجتماعية من أجل إنجازها. وكغاية في ذاتها فإن المشاركة الشعبية هي حق أساسي للشعب ليشترك مشاركة كاملة وفعالة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته في كل المستويات وفي سائر الأوقات.

(١١) نوؤمن بشدة أن المشاركة الشعبية هي في جوهرها منح الشعب القدرة على المشاركة بفعالية في وضع البنات وفي تخطيط السياسات والبرامج التي تخدم اهتمامات الجميع، وكذا ليساهم بفعالية في عملية التطور ويتشارك بمساواة في فوائدها. لذا فلا بد أن يكون هناك انفتاح في العملية الانتخابية لتتقبل حرية الآراء، وتحتمل الفروق، وتقبل الاتفاق الجماعي على مختلف الموضوعات، وكذا تكفل مشاركة الشعب الفعالة ومنظماته وهيئاته. ويتطلب هذا من الدولة والجماعة الدولية أن تخلق الظروف الضرورية لمنح الشعب مثل هذه القدرة وتسهل المشاركة الشعبية الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يتطلب تطوير النظام السياسي بحيث يسمح بالديمقراطية والمشاركة الكاملة من كل قطاعات مجتمعاتنا.

(١٢) وقد أجمع مؤتمرننا على أن تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة لا بد أن ينال أعلى أولوية من المجتمع ومن كل الحكومات الإفريقية على وجه الخصوص.

.....

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٥ من ٩

١٧) نؤمن أنه لكي يشارك الشعب مشاركة حقيقية في تطوره الذاتي، لا بد أن تكون حريته في التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف مكفولين، وهذا لا يمكن ضمانه إلا عن طريق توسيع وحماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالشعب.

.....

٢٤) نعلن الضرورة العاجلة لإشراك الشعب في مراقبة المشاركة الجماهيرية في إفريقيا.

الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان

المادة ٢٠

كل إنسان يتمتع بالأهلية القانونية يحق له الإسهام في حكم بلاده، إما مباشرة وإما عن طريق ممثليه، وأن يشارك في الانتخابات العامة والتي يجب أن تجرى بالاقتراع السري وتكون أمينة ودورية وحررة.

المادة ٣٢

من واجب كل إنسان أن يدلي بصوته في الانتخابات العامة للبلد الذي ينتمي إليه عندما تكون له أهلية قانونية لذلك.

المادة ٣٤

من واجبه أيضا أن يشغل ويتولى أي منصب عام يمكن أن ينتخب لأجله بالانتخاب العام في الدولة التي ينتمي إليها.

المادة ٣٨

من واجب كل فرد أن يمتنع عن المشاركة في الأنشطة السياسية التي هي - طبقا للقانون - مقصورة فقط على مواطني البلد الذي هو أجنبي فيه.

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٦ من ٩

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

المادة ٢٣

(١) يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية:
(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية؛
(ب) أن ينتخب ويُنْتخَب في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري لتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛
(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.
(٢) يمكن للقانون أن ينظم ممارسة الحقوق والفرص التي ذكرت في الفقرة السابقة على أساس السن، أو الجنسية، أو الإقامة، أو اللغة، أو التعليم، أو القدرة المدنية والعقلية، أو حكم صادر عن محكمة مختصة في الإجراءات الجنائية، فقط لا غير.

اتفاقية اجتماع كوبنهاجن لمؤتمر البعد الإنساني سنة ١٩٩٠م

تقر (الدول الأطراف) أن الديمقراطية التعددية وسيادة القانون ضروريتان لضمان احترام سائر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير العلاقات الإنسانية، وحل الموضوعات الأخرى ذات الطابع الإنساني. ولذا ترحب بالالتزام والإخلاص اللذين عبرت عنهما كل الدول الأطراف تجاه أهداف الديمقراطية والتعددية السياسية وكذلك تصميمها المشترك على بناء مجتمعات ديمقراطية مؤسسه على انتخابات حرة وسيادة القانون.

.....

من أجل دعم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها، ومن أجل تطوير (دعم) العلاقات الإنسانية، ومن أجل حل الموضوعات ذات الطابع الإنساني، توافق الدول الأطراف على ما يلي:

.....

(٣) تؤكد مرة ثانية أن الديمقراطية عنصر أساسي في سيادة القانون وتقر أهمية تعددية المنظمات السياسية (التعددية فيما يخص المنظمات السياسية).

.....

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٧ من ٩

- (٥) تعلن بإجلال أن من بين عناصر العدل الأساسية والضرورية للتعبير الكامل عن الحقوق المتساوية المتأصلة لجميع الناس ما يلي:
- (١:٥) انتخابات حرة تجرى على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري أو أي إجراء مكافئ وفي ظروف تكفل عمليا حرية الناخبين في التعبير عن رأيهم في اختيارهم لممثلهم.
-
- (٣:٥) واجب الحكومة والسلطات العامة أن تخضع للدستور وأن تعمل بأسلوب يتفق مع القانون.
- (٤:٥) فصل واضح بين الدول والأحزاب السياسية، وبخاصة فلن تندمج الأحزاب السياسية مع الدولة.
- (٩:٥) كل الأفراد متساوون أمام القانون ويحق لهم دون أي تمييز التمتع بحماية متساوية من القانون. وفي هذا المنحى يمنع القانون أي تمييز ويكفل لكل الأفراد حماية متساوية وفعالة ضد التمييز أيا كان أساسه.
- (١٠:٥) لكل فرد سبيل فعال للتظلم ضد القرارات الإدارية، من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية والأمانة القانونية.
- (١١:٥) القرارات الإدارية ضد أي شخص لا بد أن يكون من الممكن تبريرها بصورة تامة ولا بد كقاعدة أن توضح الحلول المتاحة عامة.
- (٦) تعلن الدول الأطراف أن إرادة الشعب، المعبر عنها بحرية ومساواة من خلال انتخابات دورية نزيهة، هي أساس سلطة وشرعية كل الحكومات. وسوف تحترم الدول الأطراف بالتالي حق مواطنيها في المشاركة في حكم بلادهم، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارونهم هم أنفسهم بحرية من خلال عمليات انتخابية نزيهة.
- (٧) من أجل أن تضمن أن إرادة الشعب ستكون مناط سلطة الحكومة، فإن الدول الأطراف سوف:
- (١:٧) تجري انتخابات حرة على فترات زمنية معقولة، حسبما يحدد القانون.
- (٢:٧) تسمح بأن تكون سائر المقاعد في واحد على الأقل من مجالس التشريع الوطني موضوع تنافس حر في انتخابات عامة.
- (٣:٧) تكفل حقا عاما شاملا متساويا للاقتراع للمواطنين المرشدين.
- (٤:٧) تضمن أن يتم الإدلاء بالأصوات بالاقتراع السري أو أي إجراء مكافئ، وأن يتم فرزها والتقرير عنها بأمانة مع إعلان النتائج الرسمية.
- (٥:٧) تحترم حق المواطنين في السعي لشغل منصب سياسي أو عام، بصورة فردية أو بوصفهم ممثلين لأحزاب سياسية أو منظمات، بدون تمييز.
- (٦:٧) تحترم حق الأفراد والمجموعات في تأسيس أحزابهم السياسية الخاصة بهم أو أي منظمات سياسية أخرى بحرية كاملة، وتقدم لهذه الأحزاب والمنظمات السياسية الضمانات القانونية لجعلها قادرة على أن تتنافس مع بعضها البعض على أساس معاملة متساوية أمام القانون ومن السلطات.

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٨ من ٩

(٧:٧) تكفل أن القوانين والسياسة العامة تعمل لتسمح بإجراء الحملات السياسية في مناخ عادل وحر، لا يعوق فيها العمل الإداري ولا العنف ولا التهديد الأحزاب والمرشحين عن تقديم آرائهم وتأهيلهم بحرية، أو يمنع الناخبين من معرفتها ومناقشتها، أو يمنعهم عن الإدلاء بأصواتهم دون خوف أو عقاب.

(٨:٧) تشترط ألا يقف أي عائق قانوني ولا إداري في طريق الاستخدام المباشر لوسائل الإعلام، على أساس خال من أي تمييز، لكل التجمعات السياسية والأفراد الذين يريدون أن يشتركوا في العملية الانتخابية.

(٩:٧) تضمن أن المرشحين الذين ينالون العدد اللازم من الأصوات التي يتطلبها القانون يتم تنصيبهم بطريقة صحيحة ويسمح لهم أن يظلوا في العمل حتى تنتهي دورتهم أو إذا انتهت بطريقة ينظمها القانون في اتفاق مع الإجراءات البرلمانية الديمقراطية والدستورية.

(٨) تعتبر الدول الأطراف أن حضور المراقبين، أجاناب ومحليين، يمكن أن يعزز العملية الانتخابية للدول التي تجرى فيها الانتخابات. ولذا فهي تدعو مراقبين من أي دول أطراف في مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا ومن أي مؤسسات ومنظمات خاصة مناسبة تريد أن تفعل ذلك لكي يراقبوا مجرى إجراءات انتخاباتها الوطنية، حسب الحد الأدنى الذي يسمح به القانون. وسوف يحاولون أيضا أن يسهلوا وصولا مثيرا (للمراقبين) إلى إجراءات الانتخابات التي تعقد تحت المستوى الوطني، وسيتعهد هؤلاء المراقبون ألا يتدخلوا في مجرى العمليات الانتخابية.

.....

(١٠) في تأكيدها مرة ثانية على التزامها بأن تكفل بفعالية حقوق الأفراد في أن يعرفوا ويتصرفوا حسب حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تساهم بنشاط، سواء فرديا أو بالتعاون مع آخرين، في تقدمهم وحياتهم، تعبر الدول الأطراف عن التزامها بأن:

(١:١٠) تحترم حق الجميع، فرديا أو بالتعاون مع آخرين، في أن يطلبوا ويتلقوا وينقلوا آراء ومعلومات بحرية عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق توزيع ونشر مثل هذه الآراء والمعلومات.

(٣:١٠) تكفل أن يسمح للأفراد أن يمارسوا حق التزامل بما في ذلك حق تشكيل، أو الانضمام إلى، أو المشاركة بفعالية في المنظمات غير الحكومية التي تسعى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك اتحادات التجارة ومجموعات مراقبة حقوق الإنسان.

(٤:١٠) تسمح لأعضاء مثل هذه المجموعات والمنظمات بأن يكون لهم وصول بلا عائق إلى الهيئات المثيلة والاتصال بها، داخل أو خارج بلادهم، ومع المنظمات الدولية، وأن يشتركوا في تبادلات أو علاقات أو تعاون مع مثل هذه المجموعات والمنظمات، وأن يطلبوا ويتلقوا ويستخدموا بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مساهمات مالية تطوعية من مصادر قومية ودولية كما يشترط القانون.

.....

مقتطفات من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

الصفحة ٩ من ٩

(٢٤) سوف تضمن الدول الأطراف أن ممارسة كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ذكرت أعلاه لن تخضع لأي قيود فيما عدا تلك التي يضعها القانون والتي تتفق في متطلباتها مع القانون الدولي، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومع التزاماتها الدولية، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه القيود لها طابع الاستثناءات. وسوف تضمن الدول المشاركة أن هذه القيود لن يساء استخدامها ولن تطبق بأسلوب استبدادي، بل بطريقة تكفل الممارسة الفعالة لهذه الحقوق.

إن أي قيد على الحقوق أو الحريات يجب - في أي مجتمع ديمقراطي - أن يكون مرتبطا بأحد أهداف القانون القابل للتطبيق وأن يكون متناسبا للغاية مع هدف القانون.

بروتوكول (رقم ١) للمعاهدة الدولية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

مادة ٣

تتعهد الأطراف العليا المتعاقدة بأن تجرى انتخابات حرة عادلة على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري وبشروط تسمح بضمان التعبير الحر عن رأي الشعب في اختياره للهيئة التشريعية.

نماذج للمواد الخاصة بالمراقبين المحليين

الصفحة ١ من ٢

قانون انتخابات البرلمان المحلية، رومانيا ١٩٩٢

مادة رقم ٥١

... عمليات الاقتراع يمكن أن يحضرها مراقبون أجنب ومراقبون رومانيون (أي محليون) معتمدون لهذا الغرض.

الاعتماد كمراقب روماني يمكن أن يعطى لممثلي منظمات غير حكومية مؤسسة حسب القانون هدفها الوحيد هو حماية حقوق الإنسان.

تستطيع مثل هذه المؤسسات أن تعين أي أحد فيما عدا أعضاء الأحزاب والمنظمات السياسية.

يمكن أن تقوم اللجنة المركزية للانتخابات بفحص اعتماد أي مراقب روماني.

فيما عدا أعضاء المكتب الانتخابي لمركز الاقتراع والأفراد الذين تم اعتمادهم بحسب (هذا) القانون والصحفيين الرومانيين والأجانب، لا يسمح لأحد أن يظل في الأماكن العامة في منطقة الاقتراع أو في مركز الاقتراع أطول من الوقت المطلوب لعمليات الاقتراع.

لائحة سلوك للمراقبين

تنظيم اللجنة المستقلة للانتخابات

جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤

تمهيد

(١) هذه القاعدة ستكون ملزمة لكل المراقبين المسجلين مع اللجنة.

(٢) هدف هذه القاعدة هو أن تضمن أن تقوم اللجنة بتسهيل أنشطة المراقبين وأن تدار هذه الأنشطة بأمانة وتساهم في ثقة الجماهير في العملية الانتخابية.

اللائحة

يتعهد كل المراقبين أن أنشطة مراقبتهم طوال فترة الانتخابات سوف تجرى وفقا للمبادئ التالية:

(أ) يحتفظ المراقبون بحيادية تامة في أداء أعمالهم ولا يظهرون أو يعبرون في أي وقت عن أي تحيز أو تفضيل تجاه أي حزب مسجل أو مرشح.

نماذج للمواد الخاصة بالمراقبين المحليين

الصفحة ٢ من ٢

- ب) يقوم المراقبون - عندما يطلب منهم ذلك - بتقديم أنفسهم فوراً لأي شخص مهتم، ويحملون أو يلبسون أو يظهرون بأي طريقة طوال أداء أنشطتهم في كل الأوقات شارات أو بطاقات الهوية المحددة التي تصدرها اللجنة للمراقبين المسجلين وسياراتهم.
- ج) يمتنع المراقبون عن حمل أو ارتداء أو إظهار أي مادة انتخابية أو أي قطعة ثياب أو شعار أو ألوان أو شارات أو أي شيء آخر يدل على تأييد أو معارضة لأي حزب أو أي مرشح أو لأي من الموضوعات التي تتم عليها المنافسة في الانتخابات.
- د) يمتنع المراقبون عن حمل أو إظهار أسلحة أثناء أدائهم لواجباتهم الرقابية أو وهم يرتدون الشارة التي يصدرها كبير مديري المراقبة.
- هـ) يكفل المراقبون أن يتفق سلوكهم تماماً مع القوانين والتنظيمات... ويعترفون بالسلطة الكلية للجنة ويلتزمون بقراراتها، وكذلك الحال مع أقسامها الفرعية، فيما يخص أداءهم بوصفهم مراقبين.

....

الملحق الثاني

نموذج لنشرة منظمة مراقبة محلية

نموذج لنشرة منظمة مراقبة محلية

فيما يلي نشرة (تسمى أيضا نبذة أو مطوية أو إعلانا يدويا أو كراسة أو نشرة للتوزيع) أعدتها حركة المواطنين الفلبينية الوطنية من أجل انتخابات حرة (نامفريل). وفي شكلها الأصلي كانت النشرة مثنية على ثلاثة جوانب حتى يمكن توزيعها بسهولة في الاجتماعات أو وضعها في مظاريف لإرسالها بالبريد.

وتقدم هذه النشرة نموذجا ممتازا قد ترغب عملية معلوماتك العامة في إعادة تطبيقه، إذ يمكن لهذه النشرة أن تحقق أهدافا عديدة. فيمكن أن تدعم وتثبت مصداقية منظمتك بأن تعلن عن أهدافك وتروي إنجازاتك السابقة وتصف مبادئك التي تعمل بها (مثل الحيادية والشفافية، إلخ) وتكشف عن أسماء قادتك ومصادر تمويلك، كما يمكن أن تستخدم أيضا لضم المتطوعين وللحصول على تمويل للعمليات.

نامفريل

المنظمة

نامفريل تدل على «حركة المواطنين الفلبينية الوطنية من أجل انتخابات حرة»، وهي مجموعة من المواطنين الفلبينيين كسبت التأييد الوطني والدولي بسبب إخلاصها والتزامها واجتهادها لاستعادة وتقوية المؤسسات والعمليات الديمقراطية، خاصة العملية الانتخابية. وهي مجموعة تطوعية حيادية مبنية على أساس الاشتراك الجماعي.

تستمد نامفريل قوتها واستمراريتها من الناس - من رغبتهم للتضحية بالذات وإخلاصهم وتكريسهم لمهمة بناء الأمة - وقد أظهرت ما يمكن تحقيقه من خلال ما يسمى «قوة الناس»، وهو شعار نامفريل في انتخابات سنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٦ م.

الأهداف

تسعى نامفريل لتحقيق انتخابات حرة منظمة ذات معنى ولتحقيق الأمانة في الحكومة عن طريق استخدام قوة المواطنين الواعين والمهتمين.

في سعيها لتحقيق الأهداف تشترك نامفريل في أنشطة لمساعدة الفئات المستضعفة وتشجع الرجال والنساء ذوي القدرات والاستقامة على أن يقدموا خدمات عامة.

وفي الانتخابات السابقة وزعت نامفريل أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ متطوع مدرب ليراقبوا مراكز الاقتراع في سائر أنحاء البلاد وأجرت عملية فرز سريعة.

وتقوم نامفريل أيضا بعمل مشروعات خاصة تهدف إلى جعل العملية الانتخابية والخدمة العامة أكثر معنى ومغزى مثل:

- برامج التعليم والمساعدة الانتخابية.
- منتديات للمرشحين.
- دورات (ورش عمل) عن قوانين الانتخابات ومراقبة صناديق الاقتراع لممثلي كافة الأحزاب السياسية.
- إقرار قوانين انتخابات تدعم ضمانات كافية ومبدأ الفرص العادلة.
- حملات لتوعية وتنبيه المواطنين عبر كل مراحل العملية الانتخابية.
- مراقبة المواطنين لأعمال الحكومة.
- إشراك الشباب في الشؤون العامة والعمل المدني.

نامفرييل

الخلفية

أنشئت نامفرييل في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٩٣ بواسطة مجموعة من المهتمين من القادة المدنيين والمهنيين والدينيين وقادة المجتمع. تمثل نامفرييل استمرارا لتقليد خاص بمجموعات المواطنين التي كانت تعمل من أجل الإصلاحات السياسية في السنوات الثماني الماضية. وفي الواقع فمعظم المنظمين لنامفرييل والمنظمات المشاركة لها هم ذاتهم الذين كانوا يقومون بحملات سياسية من أجل إصلاحات هامة أثناء السنوات السابقة.

إنجازات نامفرييل

استعادت أنشطة نامفرييل في انتخابات سنة ١٩٨٤ واستفتاء سنة ١٩٨٦ ثقة الشعب في العملية الانتخابية كأداة أساسية للتغيير والتقدم. وبالرغم من الخلل المنهجي الضخم الذي ميز انتخابات سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٦، فقد استطاعت نامفرييل أن تقدم بسرعة النتائج الدقيقة للانتخابات إلى الشعب وتمكنت أيضا من منع الانحرافات وسجلتها لتتخذ فيها السلطات الإجراءات المناسب. اكتسب عمل نامفرييل شكر وتقدير الشعب الفلبيني، وقد تم التعبير عن ذلك بمكافآت متنوعة قدمت إلى المنظمة.

وبإثباتها أن عمل وتحرك المواطنين يمكن أن يحدث تغييرا لقد ساعدت نامفرييل على إلهام الملايين من الفلبينيين للقيام بالثورة البيضاء في شباط/فبراير سنة ١٩٨٦. وأثناء استفتاء سنة ١٩٨٧ على الدستور الجديد، قامت نامفرييل بعملية فحص للأصوات خاصة بها تأييدا لكوميليك (اللجنة المركزية للانتخابات). وقدمت عملية نامفرييل للفرز السريع (جدولة متوازية للأصوات) أكثر من ٧٥٪ من إجمالي الأصوات التي أدلى بها في غضون ٤٨ ساعة كما ساعدت على تكوين اتجاه دقيق للفرز النهائي. وبتضحيات متطوعيتها (بذل ستة حياتهم وأصيب عدد لا يحصى منذ عام ١٩٨٤) قدمت نامفرييل تعبيرا واقعيا عمليا عن شعارها «الأفضل أن تضيء شمعة بدلا من أن تلعن الظلام».

الاحتياج

إن المهمة المستمرة المتمثلة في تقوية العملية الانتخابية مهمة هائلة. فمثلا ليس لكوميليك أكثر من ٥٥٠٠ موظف في سائر أنحاء البلاد ليخدموا نحو ٢٦ مليون ناخب، ومن الواضح أن كوميليك تحتاج إلى مساعدة المواطنين القادرة على مراقبة نحو ١٠٠,٠٠٠ دائرة انتخابية منتشرة في البلاد. وهناك أيضا طرق أخرى يمكن بها للمجموعات المدنية أن تضمن مساءلة موظفي الحكومة.

نامفريل

يمكنك أن تساعد بالطرق التالية:

- بالتطوع كمراقب مركز اقتراع لنامفريل أو كمراقب مدني غير انتخابي لها.
 - بالعمل كداع أو منظم في تكوين فروع نامفريل المحلية.
 - بالمساعدة على تنظيم منتديات المرشحين حيث يكون من الممكن أن تطرح الموضوعات والبرامج السياسية في مناخ محايد.
 - بالتطوع بالخدمات القانونية والتقنية (الحاسب الآلي)، أو الخدمات الأخرى أثناء الانتخابات، أو مساندة الأنشطة التي تدعم وتعزز حكومة أمينة.
 - بتقديم المال أو إمكانية استخدام المعدات أو بتقديم سيارة وطعام، أو بمساعدة الفرع المحلي في الأنشطة المرتبطة بالحصول على الموارد.
 - بالتطوع للعمل في سكرتارية فرع نامفريل الوطني أو المحلي لعدة ساعات كل أسبوع.
 - بتقديم أو إحداث مساندة وسائل الإعلام لأنشطة فرع نامفريل المحلي.
 - بالمشاركة في عملية الفرز السريع.
 - بأخذ الصور لإجراءات وانحرافات الانتخابات.
- الاختيار لمستقبل أفضل هو اختيارنا. فلنعمل من أجل الأمانة في الانتخابات وفي الحكومة. انضم لنامفريل.

الانضمام لنامفريل

يمكن لأي فلبيني، سواء في القطاع العام أو الخاص، يتمسك بمعتقدات وأهداف نامفريل أن يتطوع عن طريق الفرع المحلي. وإذا لم يكن هناك فروع في منطقتك المحلية أو إذا لم تكن تعرف الموظفين فالرجاء أن تقص هذا الجزء وترسله إلى العنوان التالي أو تتصل بـ:

نامفريل، المكتب الوطني

الدور الثامن، مبنى RFM

شارع بيونير

مانداليوج، مترو مانيلا

أرقام الهواتف: ٧٢-٢٤-٧٧/٧٧-٢٤-٧٤-٧٧/٧٧-٢٤-٨١-٢٤-٧٧

أو فرع نامفريل المحلي

نامفريل

(اقطع على طول الخط)

أؤمن بمبادئ نامفريل وأريد أن أساعد عن طريق:

مراقبة مراكز الاقتراع

التبرع المادي:

سوف أعطي عن طريق كاهن كنيستنا

سوف أعطي لفرع نامفريل المحلي

مرفق (مبلغ) _____

الخدمة في:

السكرتارية المحلية لنامفريل

إعاره المعدات مثل (سيارة، حساب آلي، آلة حاسبة، بطاريات إضاءة، راديو سي بي، إلخ)

وخدمات أخرى (قانونية، محاسبية، عمليات الحساب الآلي، التصوير، إلخ)

المساعدة في المشروعات الخاصة:

عملية فرز سريع

منتديات المرشحين

المواطنون الذين يراقبون أداء الحكومة

ورش عمل لسائر الأحزاب السياسية.

الاسم:

العنوان:

رقم الهاتف:

(اقطع على طول الخط)

نامفريل

مبدأ الحيادية

نامفريل حيادية بالرغم من اشتراكها في أنشطة سياسية وهي تحتفظ بموقف حيادي لأنها تُعنى بحماية العملية الانتخابية وليس بتقديم حزب أو مرشح بعينه. وتؤمن نامفريل أن الحكومة الجيدة المستجيبة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم الحفاظ على أمانة العملية الانتخابية.

نامفريل حيادية لأنها تعنى بالتعبير عن إرادة الشعب بغض النظر عن من يفوز. نامفريل حيادية لأن أنشطة المراقبة المدنية الخاصة بها متيقظة ومنتبهة لأداء الحكومة بغض النظر عن الذي في السلطة. وباختصار تساعد نامفريل، عن طريق العمل كمراقب مدني وتأمين عملية عادلة لهؤلاء الذين يعارضون الحكومة، على تقوية نظام المراجعات والموازنات الذي يعتبر حيويًا لأي نظام ديمقراطي حقيقي.

كيف تقوم نامفريل بتمويل عملياتها؟

- تجمع نامفريل تدعيمها المالي من مصدرين:
- من عطايا، نقدية أو عينية، من فلبينيين مهتمين ومنظمات مشاركة ومؤسسات أعمال محلية.
- خدمات متطوعين، حيث يتطوع بعضهم للعمل طوال ساعات الأسبوع، في المستويات القومية والمحلية.
- ومما سبق فإن خدمات المتطوعين تقدم التدعيم اللوجستي الأول لعمليات نامفريل مع اعتماد الفروع المحلية على ذاتها في أنشطتها.

إدارة نامفريل

يحكم نامفريل مبدأ صنع القرار بالمشاركة، والذي تم إرساؤه من خلال هيئتين دستوريتين: المجلس القومي والمجالس الإقليمية. يتكون المجلس القومي من الموظفين التنفيذيين والقادة الوطنيين وقادة القطاعات ورؤساء المجالس الإقليمية والمدراء العاملين الأساسيين.

نامفرييل

والمجالس القومية يختارها رؤساء مجالس البلدية والأقاليم والمدن، الذين اختيروا بدورهم بإجماع المتطوعين. وهناك لجنة تنفيذية للمجلس القومي مسؤولة عن التنسيق والإشراف على سياسات وأنشطة نامفرييل، ويرأسها رؤساء المجالس الوطنية. كل فرع في مستويات الأقاليم والمدن والبلديات يكرر هذا النموذج للتنظيم.

الملحق الثالث

نماذج لاستثمارات مراقبة

نماذج لاستثمارات مراقبة

يجب على كل عملية مراقبة أن تصمم وتوزع استثمارات يمكن فيها أن يسجل الأفراد ملاحظاتهم. وتعزز الاستثمارات من تماثل المعلومات التي تجمعها كما تسهل في بعض الحالات عمل التحديد النوعي للنتائج. ولاحظ أنه بإدخال إرشادات بسيطة واستخدام الأسئلة المتعددة الاختيارات (أي الأسئلة التي تحت المراقبين على أن يختاروا نعم أم لا، أو أن يختاروا إجابة (أ) أم (ب) أم (ج))، يمكن أن تضمن أنه سيكون باستطاعة المراقبين تسجيل نتائجهم بسرعة وبدقة. والمختارات التي ننشرها في هذا الملحق صممتها واستخدمتها المجموعات المحلية في مراقبتها لمراحل مختلفة من العملية الانتخابية - من اجتماعات الحملة الانتخابية لفترة ما قبل الانتخابات مروراً بالاقتراع في يوم الانتخابات وانتهاء بتقديم الشكاوى الرسمية بعد الانتخابات.

استمارة تقرير أنشطة الحملة الانتخابية

استخدم أعضاء ائتلاف من المنظمات المدنية يسمى شبكة المراقبين الانتخابيين الوطنيين (نيون) استمارة أنشطة الحملة الانتخابية لمراقبة أنشطة الحملة الانتخابية في فترة ما قبل الانتخابات كما استخدمها كذلك المراقبون الدوليون أثناء انتخابات جنوب إفريقيا الوطنية سنة ١٩٩٤. وقد قامت لجنة المحامين لأجل الحقوق المدنية القائمة تحت القانون في الولايات المتحدة بإصدار هذه الاستمارة، ولاحظ وضع الإرشادات البسيطة في أعلى الصفحة.

استمارة تقرير مراقبة وسائل الإعلام

أصدر هذه الاستمارة الاتحاد من أجل الديمقراطية ليراقب مقدار ونوعية تغطية التلفزيون للحملة الانتخابية أثناء انتخابات رومانيا المحلية سنة ١٩٩٢. والأسئلة من ٢-٥، على الترتيب، تطلب من المراقب أن يسجل: طول الخبر التلفزيوني (من ١٥ ثانية إلى أكثر من ٣ دقائق)؛ وأي حزب سياسي يرد اسمه في الخبر؛ وما إذا كان الخبر في صالح أو غير صالح كل من الحكومة أو البرلمان أو حزب سياسي معين.

استمارة تقرير عملية اقتراع

قد استخدم «التقرير الموجز، قائمة المراجعة ليوم الاقتراع» أعضاء مجموعة الدراسة والبحث للديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا (جيرديس - إفريقيا) في الانتخابات الوطنية في النيجر سنة ١٩٩٣. وقد صممت هذه الاستمارة لتتيح للمراقبين أن يسجلوا معلومات موجزة عن عملية الاقتراع (لكن ليس عن عملية الفرز أو نتائج الانتخابات) في صفحة واحدة.

نماذج لاستثمارات مراقبة

يمكن إرسالها بالفاكس إلى نقطة تجميع مركزية. ولاحظ استخدام الأرقام (١ - ٩) من أجل تصنيف نوع الانحرافات التي تمت ملاحظتها واستخدام الحروف (أ - د) لتحديد سمة النوعية الإجمالية للعملية. وتم توزيع هذه الاستمارة مع استمارة أخرى لمراقبة عملية الفرز وكتيب تدريبي يشرح الإجراءات الصحيحة للاقتراع ويصف المشاكل المتنوعة التي يمكن أن تحدث.

استمارة تقرير عملية الفرز

وأصدر «استمارة تقرير مركز الاقتراع: الفرز» مكتب المساعدة الانتخابية في غويانا. ويقدم الجزء العلوي من الاستمارة مربعات يطلب من المراقبين أن يضعوا فيها نعم أو لا ليحيوا على أسئلة معينة عن عملية الفرز. أما الجزء السفلي من الاستمارة فيترك مساحة للمراقبين ليسجلوا نتائج الفرز. ولاحظ الأرقام الصغيرة (٥٠ - ٧٢) التي ترشد مشغلي الحاسب الآلي في تجميع المعلومات.

مجموعة من استثمارات تقرير يوم الاقتراع

في انتخابات باكستان سنة ١٩٩٣ وزعت لجنة حقوق الإنسان الباكستانية رزمة من المواد تسمى «سجل أداء مراقبي الاقتراع»، والذي تضمن: (١) «نقاط لقادة المجموعة/لمراقبي الاقتراع»؛ و(٢) مجموعة من خمس «قوائم مراجعة يوم الاقتراع»؛ و(٣) «استمارة تقرير مؤقت من المراقب»؛ و(٤) قائمة بأرقام الهواتف (ليست واردة هنا) لمكاتب المنظمة الإقليمية وأعضاء لجنة الانتخابات. وكانت الرزمة كلها مدمسة في طرفها العلوي وبعد الدبابيس خط مثقب يسمح لمراقبين بأن ينزعوا الاستثمارات الفردية لكي تملأ أو تسلم، حسب الحاجة. وبالمقارنة بالمعلومات المحدودة نسبياً والموجزة المطلوبة في الاستثمارات السابقة، فإن «قوائم مراجعة يوم الاقتراع» تحث المراقب على أن يفكر ويحجب على مجموعة من الأسئلة التفصيلية عن عملية الاقتراع. ويتطلب التقرير المؤقت معلومات موجزة عن نتائج عملية الفرز وعن أية انحرافات تمت ملاحظتها.

استمارة جدول متوازنة للأصوات ١

استمارة ساكا لسنة ١٩٩٣ أعدها واستخدمها ائتلاف ساكا (مبادرة لانتخابات شفافة) لجمع النتائج أثناء انتخابات سنة ١٩٩٣ في باراجواي. والاختصارات الخاصة بكل حزب متنافس (بالإضافة إلى عدد الأصوات الفارغة والأصوات الباطلة والأصوات الإجمالية) مرتبة تحت الهامش الأيسر، وأسماء المناصب المتنافس عليها في الأعمدة عبر أعلى الصفحة. وسجل المتطوعون عدد الأصوات التي فاز بها كل حزب لكل مقعد. ولا تقدم هذه الاستمارة أي فراغ يتم فيه تسجيل الملاحظات.

مجموعة من استمارات تقرير يوم الاقتراع

الصفحة ٧ من ٧

تقرير مراقب مؤقت عن دائرة انتخابية

- ١ دائرة رقم
- ٢ إجمالي الأصوات التي أدلي بها
- ٣ عدد مراكز الاقتراع التي زارها المراقبون
- ٤ المرشح المختار
حزبه
عدد أصواته
- ٥ المرشح الخاسر الثاني في الترتيب
حزبه
عدد أصواته
- ٦ وقت اكتمال النتائج
- ٧ إذا تأخرت فلماذا؟
- ٨ عدد مراكز الاقتراع التي أوقف فيها الاقتراع؟
ما مدة إيقافه؟
لماذا؟
- ٩ هل كان مندوبو اقتراع كل المرشحين حاضرين؟
إذا كانت الإجابة «لا» فلماذا؟
- ١٠ هل كان الاقتراع بصفة عامة سلمياً؟
- ١١ هل كانت العملية حيادية وشفافة؟
- ١٢ هل كان هناك أي اعتراض أثاره المرشح الخاسر؟
- ١٣ كم عدد الأشخاص الذين عوقبوا؟
بسبب تعطيل الاقتراع؟
بسبب إثارة شغب واضطرابات؟
- ١٤ هل وجدت معوقات صادفت عملك؟

استمارة جدولة متوازنة للأصوات - ٢

الصفحة ١ من ١

SAKA I.T.E.
ELECCIONES 1993

DEPARTAMENTO _____
DISTRITO _____
LOCAL DE VOTACION _____

Nro. de Boleta

TIPO DE BOLETA (C \ M \ A)
DEPARTAMENTO
LOCAL

N. de Mesa

Nº 02575
DISTRITO
CANT MESA

LISTA	PRESIDENTE	SENADORES	DIPUTADOS	GOBERNADOR	JUNTA DEPARTAMENTAL
ANR 1	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
PLRA 2	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
CDS 4	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
PL 5	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
PB 6	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
PT 7	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
PNS 8	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
EN 9	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MAPN 10	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MID 26 11	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MSP 12	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MUN 13	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MCT 14	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
MPP 15	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
BLANCOS B	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
NULOS N	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
TOTAL T	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Cod	Depto.
00	Asunción
01	Concepción
02	San Pedro
03	Cordillera
04	Guairá
05	Caaguazú
06	Caazapá
07	Itapúa
08	Misiones
09	Paraguari
10	Alto Paraná
11	Central
12	Ñembuquí
13	Amambey
14	Canindeyú
15	Pte. Hayes
16	A. Paraguay
19	Boquerón

Firma del Responsable de Mesa

Nombre del Mensajero

Nombre del Operador

استمارة ساكا (مبادرة لانتخابات شفافة) لانتخاب سنة ١٩٩٣ م

ساكا (مبادرة لانتخابات شفافة)

باراجواي

استمارة جدولة متوازنة للأصوات - ٢

الصفحة ١ من ١

Elección Presidencial

TRANSPARENCIA - Formulario de Conteo Rápido para Resultados de la Elección Presidencial

JURADO PROVINCIAL	
PROVINCIA	
DISTRITO	
NUMERO DE MESA	
CODIGO DEL VEEDOR	

NUMEROS TELEFONICOS	
Su Comité	
Lima	

TOTAL DE ELECTORES (Según padrón)	
VOTOS EMITIDOS (Total de Votos emitidos)	
NO VOTARON (Total de electores que no votaron)	
IMPUGNADOS (Total de Electores Impugnados)	

AGRUPACION POLITICA	VOTOS
A Alternativa Perú PUMA	
B Partido Frente Popular Agrícola del Perú	
C Frente Independiente de Reconciliación Nacional	
F Cambio 90 - Nueva Mayoría	
H Movimiento Perú al 2000 - FRENATRACA	
I Izquierda Unida	
K Partido Aprista Peruano	
L Partido Reformista del Perú	
O Movimiento Independiente Nuevo Perú	
P CODE - País Posible	
Q Unión por el Perú	
S Partido Acción Popular	
T Movimiento Obras	
U Paz y Desarrollo	

VALIDOS (Total de Votos válidos para Presidente)	
VICIADOS (Total de Votos viciados o nulos para Presidente)	
BLANCOS (Total de Votos blancos para Presidente)	
APELADOS (Total de Votos apelados para Presidente)	

Detalle de los Votos Apelados para Presidente	
Escribe sólo la agrupación política y número de votos apelados	

IRREGULARIDADES (¿Hubo irregularidades serias durante el Acto de Votación?) Ver tipología al reverso y anotar aquí la opción.
--

OPERADOR pide Jurado, Provincia, Distrito, Número de Mesa y Código...
VEEDOR da esos datos...
OPERADOR verifica y si es correcto dice: Inicie transmisión.
veedor transmite totales de votación en mesa
Dice TOTAL DE ELECTORES y cifra.
Dice VOTOS EMITIDOS y cifra.
Dice NO VOTARON y cifra.
Dice IMPUGNADOS y cifra.
veedor transmite resultados por agrupaciones.
Dice letra de agrupación y resultado.
veedor transmite totales sobre votación Presidencial
Dice VALIDOS y cifra.
Dice VICIADOS y cifra.
Dice BLANCOS y cifra.
Dice APELADOS y cifra.
Da detalle de los APELADOS, diciendo agrupación y cifra.
Dice IRREGULARIDADES y opción.
veedor espera conformidad de Operador
OPERADOR: Datos conformes, Gracias!
VEEDOR cierra Transmisión.

استمارة الفرز السريع
ترانسبارينسيا (الشفافية)
بيرو

استمارة تقرير شكوى

الصفحة ١ من ٢

استمارة شكوى

- تأكد من فضلك من كتابة رقم بطاقتك أو اسمك والإقليم والمدينة ومكان الشارع والتاريخ.
- كل فريق لا بد أن يملأ استمارة شكوى واحدة على الأقل يوميا، موضحا ما إذا كان هناك عنف أو تهديد أو مضايقات تمت ملاحظتها، وما هي درجة ذلك.
- استخدم من فضلك استمارة منفصلة لكل واقعة تمت ملاحظتها.
- يمكن أن تختار أكثر من اختيار للأسئلة ١٠ - ١٦.

رقم البطاقة/الاسم: الإقليم/المدينة:

المركز: التاريخ:

- (١) هل شاهدت أي واقعة بنفسك، وإذا أجبت «لا» فاذكر اسم وعنوان الشاهد؟
- (٢) هل تضمنت الواقعة عنفا (هجوما بدنيا أو تدميرا للممتلكات)؟
- (٣) إذا أجبت «نعم» فهل كانت الواقعة:
 - (أ) قاسية
 - (ب) محدودة
 - (ج) ضئيلة
- (٤) هل تضمنت الواقعة تهديدا (تهديدا بالعنف أو أي أنواع أخرى من الضغط)؟
- (٥) إذا أجبت «نعم» فهل كانت الواقعة:
 - (أ) قاسية
 - (ب) محدودة
 - (ج) ضئيلة
- (٦) هل تضمنت الواقعة مضايقة (مثل التشويش على المتحدثين)؟
- (٧) إذا أجبت «نعم» فهل كانت الواقعة:
 - (أ) قاسية
 - (ب) محدودة
 - (ج) ضئيلة
- (٨) هل حدثت في:
 - (أ) تجمع
 - (ب) مسيرة
 - (ج) مركز اقتراع/فرز
 - (د) مكان آخر
- (٩) من الذي اقترف الحادثة؟ أعضاء من:
 - (أ) حزب سياسي (حدد)
 - (ب) قوة من قوات الأمن (حدد)
 - (ج) أفراد لا علاقة لهم بمن سبق ذكرهم
 - (د) غير ذلك

استمارة شكوى

استخدمتها شبكة المراقبين الانتخابيين الوطنيين (نيون)
أعدتها لجنة المحامين لأجل الحقوق المدنية القائمة تحت القانون
جنوب إفريقيا

استمارة تقرير شكوى

الصفحة ٢ من ٢

١٠) من هم/من كانوا ضحايا الحادثة؟

أ) حزب سياسي (حدد)

ب) قوات الأمن (حدد)

ج) المراقب

د) وسائل الإعلام

هـ) ضابط انتخابي

و) سكان محليون/لاجئون

١١) هل كانت أي من قوات الأمن:

أ) تحفظ النظام؟ ب) تساهم في التوتر؟ ج) غائبة؟

١٢) إذا كانت حضارة فحدد

أ) ساب ب) إن بي كي إف ج) سادف د) كي زد بي هـ) أبلا و) إم كي ز) أخرى

١٣) صف الواقعة/الحدث الفعلي:

١٤) هل كان أحد المسؤولين الانتخابيين على علم بالحادثة أو واعيا بها؟ وإذا كان كذلك فمن هو وكم من الوقت لزم لإبلاغه؟

١٥) إذا كان ممكناً، فما اللائحة والجزء اللذان تندرج تحتها هذه الشكوى:

استمارة شكوى

استخدمتها شبكة المراقبين الانتخابيين الوطنيين (نيون)
أعدتها لجنة المحامين لأجل الحقوق المدنية القائمة تحت القانون
جنوب إفريقيا

الملحق الرابع

نماذج تقارير

نماذج تقارير

كثيرا ما يعلن المراقبون ملاحظاتهم في أنواع متنوعة من التقارير، إذ أن التقارير تساعد على تحقيق العديد من الأهداف مثل المساهمة في قبول النتائج الشرعية للانتخابات، أو تساهم في إعاقة قبول النتائج في حالة أي عملية بها خلل كبير. كما وتقدم التقارير أيضا تسجيلا تاريخيا لأحداث أي انتخابات ولأنشطة منظماتك، وهذه التسجيلات يمكن أن تساعد أولئك الذين سيقومون بالمراقبة في المستقبل على المقارنة بين الانتخابات السابقة وبين العمليات الانتخابية اللاحقة. ويمكن أن تكون التقارير نافعة أيضا في تأييد الإصلاحات الانتخابية وتدعيم مصداقية منظماتك، وكذا في ضم متطوعين أو الحصول على تمويل للعمليات. ويقدم هذا الملحق أربعة تقارير عن أبعاد مختلفة من العملية الانتخابية.

تقرير عن عملية التسجيل

تمثل «نتائج مكتب المساعدة الانتخابية عن قائمة الناخبين البرلمانية سنة ١٩٩٢» تقريرا عن تحقيق في عملية تسجيل ناخبي غويانا، وهناك نقاط عديدة جديدة بالذكر في هذا التقرير. أولا، وهو الأمر الأكثر أهمية، فقد تم بحث هذا التقرير وكتابته وإصداره في فترة ما قبل الانتخابات، فطباعة التقرير قبل يوم الاقتراع بفترة كافية تتيح وقتا لمديري الانتخابات لعمل تصحيحات ولايجاد حلول للمشاكل، كما ينبه المواطنين والأحزاب السياسية إلى المشاكل المحتملة التي تستحق تدقيقا أكثر. ثانيا استخدم المراقبون في غويانا أسلوب العينة العشوائية الذي ساعدهم على تكوين تصور لعملية تسجيل الناخبين ككل دون أن يضطروا لمراجعة كل مادة في القائمة.

تقرير عن وسائل الإعلام

قام العديد من المنظمات بمراقبة وسائل الإعلام وإصدار تقارير دورية طوال فترة الحملة الانتخابية وعمليات إدارة الانتخابات. والعينة التي نعيد تقديمها هنا «الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات» تلخص مشروع مراقبة وسائل الإعلام في انتخابات جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤. وهذا التقرير واحد من تقارير عديدة ظهرت في جريدة مشروع مراقبة وسائل الإعلام والمسماة «قناع وسائل الإعلام» وهو يقدم تحليلا دقيقا لتغطية وسائل الإعلام معطيا اهتماما خاصا لمقدار ونوع التغطية التي نالتها الأحزاب السياسية المتنافسة.

نماذج تقارير

بيان ما بعد الانتخابات

فور انتهاء الانتخابات يكون هناك ضغط غير قليل على منظمات المراقبة لتعلن ملاحظاتها. وأي بيان ما بعد الانتخابات جيد، مثل «بيان مجموعة بنجلاديش للدراسة والبحث لمراقبة الانتخابات»، والذي نشره في هذا الملحق، يعترف بوضوح بالطبيعة الأولية للاستنتاجات التي تضمنها ويوضح أن تقريرا أكثر شمولية سوف يصدر بعد الانتهاء الرسمي من العملية الانتخابية. وهذا البيان يستحق الذكر أيضا لأنه: يقرر عن الأنشطة والنتائج المحددة (للمشاكل والنجاحات) والاستنتاجات العامة للعملية في صفحة واحدة، ولم ينشر هذه الاستنتاجات العمومية قبل أوانها (أي لم يعتمد على معلومات غير كاملة أو وقائع فردية منعزلة)، ومع ذلك فقد صدر بعد العملية بفترة وجيزة مما سمح له أن يكون مؤثرا.

بيان مؤقت

النموذج الأخير في هذا الملحق يأتي من أثيوبيا: «تقرير مهمة المراقبة الموجز» الذي أصدره الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية، والذي يمثل تقريرا مؤقتا لانتخابات المجلس الدستوري سنة ١٩٩٤. والبيان المؤقت يمكن أن يصدر بعد مرور أيام عديدة أو حتى أسابيع على الاقتراع بينما يكون الناخبون والمتنافسون لا يزالون منتظرين لتقييم مستقل للعملية. وغالبا ما يقدم أي تقرير مؤقت معلومات أكثر اكتمالا (مثل نتائج الانتخاب الرسمية) وتحليلا أكثر شمولية مما هو متاح في تقرير ما بعد الانتخابات الفوري. وكما يتضح من اسمه فيشير التقرير المؤقت إلى أن المراقبين ينوون استكمال مراقبة الأحداث ويمكن أن ينشروا تحليلا نهائيا شاملا في وقت لاحق.

في تقرير الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية، لاحظ الاهتمام الخاص المعطى لوصف وتقييم المناخ السياسي الذي جرت فيه الانتخابات، وهذا يعطي مثالا ممتازا لتقرير يوازن بين تقييمه للعملية الإدارية والفنية وبين تحليل التقدم السياسي الذي تم تحقيقه خلال العملية الانتخابية. وقد حدث في انتخابات أثيوبيا سنة ١٩٩٤ أن قاطع الانتخابات عدد من الأحزاب السياسية الهامة، تاركين العديد من المواطنين والمراقبين في حالة من الشك في قيمة العملية. ولاحظ أيضا أن كتاب التقرير قدموا توصيات محدودة بناءة عن كيفية تحسين الانتخابات من الناحية الفنية والسياسية.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ١ من ٧

نتائج مكتب المساعدة الانتخابية عن قائمة الناخبين الأولية لسنة ١٩٩٢

فيما يلي نتائج تحقيقنا في مراجعات قائمة الناخبين الأولية الحالية:

(١) صحة أقسام الاقتراع

كشفت المراجعات في قائمة سنة ١٩٩١ عن وجود المئات من أقسام الاقتراع التي لم يمكن العثور على أرقام متوافقة معها في القانون المختص. والذي تم اكتشافه أيضا هو أن عددا من أقسام الاقتراع ذات الكثافة السكانية الكبيرة قد تم حذفه من القائمة.

ويرى الأستاذ جلاستون ميلز، وهو عضو في وفد مجلس قيادات الحكومة المنتخبة بحرية في العام السابق، أن هذه المشاكل وحدها يمكن أن تبطل عمليا صحة قائمة الناخبين. وهكذا لم يكن من الممكن إعلانها كقائمة قابلة للتطبيق.

ولذلك كنا حريصين بصفة خاصة هذه المرة أن نقوم بعمل المراجعات نفسها لأقسام الاقتراع. وسررنا بأن نلاحظ أن كل أقسام الاقتراع ما عدا واحد فقط تتمسك تماما بالأمر رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٠ والذي يتعلق بتحديد أقسام الاقتراع.

كان الحذف الوحيد هو منطقة أميرينديانية في أيرا، على نهر كورينتين، إذ دمجتها القائمة الحالية مع القرية المجاورة أوريلالا، وقد علمنا أن سلطة قرار الدمج جاءت من توصية «تقرير لجنة الأراضي الأميركية»، وحيث أن هذا الدمج لم يمنع أحدا من أيرا من الإدلاء بصوته، لذا نجد أن أقسام الاقتراع مقبولة تماما ونثني على لجنة الانتخابات بخصوص هذا التصحيح الهام، ولا بد لدمج هاتين القريتين في قسم اقتراع واحد أن يسن كقانون في آخر الأمر.

وبخصوص هذا السؤال نفسه المتعلق بأقسام الاقتراع، هناك ملاحظة واحدة خاصة نريد أن نذكرها وهي عن قرار وارد في الأمر نفسه لسنة ١٩٩٠ بعينه ويقول بضم قرى عديدة في الضفة الشرقية ديميرارا في قسم واحد، وتتضمن هذه القرى: هيرستيلنج، وفارم، وفريد أون رست، وكوفنت جاردن، وبروسبكت، ولينل دايوند.

وفي هذا القسم وحده يبلغ عدد الناخبين المسجلين ٤٠٢٤ ولا يتعدى هذا الرقم إلا قرية كوفنت جروف والتي يوجد فيها ٤٠٥٩ ناخبا مسجلا.

ولذا فنحن نطالب بأن تعطي لجنة الانتخابات اهتماما خاصا لمراكز الاقتراع في كل من هذين القسمين في يوم الاقتراع إذ من الواضح أنهما يمكن أن يمثلتا كوايس لوجيستية للناخبين ولموظفي الانتخابات على السواء.

ونود أيضا أن نوصي رئيس لجنة الانتخابات (أيا كان الشخص الجسور الذي سيقبل هذا المنصب في المستقبل) بأن يتم تقسيم هذه الأقسام إلى وحدات فرعية ذات أعداد يكون من الممكن إدارتها بصورة أفضل قبل الانتخابات القادمة.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٢ من ٧

٢) ازدواج أرقام الهوية

في العام المنصرم كشفت المراجعة بالحاسب الآلي ١٧٠٠ حالة ازدواج أو تكرار لأرقام الهوية في قائمة الناخبين - مجموعة من شخصين أو أكثر لديهم نفس الرقم، وهذا العام سرنا أن نرى ٢٨ حالة فقط من ازدواج أرقام الهوية.

ونحن نعتقد أن تسعا على الأقل من هذه الحالات تخص فعلا تسعة أفراد، وعندما قمنا بمراجعة أكثر اكتشفنا أنه في حالتين أخريين نشأت المشكلة إثر تسجيل رقم هوية غير صحيح. لقد وضعنا هذه التناقضات أمام عناية واهتمام لجنة الانتخابات وقد وعدت أن يتم التحقيق في هذه الحالات الغريبة ويتم تصحيحها فورا.

ولذا فنجد أن مشكلة ازدواج الهوية، رغم أنه لم يتم القضاء عليها بصورة مطلقة، ليست جديرة بالاهتمام وأن هذه الممارسة تمثل بالتأكيد تحسينا وتعديلا حسنا جدا مقارنة بالإخفاق التام الذي حدث في العام الماضي.

٣) الأفراد الواردون في أقسام خاطئة

لعل عدد الأفراد الواردة أسماؤهم في أقسام خاطئة في العام الماضي كان السبب في الكثير من الغضب بين الناخبين. وبالتأكيد وضع على عاتق مكتب المساعدة الانتخابية مهمة ضخمة للغاية لينجزها. فالعملية التصحيحية المطلوبة لهذه المشكلة كانت في ذلك الحين، كما هي الآن، عبئا ضخما على كل من الناخب ولجنة الانتخابات حيث أنه يجب القيام بعمليتين: وضع الناخب في قسمه الصحيح وفي الوقت ذاته التأكد من أن الاسم قد حذف من القسم الخاطئ.

ولتحديد مقدار وحجم المشكلة هذه المرة قام مكتب المساعدة الانتخابية بعمل اختبار عينة لأقسام الاقتراع في الأقاليم ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ - خمسة أقاليم تضم ٨٨٪ من ناخبينا. والعينة التي قمنا بعملها تمثل ٧٠٪ من الناخبين في هذه الأقاليم، أو نحو ٦٠٪ من إجمالي الناخبين الكلي.

وتظهر النتائج أن نحو ١,٣٪ من الناخبين المقيدون قد تم تغيير أماكنهم في أقسام العينة وحدها، مما سيؤثر على إجمالي أكثر من ٣ آلاف شخص. وإذا أخذنا في الاعتبار أعداد الناخبين الذين تغيرت أماكنهم في الأقسام التي لم نراجعها وأضفنا الأعداد المحتملة لتغيير الأماكن في الأقاليم ١ و٧ و٨ و٩ و١٠، فعندئذ يكون تقييمنا هو أنه سيكون هناك نحو ٥٠٠٠ شخص كانوا موضوعين سابقا في أقسام خاطئة.

ومتوسط الـ ١,٣٪ الكلي هذا، الذي وجد في أقسام خاطئة، هو إنجاز معقول حققته اللجنة عند الأخذ في الاعتبار حجم المشكلة في العام الماضي.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٣ من ٧

وبالإضافة إلى ذلك قد قام مكتب المساعدة الانتخابية بتحديد أسماء الأفراد الذين وضعوا في أقسام خاطئة، وحاولنا أن نستدل على أقسامهم الصحيحة المصنفة بحسب عناوينهم المسجلة. وقد كانت هناك نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي لهذه الأسماء الثلاثة آلاف متاحة للجنة الانتخابات وللأحزاب السياسية لتستخدم كأداة تصحيحية أثناء فترة الدعاوى والاعتراضات. والأرقام بحسب الأقاليم هي كما يلي:

النسبة	أقسام خاطئة	ناخبون في العينة المأخوذة	إجمالي الناخبين في الإقليم	الإقليم
٠,٩٪	١٩٨	٢١,٩٢٧	٢٣,١٠١	٢
٢,٤٪	٩٢٠	٣٨,٢٠٩	٥٠,١٨٨	٣
٠,٩٪	٧٣٠	٧٧,٣٨٩	١٤٨,٠٦٤	٤
٢,١٪	٥٤٦	٢٦,٣٦٤	٢٨,١٢٦	٥
١,٠٪	٦٠٩	٦١,٢٦٥	٧٢,٣٠٤	٦
١,٣٪	٣,٠٠٣	٢٢٥,١٥٤	٣٢١,٧٦٥	الإجمالي
	١,٣٪	٧٠٪	١٠٠٪	النسبة

٤) اختبار الأفراد

قام مكتب المساعدة الانتخابية في العام المنصرم، باستخدام مواصفات أوصى بها د. سيلوين راين خبير استطلاع الرأي العام الترينيدادي الشهير، بعمل اختبار عشوائي بالحاسب الآلي لألف وأربعمائة وخمسة وسبعين اسما في قائمة الناخبين وبعد ذلك خرج بحثا عن الأشخاص أصحاب هذه الأسماء.

وكي تكون هذه الأرقام تمثيلا قريبا لمجتمع غويانا ضمت الأسماء المختارة جويانيين - إفريقيين من أهالي الريف وأهالي المدن،

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٤ من ٧

وغويانيين - هنودا من الريف والمدن، وأفرادا من جنس مختلط من الريف والمدن، وأمريكانا - هنودا. وقد اجتهدنا أيضا لكي تعكس النسب المئوية لهؤلاء الأشخاص من هذه الأجناس بقدر الإمكان توزيعه الأجناس كما اتضحت في الإحصاء السكاني لسنة ١٩٨٥، وهو آخر تعداد أجري يمكن الاعتماد عليه.

وقد فشلت تحقيقاتنا في ذلك الحين في العثور على ٤٨٧ من ١٤٧٥ شخصا كنا نبحت عنهم، أي أكثر من ٣٠٪.

ولذلك فعندما أصبحت قائمة انتخابات سنة ١٩٩٢ متاحة لنا، قمنا في الحال بمراجعة عدد هؤلاء الأفراد لتبين إن كان أحد منهم لا يزال في القائمة. فوجدنا أن من الأفراد الـ ٤٨٧ الذين لم يتم العثور عليهم في العام السابق، لم يظل إلا ٢٩٤ منهم موجودين في القائمة الحالية، بينما حذف منها ١٩٣.

لذلك بحثنا مرة ثانية عن هؤلاء الأفراد الـ ٢٩٤، خاصة وأنه قد بدا أن تفاصيل العناوين في قائمة العام الماضي كانت مختلفة عن هذا التي في قائمة العام الحالي. ولأسباب عديدة قد تم خفض هذا العدد إلى ٢٦٩ واستطعنا أن نحدد أماكنهم جميعا عدا ٥٤ فردا. كانت النتيجة النهائية هي أن ٥٤ فردا، أي ٣,٧٪ من العينة الإجمالية للعام السابق والبالغة ٤٧٥ فردا، لم يمكن العثور عليهم.

وهذه النتائج أمامها بلا شك طريق طويل لتغرس ثقة جديدة في الناخبين ولتبدد الشكوك العديدة التي تساور الأحزاب السياسية.

وهناك مؤثران في هذا الاختبار نجاهما مقلقين بصفة خاصة. ذلك أنه في غرب روميقلدت لم نستطع العثور على ٤٩٪ من أفراد العينة، وفي كيتي (الوسطى) فشلنا في العثور على ٤٧٪. وقامت لجنة الانتخابات نفسها بدراسة كشفت عن ثلاثة انحرافات مثيلة لم يمكن تعليلها، ولا بد أن يتم إجراء دراسة أكثر دقة في هذه المناطق الخمس على الأقل.

ومتى تركنا هذه التناقضات جانبا، فنجد أن نسبة ٣,٧٪ الإجمالية للذين «لم يعثر عليهم» ليست غير معقولة، ونوصي اللجنة ثانية بهذا الإجراء التصحيحي.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٥ من ٧

نتائج اختبار أفراد ريان الموسع (أجري في حزيران/يونيه سنة ١٩٩٢)

نسبة الذين لم يعثر عليهم	لم يعثر عليهم	إجمالي من تم اختبارهم				المنطقة
		ماتوا	رحلوا	هاجروا	عشر عليهم	
%٤٧	٧	—	٢	٢	٤	١٥ كيتي
%١٤	٣	—	٥	—	١٤	٢٢ إن. إي. لا بينتس
%٦	٢	٢	٤	٧	١٧	٣٢ كوتون تري
%١٠	٨	٢	٨	٧	٥٣	٧٨ بورت مورونت
%٢٩	٢	—	١	—	٤	٧ جونوك جاردنز
%٤٩	١٩	٢	٣	—	١٥	٣٩ ويست رويمقلدت
%٢٥	٥	—	١	—	١٤	٢٠ جولدن جروف
%١٥	٢	—	٥	—	٦	١٣ كامينجز لودج
%١٧	٤	—	٣	١	١٦	٢٤ ليونورا
%٠	—	—	٣	—	٥	٨ موكا / أركاديا
%١٨	٢	١	٢	—	٦	١١ تشاريتي

إجمالي العينة التي أجريت سنتي ١٩٩١/١٩٩٢ ١٤٧٥
 إجمالي الأفراد الذين لم يعثر عليهم ٥٤
 نسبة الذين لم يعثر عليهم %٣,٧

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٦ من ٧

اهتمامات مكتب المساعدة الانتخابية للمستقبل

لا بد أن ينظر إلى قائمة الناخبين الحالية كما أقرها مكتب المساعدة الانتخابية بدقة كما هي فعلا – مجرد أداة أولية لتشكيل الصورة التمهيديّة لعملية ديمقراطية جديدة. ولا زال هناك الكثير من العمل، وما زالت هناك حاجة إلى طرق وأدوات أخرى، كما أن هناك اهتمامات عديدة يجب التعامل معها قبل أن نكون واثقين بدرجة معقولة في عملية انتخابية حرة وعادلة. ويتضمن بعض من اهتماماتنا ما يلي:

بطاقات الهوية

طبقا للجنة الانتخابات فلا يزال هناك نحو ٢٥,٠٠٠ شخص في القائمة لم تعط لهم أرقام هوية. وقد توقعنا أنه عندما تم تقديم مواد تصويرية كافية إلى اللجنة في العام الماضي، أن يكون موضوع توزيع بطاقات الهوية قد حسم بحلول وقتنا الحالي. وتبقى الحقيقة أن التوزيع لا يزال بطيئا لأقصى حد، وفي أحيان كثيرة يغادر موظفو التسجيل منطقة ما دون أن يهتموا بأحد. ولذا فيوجد تقريبا في كل المناطق التي زارها فريق التسجيل مجموعة أفراد لا تزال دون بطاقات هوية. كما أن مستوى الاهتمام الذي يقدمه للجمهور الأفراد في المركز الوطني للتسجيل في جورج تاون هو أيضا غير كاف بالمرّة. وكثيرا ما يرفض المركز أن يقابل الأفراد بعد الساعة الثانية بعد الظهر، بل وحتى أولئك الذين يذهبون للمركز أثناء الساعات الصباحية يتم إبعادهم عن المكان. لذا يجب أن يكون هناك ممثل للمركز حاضرا في كل الأوقات ليراقب العمل في مركز التسجيل. وبالرغم من أن رئيس المركز أكد أن الأفراد الذين لا يحملون بطاقات هوية يمكنهم – بالرغم من ذلك – أن يدلوا بأصواتهم، إلا أن هناك بعضا من الشك في ذلك، فعلى المركز أن يعجل بالقيام بعملية التوزيع كي تزيد من ثقة الناخبين. وقد قدم القطاع الخاص آلات كاتبة من أجل الإسراع في ذلك، ويليق بالمركز أن يقبل هذه المساعدة.

تقرير عن عملية التسجيل

الصفحة ٧ من ٧

جودة الحبر الانتخابي

مؤخرا في كردستان، وبالرغم من التأكيدات التامة بأن الحبر الانتخابي من «أعلى جودة» فقد أصرت أحزاب المعارضة على اختباره قبل يوم الاقتراع، فحين اكتشف أن هذا الحبر من السهل إزالته طالبت الأحزاب بحبر أكثر ثباتا. ولذلك يوصى مكتب المساعدة الانتخابية بأن يضع - قبل الاقتراع بيومين - كل عضو من لجنة الانتخابات إصبعه في حبر يختاره بطريقة عشوائية كي يفحص ثباته فيما بعد (ويجب ألا يمنعهم ذلك من التصويت في الوقت المناسب).

مشكلة ثقة الناخبين

إن استرجاع المعلومات من متطوعينا في الميدان ومن خطوطنا الانتخابية الساخنة يدل على وجود مستوى من الإبطاء لدى الأفراد الذين لم تكن أسماءهم في قائمة هذا العام. يقول بعض الأفراد إنهم تسجلوا مرتين في العام الماضي، ولا يمكن أن يجبرهم أحد على أن يفعلوا ذلك مرة ثانية هذا العام. وآخرون لا يستطيعون أن يفهموا كيف يمكن أن يكونوا قد تسجلوا وأن أسماءهم في قائمة العام السابق، ومع ذلك فهم ليسوا في قائمة الناخبين الحالية. ولذلك فهناك مهمة شاقة الآن لاستعادة ثقة الناخبين لا تواجه الأحزاب السياسية ومكتب المساعدة الانتخابية فحسب، بل تواجه على وجه الخصوص لجنة الانتخابات التي كانت أهدافها المذكورة سلفا هي زيادة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية. إن نجاح الممارسة التي استعرضناها توا يمكن أن يؤدي إلى تجديد تعاون جماهيري شامل في هذا الجزء الحيوي من إعادة بناء المستقبل السياسي.

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ١ من ١٠

الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات:

ممارسة اللامبالاة

رودني تيفن، أستاذ مساعد للدراسات الحكومية في جامعة سيدني بأستراليا، يكتب تقريرا عن دراسة مشروع مراقبة وسائل الإعلام للأخبار السياسية في التلفزيون أثناء سباق الانتخابات ويستنتج أن تغطية التلفزيون الإخبارية للانتخابات كانت سلبية وتفتقر إلى طابع المبادرة.

دراسة هذه البرامج الخمسة كل يوم تقريبا من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل. وفي مجملها، ضمت العينة المأخوذة من تغطية التلفزيون الإخبارية ما يقرب من ألف خبر موزع على أكثر من ١٠٠ نشرة في أربع محطات خلال ٣٢ يوما.

وكان الإجراء المتبع مع التلفزيون هو أن يملأ المراقبون - مراقب مختلف لكل برنامج - استمارة تلخص الأخبار وفقا لنمط محدد. وبعد ذلك يقوم المصنفون بترجمة هذه المعلومات إلى التصنيفات المحددة للدراسة. وتضمنت دراسة التلفزيون تصنيفا لنحو ٧٥ متغيرا مختلفا لكل خبر سياسي. والأغلبية العظمى منها قد وضعت لكي تسمح بتحويل البيانات إلى رموز على أساس من الذي ظهر في الأنباء وبأي صفة، وتسمح لحضور عدد

قام مشروع مراقبة وسائل الإعلام بعمل دراسة كمية شاملة لأخبار التلفزيون أثناء فترة الانتخابات. وكانت الأهداف الأولى للدراسة هي فحص الطريقة التي كانت تشكل بها الأخبار السياسية واهتمام ونوع التغطية المعطيين للأحزاب والمجموعات المختلفة وللموضوعات والنقاط المختلفة.

العينة والإجراءات

بخصوص التلفزيون فقد اهتمت الدراسة بالأخبار المسائية لقنوات جنوب إفريقيا الإذاعية الكبرى: تي في أي، وسي سي في نجوني، وسي سي في سوثنو، وكذلك النشرات المسائية في تلفزيون بوفوثاتسوانا وأول النشرات الصباحية في «صباح الخير يا جنوب إفريقيا». وتمت

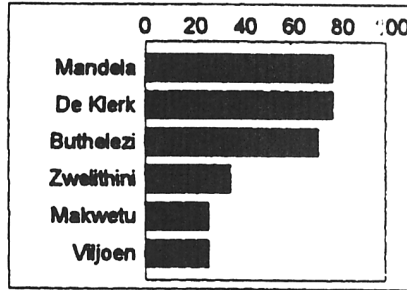
«الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات»

مشروع مراقبة وسائل الإعلام

جنوب إفريقيا

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٢ من ١٠

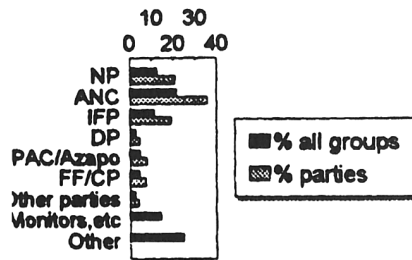


شكل رقم ١

مناسبات الخبر

كانت المواد الإخبارية تستمد بدرجة كبيرة من مناسبات عامة وأنشطة المجموعات والمؤسسات السياسية التي تسعى وراء الدعاية. ويمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية:

الأولى، وهي تضم تقريبا نصف مناسبات الأخبار التي قدمت عنها تقارير، تتضمن مناورات دعائية متعمدة وأنشطة دعائية عامة. وهذه تشمل الأنشطة



شكل رقم ٢

يصل إلى ستة أشخاص أو ست مجموعات بأن يتم تصنيفه في أي خبر بعينه إذا كان ذلك ضروريا.

وهناك ثغرات عديدة في البيانات بسبب مشاكل برامج المراقبة الفردية، ولكن هذه الثغرات تعتبر ضئيلة إذا قورنت بحجم البيانات كما أنها لا تؤثر على الشرح الإجمالي للبيانات بأي طريقة. ولكنها تمنع فعلا أي إمكانية لإجراء مقارنات دقيقة لمراكز أو فترات معينة.

كمية ونوعية تغطية الانتخابات

إن تغطية الأخبار السياسية أثناء الانتخابات عملية واسعة. وكان متوسط أخبار تي في أي الصباحية هو ٤,٦ نقاط لكل نشرة، بينما تي في بوب ٤,٣ نقاط، وأخبار تي في أي المسائية ٥,٠ نقاط، وسي سي في ثلاثة ٥,٩ نقاط، وسي سي في اثنين ٣,٦ نقاط. وفي سائر البرامج استغرقت الأخبار السياسية أكثر من نصف مدة النشرة أثناء فترة الانتخابات.

«الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات»

مشروع مراقبة وسائل الإعلام

جنوب إفريقيا

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٣ من ١٠

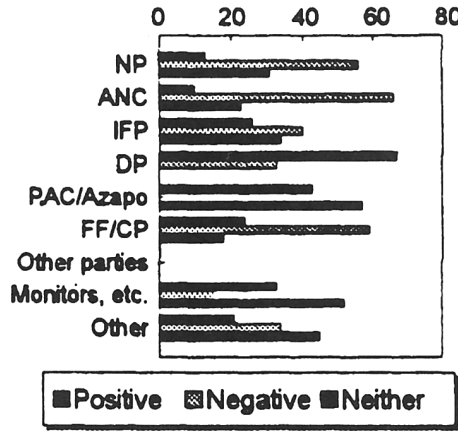
تضمنت المجموعة الثالثة من مناسبات الخبر ما يمكن أن يسمى بصفة عامة أخبار الاضطرابات. وكانت أحداث العنف الجماعي (٤٪) والاضطرابات (٥٪) وأنشطة التظاهر الأخرى (٥٪) هي العناصر الأساسية في هذه التغطية. وكانت الأنشطة المؤسسية والتصريحات العامة لوكالات تنفيذ القانون ووكالات التحقيق (٨٪) تميل لأن تقوم بتغطية موضوعات مماثلة لمناسبات الاضطرابات.

وتتضح درجة تفاعل وسائل الإعلام مع ما فعلته المصادر الكبرى ومع الأحداث العامة التي وقعت من ندرة

التقارير المبنية بالدرجة الأولى على عمل وسائل الإعلام. وتم تصنيف خبرين فقط كتقارير إعلامية خاصة. ولم تكن هناك تقارير سميت بالتحديد تسريبات أو تحقيقات خاصة.

الانتخابية للأحزاب (أي التجمعات وزيارات القادة لأماكن معينة، إلخ) (٢١٪) ثم تأتي التصريحات الصحفية والبيانات العامة التي أصدرتها الأحزاب (١٦٪) ثم مجموعات ذات مصالح (٦٪) ثم المؤتمرات الصحفية ومقابلات وسائل الإعلام (٥٪) التي احتلت هي الأخرى مساحة كبيرة.

المجموعة الثانية الكبيرة من المناسبات التي تنتج عنها أخبار كانت الاجتماعات الرسمية وإجراءات المؤسسات السياسية، بإجمالي نحو ٢٠٪ وتضمن هذا إصدار تقارير رسمية غير حكومية (٨٪) ولقاءات مع مجموعات رسمية



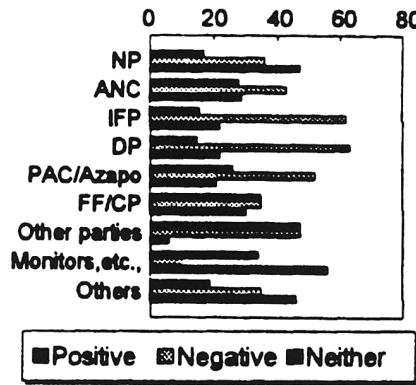
شكل رقم ٣

مؤقتة مثل تي إي سي (٤٪) والمفاوضات الرسمية بين المجموعات المتصارعة (٥٪). وهنا استمدت وسائل الإعلام معظم أخبارها من الجمهور ومن أنشطة مؤسسات أخرى قد تم الإعلان عن مواعيدها قبلاً.

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٤ من ١٠

يعطي أرقام أكبر ثلاثة أحزاب أولاً، ثم يقسم الأحزاب الصغيرة إلى أربع مجموعات.



شكل رقم ٤

والفئتان الأخيرتان لا تمثلان أحزاباً، والأولى تتضمن ممثلين من كل المجموعات المستقلة والمؤقتة التي تراقب أو تشرف على مختلف أبعاد الانتخابات (مثل تي إي سي، وأي إي سي، وأي إم سي، ومراقبي السلام، ومراقبي دوليين). ومن بين هؤلاء ظهر أن لدى أي سي وال تي إي سي أغلبية من حيث عدد المرات التي أشير فيها إليهما.

المصادر في الأخبار

كشف تصنيف الأخبار السياسية أثناء فترة الانتخابات عن ١١٧٧ استشهاداً من الممثلين. وعلى أية حال فلم يظهر بانتظام في الأخبار إلا مجموعة أصغر من ذلك بكثير.

والشخصان الأكثر بروزاً وتمتعاً بالذكر كانا بغير مفاجأة دي كليرك ونيلسون مانديلا، اللذين ذكر كلاهما عن طريق الصدفة في ٧٨ خبراً في عينتنا. وقد غطى كل منهما على باقي أعضاء حزبه، فذكر دي كليرك نحو ٤ أضعاف المرات التي ذكر فيها الشخصان التاليان في ترتيب كثرة الاستشهادات، وهما روديلف ميير (١٨ مرة) وبيك بوثا (١٧ مرة)، وليس هناك شخص آخر قد ذكر أكثر من ست مرات (داني شوت وهرنوس كريل).

وبالنسبة للمؤتمر القومي الإفريقي، فقد كان كيرلس رامافوسا المرشح الثاني (٢٦) وثابو مبكي المرشح الثالث (٩) مع فارق كبير بينه وبين من يليه.

وكذلك تسيد القادة الأربعة الآخرون الأكثر بروزاً على تغطية مجموعاتهم. والشكل رقم ٢ يعكس التصنيف الذي صممت على أساسه الجداول التالية، وهو

«الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات»

مشروع مراقبة وسائل الإعلام

جنوب إفريقيا

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٥ من ١٠

على تغطية أولية تتناسب نوعا ما مع مساندتها ودعمها الانتخابي. وعلى أية حال فإن أحد المداخل إلى أي نظام انتخابي ديمقراطي هو أن تقبل كل الأحزاب الكبيرة شرعية العملية والنتيجة. ولذا فهناك جدل حول حصول مجموعات الأقلية على وقت على الهواء يزيد عما تسمح به أعدادها.

(هنا وفي مواضع أخرى لا بد أن نتذكر أن هذه الأرقام تخص فقط برامج الأخبار وليس الشؤون الحالية. وقد بدا على سبيل المثال، أن الأحزاب الصغيرة قد نالت وقتا أكثر نسبيا في الشؤون الحالية مما نالت في الأخبار).

ويظهر الشكل رقم ٢ أن الـ أي إن سي وممثليه كانوا أكثر المجموعات ذكرا، إذ أخذ ٢١,٦٪ من الإجمالي و ٣٥,٧٪ من الأحزاب المذكورة. ونال الـ أي إن سي أكبر تغطية على الإطلاق، لكنه الحزب الوحيد الذي نال قدرا من التغطية أقل من قوته الانتخابية. ونال الحزب الوطني تغطية أولية تتناسب مع تأييده الانتخابي، بينما نالت بقية المجموعات قدرا من التغطية أكبر مما نالت من أصوات.

أما الفئة الأخيرة فتتضمن ممثلين من مختلف المجموعات: حكومات وطنية، وبيروقراطيين، والشرطة والجيش، ومجموعات ذات مصالح مثل منظمات الأعمال والاتحادات.

ولم يعط اهتمام لأي من هذه المجموعات، بالرغم من أن الشرطة هي المجموعة الأكثر ذكرا إطلاقا بين هذه الفئة المتفرقة.

وتعتمد ترجمة وتفسير الأرقام الواردة في الشكل رقم ٢ أساسا على اعتبارات متنوعة تدخل في حساب المراقب، مثلا: ما الذي يعنيه التوازن عندما تتمتع الأحزاب بقدر من المساندة يتباين تباينا شاسعا من حزب إلى آخر، وعندما يبدو أن أحد الأحزاب هو الذي يحتمل بدرجة كبيرة أن يكون الحزب الأكبر في الحكومة الجديدة، وعندما يكون حزب آخر قد شغل المنصب لمدة طويلة جدا، وعندما تتباين الأحزاب جدا في قدراتها التنظيمية وفي قدرتها على صنع الأخبار وفي حجم وحماس التجمعات التي عقدتها؟

وقد نادى البعض بأنه في أي نظام متعدد الأحزاب يجب أن تحصل المجموعات

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٦ من ١٠

فئة من الإشارات إلى المجموعات الأخرى كانت سلبية (٣٣٪)، نجد أن ٢٠٪ من الإشارات كانت إيجابية، والباقي ٤٧٪ متوازنة أو مختلطة.

ولعل هذا نمط أقل انتقادا وسلبية للحوار مما يمكن أن يتوقعه المرء في أي حملة انتخابية، ومجموعات المراقبين والمجموعات المؤقتة هي الأكثر استرضاء (للجميع) في إشاراتها.

ومن بين الأحزاب السياسية الكبيرة يظهر الشكل رقم ٤ النموذج المقابل للشكل رقم ٣ في نسبة إشارات المديح إلى إشارات النقد إلى الآخرين، فكان لد أي إن سي نسبة ١:٥،١ وللوطنيين ١:١،٢ ولإنكاثا ١:٣،٩. وهكذا بينما نالت إنكاثا مقدارا أقل من التعليقات السلبية من المجموعات الأخرى مما نالته الأحزاب الكبرى، كان بدرجة كبيرة أكبر الناقدين للآخرين في تعليقاته هو نفسه. وعلى النقيض من ذلك فبينما نال ال أي إن سي أعلى درجة في نسبة إشارات النقد إلى إشارات المدح، كانت تعليقاته أكثر التعليقات إيجابية.

وبخصوص نتائج الشكل رقم ٣ فلا بد أن نتذكر أن نسب الأحزاب الصغيرة مبنية على أرقام صغيرة للغاية، بسبب العدد الضئيل للمرآت التي أشار فيها الآخرون إليها. ومن بين المجموعات التي نالت قدرا معقولا من الإشارات من الآخرين، فغالبا ما كانت الإشارات إلى مجموعات المراقبة أو المجموعات المؤقتة إيجابية أو محايدة، بينما نال التجميع النهائي المتفرق أيضا إشارات مختلطة.

وتنال الأحزاب السياسية الكبرى بالتأكيد إشارات سلبية أكثر منها إيجابية من خصومها وآخرين. والأكثر إدهاشا أن إنكاثا تحصل على تغطية أكثر إيجابية من المشاركين الآخرين، وال أي إن سي ينال أعلى قدر من الإشارات السلبية. وبينما يتجاوز المراقبون إشارات المديح إلى ال أي إن سي بنسبة ١:٦، وإلى الوطنيين بنسبة ١:٤ إلا أنه بخصوص إنكاثا كان أقل من ١:٢ مع عدد أكبر من الإشارات الإيجابية وعدد أقل من الإشارات السلبية بالمقارنة مع الحزبين الكبيرين الآخرين.

يظهر الشكل رقم ٤ نموذج إشارات كل مجموعة إلى الآخرين. وبينما نجد أن أكبر

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٧ من ١٠

المساواة والتوازن

وكما شرحنا أعلاه، يعتمد كون أو عدم كون أي مجموعة من الأرقام تمثل توازنا أو مساواة في تقديم آراء الأحزاب المختلفة على المعايير التي يعطيها المراقب لها.

في ختام المناقشة عن تمثيل المجموعات المختلفة وأنواع الدعاوى التي كانت تقوم بها، فمن الضروري أن نلاحظ أنه بغض النظر عما إذا كانت تشكل نوعا ما من توازن متساو بين الأحزاب في جملتها أم لا، إلا أن التوازن كان أكثر ندرة في تحقيقه في بعض الأخبار. والسبب الأول وراء ذلك كان بساطة صياغة الأخبار.

في معظم الأخبار تم ذكر مصدر واحد فقط. ومن الأخبار التي قدمت فيها آراء مجموعة واحدة على الأقل، كان ٦٦٪ لها مصدر واحد فقط، و ٢٧٪ لها مصدران، و فقط ٨٪ لها ثلاثة مصادر أو أكثر. وفضلا عن ذلك فإن هذه كانت الحالة سواء كان الخبر يتضمن أو لا يتضمن صراعا. وقد تبين أن ٣٦٪ من الأخبار تضمن عنصر

صراع هاما، لكن في ٧٧٪ منها تم تقديم جانب واحد فقط وليس الجانبيين. وتوضح هذه الأرقام سلبية تقرير وسائل الإعلام عن الحملة الانتخابية، إذا لم يقدم إلا مجهود ضئيل لضمان استجابة الحزب المنتقد في القصة نفسها. وبالطبع تم تحقيق «التوازن» مع مضي الوقت في أحوال كثيرة، لكن نموذج «الفعل - رد الفعل» الفوري الذي تضمن به وسائل الإعلام الحوار والمساءلة بين الأحزاب كان بطيئا تماما وناقصا.

موضوعات وقضايا

كانت القضايا السائدة هي تلك المتعلقة بالعملية السياسية والانتخابية نفسها، ففي ٣٨٪ فقط من الأخبار اعتبر أن هناك إشارة واضحة إلى سياسات بعينها، وأكثر من ٦٠٪ من هذه تضمنت موضوعات متعلقة بالعملية السياسية.

وقد ساد موضوعان كبيران:

الترتيبات الدستورية والانتخابية شملت نحو ٦٠٪ من القصص الخاصة بالعمليات السياسية، بينما سجلت موضوعات بيئة

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٨ من ١٠

والمعونة وأخبارا أخرى تركزت حول موضوعات إعادة توزيع الثروة، وبلغت هذه الأخبار نحو ١٢٪ من الأخبار ذات العنصر السياسي. والنقاط الكبيرة هنا كانت عن حالات الموظفين العموميين، وخاصة النزاعات الناتجة عن عدم الأمان الذي يحدث نتيجة للتغيير السياسي، وسياسات المعونة الاجتماعية.

ومن الموضوعات التي لم تحظ بظهور فعلي أثناء الحملة الانتخابية كانت قضايا السياسة الاقتصادية (نحو ١٪ من الإشارات السياسية) وأسئلة تتناول السياسات الاجتماعية وكيفية الحياة (الصحة، والتعليم، والبيئة، والخدمات المدنية، إلخ) (نحو ٢٠٪).

وكان الافتقار النسبي إلى تأكيد ومناقشة السياسة أمرا غريبا غير معتاد في تغطية أي حملة انتخابية. لكنه كان أقل مفاجأة في هذه الانتخابات بالذات لسببين.

السبب الأول: يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن تلتزم بمعايير سياسية أساسية عديدة كان قد تم قبولها فعلا في مفاوضات متعددة الأحزاب، وبذا فلم تكن الانتخابات هي التي سوف تقرها. والسبب الآخر هو: كون الموضوع الرئيسي في الانتخابات هو قدرة جنوب

الحملة الانتخابية، وما إذا كانت حرة نزيهة، بالإضافة إلى موضوعات التعليم الانتخابي إلخ، معظم ما تبقى، وهو ٣٠٪. ضمت أكبر مجموعة تالية موضوعات عن الجريمة والسيطرة الداخلية (نحو ١٤٪ من إجمالي الإشارات السياسية). وفي بعض الأحيان اندمجت هذه في أخبار عن العنف السياسي وأحيانا كانت سياسات أكثر عمومية. واحتوى واحد من خمسة (١٨٪) من الأخبار السياسية المصنفة على عدد لا يستهان به من الإشارات إلى العنف السياسي. وكان المنحى هو أن يتم التقرير عنها بوضوح أكثر في النشرة الإخبارية، فكان ٤٨٪ منها واحدا من الأخبار الثلاثة الأولى التي تتم تغطيتها. وقد كانت تتضمن أيضا تغطية أكثر شمولاً: فمن الأخبار التي ذكر لها على الأقل مصدر واحد، فإن ٥٤٪ من الأخبار التي تتضمن عنفا مقارنة بـ ٣٠٪ من الأخبار الخالية من العنف ذكرت مصدرين أو أكثر. وكانت نسبة ذكر الأحزاب في الأخبار المتضمنة للعنف متفقة إلى حد كبير مع تغطيتها في الأخبار الخالية من العنف.

وتضمنت المجموعة الثالثة من الموضوعات، والتي نالت تغطية أقل لكن أساسية، الأخبار الخاصة بعلاقات العمل

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ٩ من ١٠

في الربط بين ادعاءات المشاركين بعضها ببعض، أو على الأقل في نفس الخبر. وكان للعديد من الأخبار بنية مصدر بسيطة تسمح بأن يقدم فيها الشخصيات السياسية آراءهم دون أي توازن مضاد من هؤلاء الذين يقدمون الادعاءات.

الأرقام الخاصة بمن ظهر في الأخبار لا تمثل أي انحراف كبير عما يمكن توقعه، إذا أخذنا في الاعتبار وجود المساندة الانتخابية والموارد السياسية للمنظمات الكبرى.

في كلام المجموعات عن بعضها البعض في الأخبار، كانت تميل إلى تركيز اهتمامها على مجموعة من الأرقام أصغر مما ذكرت الأخبار ولكن ليست أقل تنوعا بالتأكيد من تصور المشاركين السياسيين أنفسهم.

وتكشف الأرقام عن بعض الاختلافات الهامة والدقيقة في الطريقة التي استخدمت بها الأحزاب ظهورها.

أظهرت إنكاثا بصفة خاصة نموذجا مختلفا عن الحزبين الكبيرين الآخرين، حيث قدم إشارات أكثر عن نفسه. وكانت في هذه نسبة من الإشارات الإيجابية أعلى

إفريقيا على إجراء انتخابات ديمقراطية بنجاح. وقد فاق هذا كل المعايير المحددة للسياسة، وقد انتقد هذا الاتجاه حيث أنه عكس رغبة الإعلام في إعطاء أولوية لحوادث العنف أو الوضع الحالي للمفاوضات على رسائل المتحدثين الأخرى.

الخلاصة

كانت تغطية التلفزيون للانتخابات واسعة، وكشفت هذه البيانات أيضا عن افتقار محطات التلفزيون إلى روح المبادرة وذلك من خلال، أولا: تركزت الأخبار بصورة بالغة على مناسبات الحملة الانتخابية العامة والبيانات العامة التي تصدرها الأحزاب، وتصريحات المعلومات التي تحيط بعمل المؤسسات السياسية والمفاوضات الرسمية. وينطبق هذا إلى حد كبير على كل تقارير الأنباء، غير أنه لوحظ بصفة خاصة أثناء هذه الحملة الانتخابية ودل على أن عملية التقرير افتقرت كثيرا إلى النشاط وروح المبادرة.

ثانيا: هناك نقص في المبادرة التحريرية

تقرير عن وسائل الإعلام

الصفحة ١٠ من ١٠

بدرجة بسيطة جدا من النموذج الثابت المتوقع والخاص بمدح الذات والذي استخدمه الآخرون. وذلك فضلا عن أن إشاراتة عن الأحزاب الأخرى كانت أكثر سلبية من المعتاد، بينما كانت - والأمر أكثر مفاجأة - تعليقات الآخريين عنه هو أقل سلبية.

«الأخبار التلفزيونية أثناء الانتخابات»

مشروع مراقبة وسائل الإعلام

جنوب إفريقيا

بيان ما بعد الانتخابات

الصفحة ١ من ٢

٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ م

مجموعة مراقبة انتخابات بنجلاديش للدراسة والبحث

أربعة انتخابات بلدية

أجريت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

كانت فرق مجموعة بنجلاديش للدراسة والبحث موزعة بالطريقة التالية:

شيبجونج: قام مراقبون يعملون وقتا كاملا ومنسق وثلاثة ملاحظين بالمراقبة في مراكز الاقتراع في انتخابات شيبجونج البلدية.

سيلهيت: قام مراقبون يعملون وقتا كاملا مع فريق مراقبة متنقل بمراقبة ٤٤ مركز اقتراع في سيلهيت من إجمالي ٥٦ مركزا.

شاندبور: قام مراقبون يعملون وقتا كاملا مع معلومات من ثلاثة مراقبين متنقلين ومنسق دائرة بمراقبة مراكز الاقتراع في منطقة شاندبور الأهلية.

باريزال: قام مراقبون يعملون وقتا كاملا وخمسة من منسقي الدوائر وأربعة مراقبين متنقلين بمراقبة ٤٦ مركز اقتراع في انتخابات باريزال البلدية من إجمالي ٤٧ مركزا.

وعموما كانت الانتخابات المحلية حرة ونزيهة في شيبجونج وباريزال وشاندبور، وكان الناخبون متحمسين، وكانت الحملة الانتخابية واسعة ومؤثرة. ولم يوضع على المرشحين أي قيود بخصوص نفقات الانتخابات، وحضر مندوبو الاقتراع في معظم مراكز الانتخاب... قائمة الناخبين كان بها أخطاء إلى حد ما. وفي باريزال وسيلهيت تم (نقل) بعض مراكز الاقتراع حتى بعد الطباعة (الرسمية) لمواقعها.

وبصفة عامة كانت الانتخابات التي أجريت في سيلهيت حرة ونزيهة وسليمة باستثناء بعض الانحرافات المحدودة (مثل أن البعض ممن لم يبلغوا السن القانونية أدلوا بأصواتهم في مراكز اقتراع مختلفة، بالإضافة إلى بعض حالات انتحال الشخصية) لكن ليس على نطاق واسع.

بيان ما بعد الانتخابات

الصفحة ٢ من ٢

لم يكن من الممكن إجراء الانتخابات في سبعة مراكز اقتراع بسبب إضرابات وطنية دعا إليها المواطنون في المنطقة، إذ لم يريدوا أن تكون منطقتهم جزءاً من بلدية سيلهيت. وكان بعض الناخبين حاضرين لكن قامت عناصر مؤيدة للإضرابات بمنعهم من الإدلاء بأصواتهم، ولم تكن هناك أي أحداث مؤسفة.

وبالإضافة إلى ذلك، قام بعض الأوغاد بسرقة صندوق الاقتراع من حجيرة رقم ١ في مركز الاقتراع رقم ١٣ من دائرة رقم ٣، فأوقف الاقتراع فيها لبعض الوقت. وتم استعادة صندوق الاقتراع المختوم بمساعدة وكالة تنفيذ القانون في غضون ١٥ دقيقة من سرقته، وبدأ الاقتراع فور عودة الصندوق إلى الحجيرة الخاصة به. وقد قدم معظم المرشحين في انتخابات بلدية سيلهيت وسائل مواصلات لتنقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع.

وسوف تعد مجموعة الدراسة والبحث تقريراً مفصلاً عن مراقبة الانتخابات يغطي هذه الانتخابات الأربعة، وسوف يقدم هذا التقرير إلى لجنة الانتخابات في المستقبل القريب.

بيان مؤقت



የኢትዮጵያ ፌዴራላዊ ዲሞክራሲያዊ ጠቅላይ ሚኒስትር

الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية

انتخابات المجلس الدستوري ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤م

مهمة المراقبة

تقرير موجز

أعدّه

الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية أي - بو - جي - دا

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤م

أديس أبابا - أثيوبيا

خلفية المهمة

قام الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية بمهمة مراقبة انتخابات المجلس الدستوري في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤م. والكونجرس هو منظمة مدنية محايدة تقوم بمجموعة من الأنشطة مساندة منها للعملية الديمقراطية مثل التعليم المدني والمراقبة وتحليل السياسة العامة. وقد تأسس الكونجرس في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩١م.

وإذ تقع مراقبة الانتخابات ضمن مهام الكونجرس، قرر أن يراقب انتخابات المجلس الدستوري وحدد الأهداف التالية لتحكم المهمة:

- تطوير قدرة الكونجرس على مراقبة الانتخابات.
- تقوية نوادي الكونجرس الديمقراطية على المستوى المحلي عن طريق إدخالها ضمن مهمة المراقبة.
- تقييم درجة كون الانتخابات حرة ونزيهة وتنافسية وشاملة في محليات مختارة.
- إصدار تقييم بنتائج المراقبة يوضح جوانب القوة وجوانب الضعف في انتخابات ٥ حزيران/يونيه، ويتضمن توصيات مقترحة.

وفي هذه الفترة الحامسة يود الكونجرس الأثيوبي للديمقراطية أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد على حقيقة أنه، مثل بقية المنظمات غير الحكومية الحيادية، لا يهتم هو أيضا إلا بتقييم درجة تنفيذ النظام الانتخابي في اتجاه الديمقراطية، وليس بالعثور على أخطاء أو توجيه اللوم إلى الحكومة الحالية أو معارضيتها.

بيان مؤقت

من أجل تنفيذ هذه المهمة نظم الكونجرس فريقا مكونا من ٦٩ مراقبا، عشرة منهم أعضاء في طاقم الأفراد و ٢٥ متطوعا من أديس أبابا و ٣٤ عضوا في نوادي الديمقراطية المحلية. وكان على المراقبين المتطوعين، الذين تم تدريبهم على مراقبة الانتخابات على أيدي مختصين بارعين وطنيين ودوليين، أن يوقعوا على تعهد بالحيادية قبل توزيعهم على مراكز المراقبة المتنوعة. واتبع هؤلاء المراقبون نظاما منسقا لجمع المعلومات يتضمن استبيانات لموظفي الانتخابات وللمرشحين ولأفراد من الجمهور، وكذا يتضمن قائمة مراجعة ليوم الاقتراع. وقامت هذه المهمة بتغطية إجمالي ٣٥ دائرة في المناطق التالية:

٢٢ دائرة انتخابية في أديس أبابا

٤ دوائر انتخابية في شوا الشمالية

دائرة انتخابية واحدة في موجو

دائرتين انتخابيتين في وحول دبرزيت

دائرة انتخابية واحدة في أواسا

دائرتين انتخابيتين في وحول ديسي

دائرة انتخابية واحدة في ديري داوا (ديار الدعوة) (مراقبة ما قبل الانتخابات فقط)

دائرة انتخابية واحدة في باهير دار

دائرة انتخابية واحدة في جيما

وقام مراقبو الكونجرس بإجراء ١٢٣٢ مقابلة وراقبوا الاقتراع في ٦٨٨ مركزا. وبناء على هذه الملاحظات فقد كون الكونجرس تقييما للانتخابات في هذه المناطق. والبيان التالي يقدم تلخيصا لما وجدته الكونجرس ويتبعه تقرير أكثر تفصيلا.

٢) موجز الملاحظات

أ) مقدمة

إن الانتخابات ممارسة فنية وعملية سياسية في آن واحد. ويتضمن البعد الفني إدارة الانتخابات، والترتيبات اللوجيستية، والعمليات المادية المستخدمة في التسجيل والاقتراع. ويتضمن البعد السياسي موضوعات خاصة بمستوى المنافسة، ومستوى اشتراك واهتمام الناخب في العملية الانتخابية، ومستوى شمولية جميع الأحزاب المهتمة (المعنية). ولا بد أن يقوم مراقبو الانتخابات بتقييم العملية من زاوية سياسية وفنية، وتمشيا مع ذلك فقد جمع الكونجرس نتائج تحت عنواني: «أبعاد إدارية وإجرائية» و«أبعاد سياسية».

ب) الأبعاد الإدارية والإجرائية للانتخابات

يستخلص الكونجرس - بصفة عامة - أنه في المناطق التي تمت فيها المراقبة، أدت هيئة الانتخابات الوطنية عملا مرضيا في تنظيم وإدارة الانتخابات، وبالتحديد وجد الكونجرس أن:

١) كانت العملية ناجحة بدرجة كبيرة في تقديم فرصة للمواطنين لتسجيلوا ويقترعوا.

بيان مؤقت

- (٢) تم تسليم المواد في الوقت المحدد وبكميات كافية.
- (٣) أدى موظفو مركز الاقتراع بصفة عامة عملهم بنزاهة ومهارة.
- (٤) وضعت هيئة الانتخابات نظاما جديدا رخيصا للتدريب. وبالرغم من أن مراقبي الكونجرس سجلوا بعض المناطق التي لم يكن فيها الموظفون متدربين بدرجة كافية، إلا أن معظم الموظفين - بصفة عامة - كانت لهم دراية بالإجراءات، و٨٩٪ من موظفي الاقتراع الذين سألهم مراقبو الكونجرس قالوا إن التدريب كان كافيا.
- (٥) كان معظم المسؤولين صريحين ومستجيبين لتعليقات مراقبي الكونجرس. فمثلا، استجابة لتعليقات مراقبي الكونجرس أمر موظفو الانتخابات مرات عديدة الأفراد المسلحين بأن يغادروا مراكز الاقتراع.
- (٦) أظهرت هيئة الانتخابات الوطنية مرونة جيدة عندما وافقت على تعديل تنظيم يمنع إصدار المراقبين لأي بيانات عن نتائجهم إلى أن يتم الإعلان الرسمي عن النتائج. وقد انتقد أعضاء الكونجرس وأعضاء المنظمات الأخرى هذا التنظيم لكونه لا يتفق مع مادة حرية الكلام الواردة في الميثاق الانتقالي والأعراف الدولية الخاصة بمراقبة الانتخابات.
- وبالإضافة إلى ذلك، يسجل الكونجرس أن تأسيس هيئة الانتخابات الوطنية هو تطور جدير بالثناء.
- وبالرغم من تقييم الكونجرس الإيجابي عامة للبعد الإداري للانتخابات، فقد لاحظ مراقبو الكونجرس بعض الانحرافات والمشاكل الإجرائية، ومن ضمنها:
- (١) كان الاقتراع مربكا بلا داع. كان العديد من بطاقات الاقتراع يتضمن رموزا أكثر من عدد المرشحين، وبالتالي كان على موظفي الانتخابات أن يشرحوا للناخبين ويعرفوهم أي رموز يمكن أن يختاروا منها، مما أتاح إمكانية التأثير على اختيار الناخب. وفي عدد من الحالات رأى مراقبو الكونجرس الموظفين وهم يشيرون بأيديهم ووجههم إلى المرشح الذي يجب أن يتم اختياره. وفي أحد مراكز الاقتراع دخل أحد الموظفين بالفعل حجيرة الاقتراع حيث كان يساعد الناخبين في وضع العلامة على بطاقة الاقتراع. ورغم أنه من الممكن أن يكون حسن النية، إلا أن إرشاده وتوجيهه يمثل انتهاكا خطيرا لأهم عنصر في الانتخابات وهو سرية الاقتراع.
- (٢) الفرز الثاني لبطاقات الاقتراع في واريذا أتاح فرصا عديدة للتلاعب، ذلك أن قانون الانتخابات ينص على أن كل صناديق الاقتراع سوف يتم فرزها مرة في مركز الاقتراع في نهاية اليوم ومرة ثانية في مكتب واريذا بعد عدة أيام، وهكذا يمكن للمرء أن يتأكد بدرجة معقولة من الفرز الذي تم يوم الاقتراع. إلا أنه لم يكن من الصعب أن يتم تغيير الصناديق أو العبث بمحتوياتها، إذ أنها لم تكن تحمل بطاقات، بعد أن غابت عن تدقيق المراقبين في مركز الاقتراع.

بيان مؤقت

- وبالإضافة إلى ذلك فإن الفرز الثاني يستغرق كثيرا من الوقت كما أنه غير معتاد عليه في المستويات الدولية. ورغم أن الكونجرس لم يكتشف أي تلاعب أثناء الفرز الثاني في واريدا، إلا أن المهمة تهتم بالنظام الحالي الذي يجعل من التلاعب أمرا ممكنا.
- (٣) التعليم الانتخابي لم يكن كافيا، ففي ٧٠٪ (٩١ من ١٣١) من مراكز الاقتراع التي تمت تغطيتها خارج أديس أبابا، لاحظ مراقبو الكونجرس بعض الارتباك على الناخبين. وفي أديس أبابا لاحظ الكونجرس أن معدل البطاقات التالفة يبلغ مبدئيا نحو ٣٠٪. وفي حالات عديدة طلب الناخبون إرشادا في كل خطوة في عملية الاقتراع، وبالإضافة إلى ذلك كان بعض الناخبين أيضا يجهلون الفكرة الأساسية لاختيار أحد المرشحين. فعلى سبيل المثال، أخبر بعض الناخبين مراقبي الكونجرس بأنهم قد اختاروا علامة معينة لأنها أعجبتهم بالرغم من أنهم لم يستطيعوا أن يقولوا من هو المرشح الذي تمثله هذه العلامة.
- (٤) وفي حالة واحدة على الأقل تم تهديد الناخبين بعقوبات إذا لم يدلوا بأصواتهم. ففي مدينة أرمانيا، في منطقة شوا الشمالية، سمع مراقبو الكونجرس الموظفين المحليين وهم يعلنون بمكبرات الصوت «إذا لم تخرجوا لتدلوا بأصواتكم، سوف نتخذ بعض الإجراءات». ومع أن هذه قد تكون واقعة فردية، إلا أن الكونجرس مهتم باحتمال أن يكون قد تم إجبار المواطنين على التصويت. وبالإضافة لذلك فإن الكونجرس واع ومدرك للدعوات القائلة بأن بعض المواطنين تم إجبارهم على التسجيل. يجب على هيئة الانتخابات أن تحقق في هذه الدعاوى، وإذا ثبت أنها صحيحة فيجب أن تتخذ التدابير التصحيحية.
- (٥) تم السماح للأفراد المسلحين بالتواجد داخل العديد من مراكز الاقتراع أو بالقرب منها. وفي معظم الحالات لم يلاحظ مراقبو الكونجرس أن هؤلاء الأفراد المسلحين يتصرفون بطريقة عدوانية أو تهديدية، لكن وجودهم يمكن أن يكون قد ترك أثرا على الناخبين.
- (٦) في حالة واحدة كانت توقيعات التأهيل للترشيح الخاصة بأحد المرشحين تبدو متشابهة لمراقبي الكونجرس، مما سبب شكاً في صحة التوقيعات.
- (٧) في ثلاث حالات تم منع مراقبي الكونجرس من أداء عملهم، ففي حالة منها لم يسمح الموظفون للمراقبين بأن يشاهدوا فرز الأصوات، وفي حالتين أخريين احتجز موظفو الشرطة المراقبين لفترة وجيزة. وبالرغم من أن هذه الحالات تعتبر وقائع فردية، إلا أنها تمثل تعديا خطيرا على مواد قانون الانتخابات الخاصة بالمراقبين.
- (٨) لم تكن هيئة الانتخابات الوطنية مستعدة بدرجة كافية لتقديم المعلومات للشعب الأثيوبي عن مبرراتها لتأجيل الانتخابات في الإقليم رقم ٥ وفي ديري داوا (ديار الدعوة).

بيان مؤقت

ج) الأبعاد السياسية للانتخابات

إن الموضوعات الإدارية والإجرائية التي نوقشت في القسم (ب) تقع بدرجة كبيرة في مجال اختصاص هيئات الانتخابات الوطنية الإقليمية، التي يعود إليها فضل النجاحات الإدارية للانتخابات والتي يجب أن تحاول أن تعالج عيوب الانتخابات.

والقسم (ج) الذي يتناول الأبعاد السياسية للانتخابات يخاطب جمهوراً أكبر، ذلك أن أي عملية سياسية ناجحة وتنافسية وشاملة وتحث المواطنين على المشاركة هي مسؤولية وكالات حكومية متنوعة، وكذا الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية والكنائس والاتحادات والمنظمات الأخرى. وإلى هذه المجموعة الأوسع من القادة السياسيين والمدنيين نوجه التعليقات التالية.

كجزء من انتقال أثيوبيا إلى الديمقراطية، كان المقصود من انتخابات المجلس الدستوري أن تحل قضية سياسية: من الذي يجب أن يحدد الدستور؟ وما الذي يجب أن يتضمنه هذا الدستور؟ ويؤمن الكونجرس بأن أي مهمة مراقبة كاملة لا بد أن تسأل عن مدى نجاح الانتخابات في حل هذه القضية السياسية.

وسعياً وراء الوصول لإجابة صحيحة لهذا السؤال، بدأ الكونجرس في جمع المعلومات مستخدماً عدداً من الطرق. أولاً: كتب الكونجرس إلى الأحزاب السياسية طالبا منها أن تقدم دوافعها للمشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات. ثانياً: قابل الكونجرس المرشحين ليحدد ما إذا كانوا يقدمون سياسات بديلة في مشروع الدستور. ثالثاً: قابل الكونجرس المواطنين ليتعرف على آرائهم في العملية. رابعاً: قابل الكونجرس موظفي الانتخابات لتحديد ما إذا كان التدريب الذي حصلوا عليه كافياً لإدارة الانتخابات. خامساً: راقب الكونجرس الانتخابات في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ م. ومن هذه المصادر، ومن مصادر أخرى، يقدم الكونجرس الملاحظات التالية:

(١) أحزاب المعارضة، مثل الجبهة الديمقراطية الشعبية لجوراج والاتلاف الديمقراطي الشعبي لأثيوبيا الشمالية، أوضحت في رسائل إلى الكونجرس أن من الأسباب العديدة وراء مقاطعتها للانتخابات كان: (١) أنها قد منعت من العمل بحرية؛ و(٢) أنها لم ترد أن تكون طرفاً في فوز مقدر سلفاً لـ إي بي آر دي إف.

(٢) بسبب مقاطعة المعارضة للانتخابات، لم تكون أي رؤية بديلة لمشروع الدستور بطريقة منظمة منهجية. وفي ٢٨ من ٣٤ دائرة انتخابية راقبها الكونجرس، كان هناك حزب واحد فقط يتنافس. وتسبب غياب البنيات التنظيمية للأحزاب السياسية المختلفة في الحد من قوة الحملة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، قام المرشحون الذين قابلهم الكونجرس بعقد نحو ثلاثة أو أربعة اجتماعات فقط وبلصق ١١٠ إلى ١٥٠ ملصقا فقط.

(٣) في العديد من الدوائر الانتخابية التي راقبها الكونجرس، لم يكن أمام الناخبين اختيار من بين الآراء

بيان مؤقت

CONSTITUTIONAL ASSEMBLY ELECTION PUBLIC OPINION POLL

Place	Inter-views	Number plan-ning to vote	Is the election competitive?			Are you satis-fied with the Candidates?		
			YES	SOME-WHAT	NO	YES	SOME-WHAT	NO
Mejo	29	20	17	6	6	16	3	7
D/Zeit Town	24	12	8	7	9	7	6	11
D/Zeit Rural	30	21	17	4	8	17	2	9
Jimma	123	63	48	22	53	41	26	56
N. Sawa	202	107	61	30	80	46	31	94
Dessie	76	37	19	8	46	18	10	47
Kombolcha	48	37	41	2	1	38	7	1
Bahir Dar	104	74	43	23	38	33	34	37
Awasa	154	101	60	34	52	54	34	61
Total	790	462	314	136	293	272	153	323
Percent		68%	42%	18%	40%	36%	21%	43%
A. Ababa	442	292	218	72	141	205	78	141
Percent		66%	50%	17%	32%	46%	19%	33%

Note: Some people did not answer all questions.

- المختلفة عن الدستور. وخارج أديس أبابا، في ٧٥٪ من الدوائر التي تمت مراقبتها لم يكن هناك مرشح يقدم رؤية مختلفة للدستور. وفي ٢٥٪ من الدوائر كان هناك مرشح واحد فقط.
- ٤) كما يوضح الجدول التالي فإن نسبة عالية من المواطنين عبرت عن عدم رضاها عن درجة التنافس في الانتخابات وعن اختيار المرشحين، خاصة خارج أديس أبابا. ويلخص الجدول نتائج استبيان الكونجرس للرأي العام عن الانتخابات.
- ٥) بالرغم من أن الأرقام الكاملة ليست متاحة بعد، إلا أن نسبة هامة من الجمهور لم تقترح. وقد أعلنت هيئة الانتخابات الوطنية معدل تسجيل بلغ ٦٦٪. وإذا كان ٨٠٪ من هؤلاء الذين سجلوا قد أدلوا بأصواتهم فإن نسبة الأثيوبيين ذوي الأهلية الانتخابية المشاركين كانت ٥٣٪ فقط.
- ٦) منع قانون الاقتراع بعض الجنود المتقاعدين وأعضاء لـ دبليو بي إي من الإدلاء بأصواتهم. وعلاوة على ذلك

بيان مؤقت

فقد تسبب شرط الإقامة عامين في إعاقة عدد معقول من الناخبين الذين لهم حق الانتخاب من التصويت. كما لم يكن هناك أي مادة قانونية تخص الناخبين الذين لهم أهلية انتخابية والذين اضطروا للسفر يوم الاقتراع.

(٧) سمع الكونجرس ادعاء من أمبو يقول بأن مرشحا مستقلا يدعى ديجيني بيلي هو ومؤيديه تم احتجازهم ومضايقتهم لعدد من الأيام، فأرسل الكونجرس مجموعة من المراقبين قابلوا المرشح والموظفين والمواطنين في أمبو، ووجدوا أن الادعاء مقنع. ورغم أن هذا أيضا قد يكون واقعة فردية، إلا أنه يمكن أن يساهم في إرساء مفهوم أن الحكومة لا تسمح بالمنافسة بدرجة تامة. من الملاحظات المذكورة أعلاه يستخلص الكونجرس أن مستوى التنافس والشمولية في الانتخابات منخفض. ولذا يجد الكونجرس أنه أمر مشكوك فيه أن أعضاء المجلس المنتخبين سيمثلون نطاق الآراء الأثيوبية حول الدستور بدرجة كافية.

(٣) توصيات

(أ) توصيات فنية

- (١) يجب أن يكون في بطاقات الاقتراع عدد من الرموز يتفق مع عدد المرشحين، ويجب أيضا أن يظهر اسم أو صورة المرشح في البطاقة.
- (٢) يجب أن يتم فرز الأصوات مرة واحدة فقط، في مركز الاقتراع وبحضور المراقبين ومندوبي المرشحين، ويجب أن يأخذ كل منهم نسخة موقعة ومختومة من تسجيل الفرز.
- (٣) يجب ألا يسمح للأفراد المسلحين بأن يدخلوا منطقة الاقتراع.
- (٤) إجراءات مركز الاقتراع يجب أن تحدد بوضوح وتنفذ بدقة تامة. ويجب أن تضمن هذه الإجراءات على وجه الخصوص أن الناخبين يمكن أن يدلوا بأصواتهم في مكان سري تماما وهم متحررون من أي اقتراحات أو تأثير خاطئ من الموظفين أو المراقبين أو الشرطة أو آخرين.
- (٥) يجب أن يحترم حق عدم الاقتراع، فيجب ألا يقوم أي موظف حكومي أو مندوب حزبي بإجبار المواطنين على الاقتراع.
- (٦) لا بد أن يتم توفير تأمين أكبر على بطاقات الاقتراع. ويجب أن يقدم بيان عن البطاقات الزائدة كما يجب أن تطبع بطاقات الاقتراع برقم مسلسل وعلى ورق يصعب تقليده.
- (٧) يجب أن يتم خفض عدد التوقيعات المطلوبة للمرشحين خفضا كبيرا.

بيان مؤقت

(ب) توصيات سياسية

- (١) يجب أن يدخل ال تي جي إي والأحزاب المقاطعة في اجتماع مفاوضات حسن النية، ويجب أولاً وقبل كل شيء التعهد بخلق عملية أكثر شمولية وديمقراطية. وتقدم جنوب إفريقيا دروساً قيمة لأهمية مفاوضات حسن النوايا وتأكيداً على وجود مساحة كافية للجميع.
- (٢) يجب أن يدرك القادة المدنيون والقادة السياسيون أن لهم دوراً ليلعبوه في تحقيق انتخابات حرة ونزيهة. وقد تزايدت نزاهة العملية بدرجة كبيرة في بلاد أخرى عن طريق أعمال المنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال قامت الأحزاب السياسية بتوزيع مراقبين تأكدوا من أن صندوق الاقتراع كان فارغاً في بداية اليوم، وراقبوا الاقتراع ثم راقبوا الفرز. ويمكن لمثل هذا الفحص والتدقيق خلال كل مراحل العملية أن يخفف بدرجة كبيرة من إمكانية التلاعب، والخوف من التلاعب يمكن أن يكون قد اتضح في قرار أحزاب المعارضة بالمقاطعة. وفي القرارات الخاصة بالانتخابات المستقبلية يوصي الكونجرس بأن لا تقلل الأحزاب السياسية من شأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها في نفسها لتساعد على خلق عملية شفافة.
- (٣) يؤمن الكونجرس بأن الادعاءات القائلة بأن الأحزاب غير قادرة على العمل بحرية والأشكال الأخرى من المضايقة لا بد أن تؤخذ بجدية. وينوي الكونجرس أن يحقق في الادعاءات التي يتلقاها من الأحزاب كما يشجع المنظمات المستقلة الحيادية أن تفعل الشيء ذاته. وبالإضافة إلى ذلك يشجع الكونجرس الحكومة الانتقالية أن تدعم وتعزز النشاط السياسي المتعدد في سائر أنحاء البلاد. ويمكنها أن تفعل ذلك بأن تؤكد لكل الأحزاب المسجلة أن حقوقها في أن تقوم بالتنظيم سوف تحترم، وبضمانها أن كل الموظفين وكل أفراد الأمن يفهمون ويحترمون المادة الخاصة بعدم انتهاك حرية التجمع الواردة في الميثاق الانتقالي.
- (٤) يجب أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ برامج التعليم المدني كي تعود الناخبين على عملية الاقتراع.
- (٥) يجب أن تساعد الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الدولية في تسهيل تدعيم وتقوية العملية الديمقراطية في أثيوبيا. ومن ناحيته فإن الكونجرس مستعد لبذل مجهودات كبيرة ليساهم في انتخابات برلمانية أكثر تنافساً وشمولية، وسوف تتضمن هذه الأعمال برامج تعليم انتخابي واسعة النطاق وتدريب موظفي الحزب ومراقبة مكثفة للعملية الانتخابية بأكملها.

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

مختارات من مطبوعات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

- *Civic Education and Parliamentary Dialogue in Albania 1991-1994*
- *The October 13, 1991 Legislative and Municipal Elections in Bulgaria*
- *The June 1990 Elections in Bulgaria*
- *An Assessment of the October 11, 1991 Election in Cameroon*
- *Democracies in Regions of Crisis - Botswana, Costa Rica and Israel (1990)*
- *The New Democratic Frontier - A Country by Country Report on the 1990 Elections in Central and Eastern Europe*
- *1990 Elections in the Dominican Republic*
- *An Evaluation of the June 21, 1992 Elections in Ethiopia*
- *The November 1990 National Elections in Guatemala (November 1991)*
- *The 1990 General Elections in Haiti (December 1990)*
- *The Public's Right to Know: Providing Access to Government Information - A Report on an NDI Conference on Promoting Government Transparency in Latvia (1994)*
- *Nation Building: The UN and Namibia (1990)*
- *Civil-Military Relations in Nicaragua (1995)*
- *Coordinating Observers to the 1993 Elections in Niger*
- *The October 1990 Elections in Pakistan*
- *Palestinian Perspectives on Democracy (1994 English/Arabic)*
- *The May 7, 1989 Panama Elections*
- *Voting for Greater Pluralism: The May 26, 1991 Municipal Elections In Paraguay*
- *The 1989 Paraguayan Elections: A Foundation For Democratic Change*
- *Reforming the Philippine Electoral Process: 1989-1988 (Reissued Summer 1991)*
- *The May 1990 Elections in Romania*
- *Pre-Elections Report on the December 1993 Elections in the Russian Federation*
- *An Assessment of the Senegalese Electoral Code (1991 English/French)*
- *Uneven Paths: Advancing Democracy in Southern Africa (1993)*
- *Promoting Participation in Yemen's 1993 Elections*
- *Building a Civil Society in the Former Yugoslav Republic of Macedonia (1995)*
- *The October 31, 1991 National Elections in Zambia*

المعهد الديمقراطي الوطني

كيف تقوم المنظمات المحلية
بمراقبة الانتخابات
دليل من الألف إلى الياء

أ احتياج

ب خطة عامة

ت مداخل إلى التنظيم

ث لجنة المدراء وبنية تنظيمية ديمقراطية

ج المصادقية

ح تمويل العملية

خ معدات المكاتب

د الأفراد

ذ الضم

ر التدريب

ز كتيب التدريب

س الإعلام

ش اللوجيستيات

ص التنسيق

ض الأمن

ط النظام الإنتخابي

ظ التعليم المدني والإنتخابي

ع تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين

غ الحملة الإنتخابية

ف وسائل الإعلام

ق الاقتراع

ك الفرز

ل الجدولة

م تطورات ما بعد الإنتخابات

ن رفع التقارير في فترة ما بعد الإنتخابات

هـ اعتبارات ختامية

و الملحقان ٢،١

ي الملحقان ٤،٣

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE
FOR INTERNATIONAL AFFAIRS
1717 Massachusetts Ave., NW, Fifth Floor
Washington, DC, 20036
Tel: 202/328-3136 - Fax: 202/939-3166
E-mail: demos@ndi.org
Home Page: <http://www.ndi.org>